



الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المصارف والتأمين

أثر استخدام السياسات الحديثة للتنويع في تخفيض المخاطر الائتمانية

"دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة في سورية"

The Impact of Using Modern Diversification Policies on Decreasing Credit Risks

"Empirical Study on Private Banks in Syria"

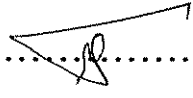
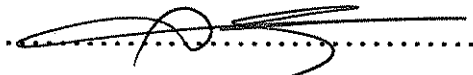
أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

إعداد الطالبة راما الحمصي

إشراف الدكتور ياسر بو حسون

دمشق ٢٠١٦

لجنة الحكم المؤلفة من كل من السادة الأساتذة

1. الدكتور ياسر بو حسون..........عضواً مشرفاً
2. الدكتور أحمد العلي..........عضواً
3. الدكتور نوار هاشم..........عضواً

تصريح

أصّرَح بأنّ هذه الرسالة غير مُقتبسة أو محرّفة أو منقولة من أيّ عمل علميّ آخر، ولم يسبق أن
قُدّمت أو قُبِلت للحصول على أيّة شهادة أو درجة علميّة.

الطالبة راما الحمصي

التاريخ



التوقيع

٢٠١٦

شكر وتقدير

أُتقدّم بجزيل الشكر والعرفان والتقدير للأستاذ المشرف الدكتور ياسر بو حسون الذي كان خير عون وسند لي، وكان لدعمه وتوجيهاته عظيم الأثر في إنجاز هذه الأطروحة، كما كانت الثقة التي منحني إياها خير دافع وحافز لإتمام هذا البحث العلمي الذي أتمنى أن يسهم في إثراء المكتبة العلمية.

كما أتوجّه بوافر الشكر للسادة أعضاء لجنة الحكم لتفضلهم بقبول المشاركة في تحكيم هذه الأطروحة، ومنحهم من وقتهم الثمين لتقييم هذا البحث العلمي فلهم كلّ الثناء والتقدير.

كذلك أتقدّم بأسمى آيات الشكر والعرفان بالجميل إلى عمادة كلية الاقتصاد في جامعة دمشق، وأساتذتي الأفاضل الذين كانوا مشاعل نور أضاعت درب المعرفة والعلم في دراستنا الجامعية وصولاً إلى تحقيق حلم الدراسات العليا.

وأخيراً أودّ أن أتوجّه بجزيل الشكر إلى كلّ من وقف بجانبني، ومدّني بالعون والدعم لتحقيق ما أصبو إليه.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى من اختصرت بحنانها وعطائها الدنيا بأسرها... إلى من كانت ولا تزال دوماً اليد التي ترفعني
لتحقيق الحلم... إلى منارة الأمل التي تضيء عتمة الدرب... إلى والدتي الغالية.

إلى القدوة والمثل الأعلى... إلى من منحني من مثله وقيمه الكثير... واختصر في شخصه النبل
والالتزام والمبادئ... إلى والدي العزيز.

إلى الذي فصلت المسافة بيننا وبقي حاضراً بضحكته وروحه معي... سندي في هذه الحياة...
إلى أخي العزيز.

إلى من رافقتني الدرب أختاً وصديقة... وتشاركنا الحلم معاً على الآتي يكون على قدر حلمنا...
إلى أختي وصديقتي جيلان.

إلى من كنّ الوطن في غربتي وشاركنني لحظات الفرح، والقوة، والحزن، والضعف، إلى من وقفن
بجانبي دوماً... إلى صديقتي رشا ويسرى.

إلى من يسكنني أينما حللت... وطني

يا جرحنا الذي نعدك أن نكون بلسمه بعلمنا وعملنا...

إلى أرواح الذين غادرونا... ونذروا أنفسهم ليدافعوا عن هذا الوطن... إلى الشهداء الأبرار الذين
رووا بدمائهم الطاهرة ترابه الغالي علّها تزهر شقائق لغدٍ أجمل.

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على سياسات التنويع الحديثة كمنهج وفلسفة حديثة العهد في الصناعة المصرفية، وتدرس أثر هذه السياسات في تخفيض المخاطر الائتمانية التي تعدّ من أبرز المخاطر التي تتعرّض لها المصارف.

قامت الباحثة بتطبيق الدراسة على عيّنة من المصارف الخاصة في الجمهورية العربية السورية مكونة من سبعة مصارف خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢. تضمّن التحليل الإحصائي دراسة الارتباط والانحدار بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، كما تمّ تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) استناداً إلى مجموعة المؤشرات التي تمّ الحصول عليها من القوائم المالية للمصارف.

بيّنت النتائج أنّ مصارف العيّنة المدروسة لم تقم باتباع سياسات التنويع الحديثة عموماً، واقتصرت التنويع على بعض عملياتها المصرفية كتتويع مصادر الدخل، وكان تنويعاً خجولاً بالنسبة للمحفظة الائتمانية، في حين غاب التنويع الدوليّ لمحفظة الأصول واتجهت المصارف إلى التركيز في محافظ أصولها، كما بيّنت النتائج عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لهذه السياسات مجتمعة على المخاطر الائتمانية على عكس الاعتقاد الشائع بأنّ التنويع يترافق مع انخفاض في المخاطر، في حين تبين وجود أثرٍ وعلاقة عكسية ذي دلالة إحصائية بين معامل HHI_{Income} الذي يعبر عن تنويع مصادر الدخل والمخاطر الائتمانية، أي أنّه كلما ارتفعت قيمة هذا المعامل والذي يعكس توجهاً أكبر نحو التركيز كلما ترافق ذلك مع انخفاض في المخاطر الائتمانية. في حين لم يتّضح وجود أي أثر ذي دلالة إحصائية لكل من HHI_{Credit} و HHI_{Intl} على المخاطر الائتمانية وأن هاتين السياستين ليس لهما أي أثر في زيادة أو تخفيض المخاطر الائتمانية.

وفي الختام، قدّمت الباحثة مجموعة من المقترحات والتوصيات والتي ترمو أن تلقى صدًى وأن توضع موضع التطبيق، وتسهم في الارتقاء بالصناعة المصرفية في سورية.

الكلمات المفتاحية : المخاطر الائتمانية، إدارة المخاطر، التنويع، سياسات التنويع.

فهرس المحتويات

البيان	الصفحة
الإطار العام للبحث	
مقدمة.....	١
أولاً: أهمية البحث.....	٢
ثانياً: مشكلة البحث.....	٢
ثالثاً: أهداف البحث.....	٣
رابعاً: منهج البحث.....	٣
خامساً: مجتمع وعينة البحث.....	٣
سادساً: فترة البحث.....	٤
سابعاً: محدّدات البحث.....	٤
ثامناً: فرضيات البحث.....	٤
تاسعاً: الدراسات السابقة.....	٥
هيكّل البحث.....	١٢
الفصل الأول: الائتمان والمخاطر الائتمانية في إطار التطوّرات المصرفية المعاصرة.....	١٤
١-١- الصّناعة المصرفية ومخاطرها في العصر الحديث.....	١٥
١-١-١- قراءة في تاريخ العمل المصرفي المعاصر.....	١٥
١-١-٢- مفهوم ومصادر المخاطر المصرفية.....	١٧
١-١-٣- أنواع المخاطر المصرفية.....	١٩
١-١-٤- إدارة المخاطر المصرفية.....	٢٥
٢-١- الائتمان المصرفي.....	٣٠
١-٢-١- تعريف ونشأة وتطوّر الائتمان.....	٣٠

٣٢	١-٢-٢- أهمية الائتمان المصرفي وعلاقته بتحقيق أهداف البنك.....
٣٥	١-٢-٣- أنواع التسهيلات الائتمانية.....
٣٨	١-٢-٤- معايير وإجراءات منح الائتمان المصرفي.....
٤٤	١-٢-٥- العوامل المؤثرة على اتخاذ القرار الائتماني.....
٤٨	١-٣- المخاطر الائتمانية في المصارف.....
٤٨	١-٣-١- مفهوم وأشكال المخاطر الائتمانية.....
٥٠	١-٣-٢- مفهوم إدارة المخاطر الائتمانية.....
٥٠	١-٣-٣- أسباب المخاطر الائتمانية.....
٥٢	١-٣-٤- خطوات عملية إدارة المخاطر الائتمانية.....
	الفصل الثاني: التنويع المعاصر كاستراتيجية ومنهج لمواكبة التطورات في الصناعة المصرفية.....
٥٧	
٥٩	٢-١- التنويع وليد التطورات والمستجدات المصرفية المعاصرة.....
٥٩	٢-١-١- مفهوم التنويع.....
٦١	٢-١-٢- أسباب توجه البنوك إلى التنويع بمفهومه المعاصر.....
٦٢	٢-١-٣- أنواع المخاطر في إطار مفهوم التنويع.....
٦٤	٢-٢- أهمية التنويع من منظور النظريات الاقتصادية ومناهج تطبيقه.....
٦٤	٢-٢-١- النظريات التي تدعو إلى التوجه نحو فلسفة التنويع.....
٦٧	٢-٢-٢- مناهج التنويع.....
٦٩	٢-٣- سياسات التنويع الحديثة في المصارف التجارية.....
٧٠	٢-٣-١- تنويع الأصول.....
٧٢	٢-٣-٢- تنويع مصادر التمويل.....
٧٥	٢-٣-٣- تنويع المحفظة الائتمانية.....
٧٩	٢-٣-٤- تنويع مصادر الدخل.....

٨٣	٢-٣-٥- التنوع الجغرافي.....
٨٤	٢-٣-٦- التنوع الدولي.....
٨٨	٢-٤-٤- الصيرفة الشاملة كتطبيق لفلسفة التنوع المعاصر.....
٨٨	٢-٤-١- مفهوم وماهية الصيرفة الشاملة.....
٨٩	٢-٤-٢- وظائف البنوك الشاملة.....
٩٤	٢-٤-٣- مزايا وعيوب البنوك الشاملة.....
	الفصل الثالث: دراسة تحليلية تطبيقية على عينة من المصارف الخاصة في الجمهورية العربية السورية.....
٩٦	٣-١- القطاع المصرفي في سورية وتطوره.....
٩٧	٣-٢- انطلاق المصارف الخاصة في سورية.....
١٠٠	٣-٣- دراسة تحليلية لعينة من المصارف الخاصة في سورية.....
١٠٣	٣-٣-١- مجتمع وعينة الدراسة.....
١٠٣	٣-٣-٢- فترة الدراسة.....
١٠٣	٣-٣-٣- مصادر البيانات.....
١٠٤	٣-٣-٤- أساليب التحليل الإحصائي.....
١٠٤	أولاً- الإحصاء الوصفي.....
١٠٤	❖ التنوع في المصارف الخاصة في الجمهورية العربية السورية.....
١١٦	❖ المخاطر الائتمانية في المصارف الخاصة في الجمهورية العربية السورية.....
١٢٢	ثانياً- الإحصاء الاستدلالي واختبار الفرضيات.....
١٢٨	خاتمة.....
١٢٩	النتائج والتوصيات.....
١٣٣	قائمة المراجع.....
١٤٣	قائمة الملاحق.....

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
١-٢-١	العلاقة بين قرارات الائتمان وأهداف البنك	٣٤
٢-٢-١	نماذج معايير منح الائتمان	٣٩
٣-٢-١	نظام المعلومات الائتمانية	٤٥
١-٣-١	الإدارة الفعالة لمخاطر الائتمان	٥٤
١-١-٢	أنواع المخاطر في إطار مفهوم التنويع	٦٣
١-٣-٢	سياسات التنويع الحديثة في المصارف	٦٩
٢-٣-٢	التنويع في المحفظة الائتمانية من منظور النظريات المختلفة	٧٧
٣-٣-٢	أشكال دخل المصرف	٨٠
١-٤-٢	مواصفات الإدارة المصرفية التي تشجع الابتكار عن تلك التي تتجنبه	٩٢
٢-٤-٢	الوظائف المتعددة للبنوك الشاملة	٩٣
١-١-٣	هيكل القطاع المصرفي في سورية قبل انطلاقة المصارف الخاصة	٩٨
١-٣-٣	تطور معامل HHI_{Income} ما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢	١٠٧
٢-٣-٣	تطور كل من الدخل التشغيلي، والدخل من الفوائد، والدخل من غير الفوائد ما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢	١٠٩
٣-٣-٣	توزيع القروض الممنوحة من مصارف العينة على القطاعات المختلفة ما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢	١١١
٤-٣-٣	تطور معامل HHI_{Credit} ما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢	١١٣
٥-٣-٣	تطور معامل HHI_{Intl} ما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢	١١٥
٦-٣-٣	المخاطر الائتمانية للمصارف المدروسة ما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢	١٢٠

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
١	قيم HHI_{Income} للمصارف المدروسة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢	١٠٦
٢	مقاييس الإحصاء الوصفي لقيم HHI_{Income}	١٠٩
٣	قيم HHI_{Credit} للمصارف المدروسة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢	١١٢
٤	مقاييس الإحصاء الوصفي لقيم HHI_{Credit}	١١٣
٥	قيم HHI_{Intl} للمصارف المدروسة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢	١١٤
٦	مقاييس الإحصاء الوصفي لقيم HHI_{Intl}	١١٦
٧	قيم $Risk_{Credit}$ للمصارف المدروسة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢	١١٩
٨	مقاييس الإحصاء الوصفي لقيم $Risk_{Credit}$	١٢١
٩	مقاييس الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	١٢١
١٠	نتائج تحليل الانحدار في اختبار الفرضية الفرعية الأولى	١٢٣
١١	جدول المعاملات لتحليل الانحدار عند اختبار الفرضية الفرعية الأولى	١٢٤
١٢	نتائج تحليل الانحدار في اختبار الفرضية الفرعية الثانية	١٢٥
١٣	نتائج تحليل الانحدار في اختبار الفرضية الفرعية الثالثة	١٢٦

الإطار العام للبحث

مقدمة

يؤدي القطاع المصرفي دوراً حيوياً في الاقتصاد القومي لأية دولة، وهو أحد أهم مؤشرات التطور الاقتصادي والاجتماعي، ذلك أن النظام الاقتصادي المتطور لابد أن يتميز بنظام مصرفي متطور، فهو يساهم في عملية تحقيق التوازن الاقتصادي على المستويين الداخلي والخارجي، ويشجع النشاط الاستثماري من خلال ما يقدمه من تسهيلات وضمانات له.

يقوم القطاع المصرفي بمجموعة من الوظائف، أبرزها وظيفة الوساطة بين مجتمع الفائض ومجتمع العجز؛ حيث تقوم المصارف بتجميع المدخرات القومية في صورة ودائع ومن ثمّ توزيع جزء كبير من هذه الودائع والمدخرات في صورة تسهيلات ائتمانية تسقيط منها جميع قطاعات الاقتصاد الوطني لتمويل عملياتها المتعددة.

فالائتمان هو الوظيفة الرئيسية الثانية التي تقوم بها المصارف بعد قبول الودائع، ويشكل الاستثمار الأكثر جاذبية للمصارف نظراً لارتفاع العوائد المتولدة عنه مقارنة مع بقية الاستثمارات، وبالتالي فهو يمكن المصارف من تحقيق أحد أهدافها الرئيسية والمتمثل في الربحية. من جهة أخرى فإن آثار هذه الوظيفة على الاقتصاد الوطني بالغة الأهمية ومتشابكة وشديدة التعقيد، فهو يؤثر على جملة من المتغيرات الاقتصادية الكلية كالادخار والاستثمار والعمالة...إلخ.

في المقابل، فإن هذه الوظيفة تنطوي على مخاطر عالية، فالخطر جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي، وتعدّ المخاطر الائتمانية أحد أبرز المخاطر التي تواجهها المصارف انطلاقاً من العلاقة بين الربحية والمخاطرة، وتُمثل أولوية في إدارة المخاطر المصرفية سواء بالنسبة لإدارات المصارف أو السلطات الرقابية الإشرافية أو الهيئات الدولية. لذلك تتبع إدارات المصارف أساليب مختلفة بهدف التخفيف من هذه المخاطر والحد منها، ولعلّ تنوع المحفظة الائتمانية أحد أبرز هذه الأساليب والوسائل التي أشارت إليها مختلف الأبحاث والدراسات الاقتصادية التي تناولت موضوع الائتمان ومخاطره كما في دراستي (Anbar) و (Kazan).

والتنوع ليس بحديث في الصناعة المالية، فقد عرف الناس مزايا التنوع منذ زمن طويل انطلاقاً من المقولة الشائعة: "لا تضع كل البيض في سلة واحدة"، وتوصل العديد من الاقتصاديين إلى أهمية الأخذ بهذه الفلسفة أساساً في بناء الاستثمارات المختلفة، وارتبطت ارتباطاً رئيساً بمفهوم المحفظة. ولعلّ أبرز ما ورد في هذا الخصوص نظرية ماركويتز عام ١٩٥٢ والتي عرفت بنظرية المحفظة الحديثة؛ حيث أشار ماركويتز إلى أنّ التنوع المدروس يؤدي إلى تخفيض المخاطر غير المنتظمة التي تتعرض لها المحفظة الاستثمارية. انطلاقاً من ذلك، نجد الغالبية العظمى من المستثمرين تقوم بانتهاج هذه الاستراتيجية في بناء محافظهم بهدف توزيع المخاطرة وعدم تركيزها في قطاع واحد.

وفي ضوء التطورات والمستجدات التي لحقت بالصناعة المصرفية مؤخراً، والتي كانت محصلة جملة من العوامل أبرزها التحرر من القيود المالية والعولمة والانفتاح الاقتصادي، رأى الكثير من المصرفيين ضرورة أن

تكون هذه الاستراتيجية جزءاً أساسياً من مختلف العمليات المصرفية؛ فلم تعد مقتصرة على تنويع المحفظة الائتمانية، إنما امتدت لتشمل تنويع مصادر واستخدامات الأموال، وتنويع مصادر الدخل، وما إلى ذلك من سبل تقضي إلى توسيع نشاطها وتعظيم عوائدها وتقليل المخاطر التي تتعرض لها من خلال توزيع هذه المخاطر. ولعلّ توجه الصيرفة الشاملة الذي ساد مؤخراً ما هو في جوهره إلا تفعيل لهذه الفلسفة في العمل المصرفي.

وفي الدراسة الآتية سوف نسلط الضوء تسليطاً أكبر على التنويع في القطاع المصرفي بمفهومه المعاصر، ومختلف سياسات التنويع التي يمكن أن تنتهجها البنوك، بالإضافة إلى دراسة أثر تطبيق هذه السياسات على المخاطر الائتمانية من خلال تطبيق هذه الدراسة على عينة من المصارف الخاصة في الجمهورية العربية السورية في محاولة لاكتشاف فيما لو كانت هذه السياسات تسهم فعلاً في تخفيض المخاطر كما هو شائع نظرياً.

أولاً: أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول فلسفة حديثة العهد في الصناعة المصرفية، وإن كانت جذورها تعود إلى زمن طويل وهي فلسفة التنويع. إذ ارتبطت هذه الفلسفة لفترة طويلة من الزمن بمفهوم المحفظة الاستثمارية، ويعتبر تطبيقها في العمل المصرفي خطوة نوعية في تطوير وتحديث هذه الصناعة بما يتواءم مع المستجدات والتطورات التي شهدتها مؤخراً، وفي محاولة لتخفيض المخاطر التي تشعبت وتزايدت حديثاً إلى الحد الذي بات فيه العمل المصرفي فنّ التعامل مع المخاطر.

كما تأتي أهمية هذا البحث من كونه يدرس أثر هذا التوجه على المخاطر الائتمانية التي تترع على عرش المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وتحلّل الأولوية في إدارة المخاطر المصرفية. إذ تركّز الكثير من الدراسات المعاصرة على كيفية إدارة هذه المخاطر، وإيجاد أفضل السبل والآليات لتخفيضها والحد منها، لا سيما أنها ترتبط بالنشاط المصرفي الأبرز وهو الائتمان.

إنّ تطبيق هذه الدراسة على المصارف الخاصة في الجمهورية العربية السورية يكسبها أهمية إضافية، نظراً لكونها حديثة العهد في السوق المصرفية السورية التي سيطرت عليها لفترة طويلة المصارف العامة، واستطاعت بالرغم من حداثة عهدها أن تحتلّ مكانة راسخة في هذه السوق، والانفتاح على العمل المصرفي المتطور لمواكبة آخر التطورات على الساحة المصرفية العالمية.

ثانياً: مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث حول إدارة مخاطر الائتمان التي تحتل الأولوية في إدارة المخاطر المصرفية من خلال سياسات التنويع المعاصرة التي لا تقتصر فقط على تنويع المحفظة الائتمانية إنما امتدت لتشمل كافة الأنشطة المصرفية ومناحي العمل المصرفي. ويتبين من الدراسات والأبحاث في هذا الصدد أنّ التنويع المصرفي بمفهومه المعاصر يشمل ستة أبعاد: تنويع مصادر الدخل - تنويع مصادر الأموال - تنويع استخدامات الأموال - تنويع المحفظة الائتمانية - التنويع الجغرافي - والتنويع الدولي. ومن الشائع من الناحية النظرية أن يؤدي التنويع إلى توزيع المخاطر المحتملة وبالتالي تخفيضها، ويمكن أن نلخص مشكلة البحث في التساولين الآتيين:

١. ما هو واقع تطبيق التّويع بمفهومه المعاصر في المصارف الخاصة في الجمهورية العربية السورية أو إلى أيّ مدى تطبّق المصارف الخاصة في الجمهورية العربية السورية سياسات التّويع الحديثة.
٢. ماهي طبيعة العلاقة بين سياسات التّويع الحديثة والمخاطر الائتمانية في حال وجودها، وإلى أيّ مدى تساهم هذه السياسات في تخفيض المخاطر الائتمانية، أي هل تحقق هذه الفلسفة ميزة تخفيض مخاطر الائتمان التي تحتل الأولوية في إدارة المخاطر المصرفية؟

ثالثاً: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى :

١. تسليط الضوء على أبرز المخاطر التي تتعرض لها الصناعة المصرفية عموماً، والمخاطر الائتمانية خصوصاً، انطلاقاً من كونها أهمّ المخاطر المصرفية وصلب هذا البحث.
٢. الوقوف على السياسات الحديثة للتّويع كمنهج متطور لتخفيض المخاطر عموماً والمخاطر الائتمانية بشكل خاص التي تحتلّ الأولوية في إدارة المخاطر لدى إدارات المصارف والسلطات الرقابية والإشرافية.
٣. التعرف على مدى اتباع المصارف الخاصة في الجمهورية العربية السورية لسياسات التّويع الحديثة، وأثر هذه السياسات على المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها.
٤. التوصل إلى ما يدعم تطبيق هذه الفلسفة لدى هذه المصارف، وكيفية تعزيزها وتطويرها بما ينسجم مع التطورات والمستجدات المصرفية المعاصرة، فضلاً عن تعزيز قدرة المصارف على إدارة مخاطرها الائتمانية.

رابعاً: منهج البحث

تمّ اعتماد منهج البحث الوصفيّ التحليلي، فمن جهة المنهج الوصفي يقوم على وصف واستعراض الإطار النظري من خلال تسليط الضوء على الأدبيات السابقة فيما يخصّ مخاطر الائتمان وإدارتها كذلك سياسات التّويع المعاصرة في العمل المصرفي، في حين أنّ المنهج التحليلي يتيح استخدام الأساليب الإحصائية القياسية في تحليل بيانات عينة الدراسة باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

خامساً: مجتمع وعينة البحث

يتمثّل مجتمع البحث في المصارف التجارية الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية، والتي شكلت انطلاقاً خطوة مهمة على صعيد تطوير وتحديث القطاع المصرفي في سورية مع صدور القانون رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١. وقد بلغ عدد المصارف الخاصة مع حلول عام ٢٠١٠ أحد عشر مصرفاً، وأدّت دوراً حيوياً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والمضي قدماً في الانفتاح على آخر المستجدات والتطورات على الساحة الاقتصادية العالمية.

تمّ اختيار عينة من المصارف الخاصة التي كانت السّابقة في مزاوله العمل المصرفي في السوق السورية تضمّنّت سبعة مصارف تمثّلت في المصارف الآتية: بنك بيمو السعودي الفرنسي، والمصرف الدولي للتجارة والتمويل، وبنك عودة، وبنك بيبيلوس، وبنك سورية والمهجر، والبنك العربي، وبنك سورية والخليج.

إنَّ سبب اختيار هذه العينة أنَّها تتوافق من حيث تواجدها في السوق المصرفية السورية مع الفترة المدروسة التي تم اختيارها والتي تبدأ عام ٢٠٠٨، في حين استثنيت بقية المصارف من العينة؛ إذ تأسست في فترات لاحقة، وبالتالي فإنَّ اعتبارها ضمن العينة المدروسة لن يعطي نتائج موضوعية.

سادساً: فترة البحث

سوف يتم تحليل البيانات للعينة على مدى سلسلة زمنية مدتها خمس سنوات ما بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٢، وتم الاقتصار على هذه الفترة لعدة أسباب أولها الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلد منذ عام ٢٠١١ والتي ألقت بكاهلها على القطاع المصرفي، وبدأت تظهر آثارها بوضوح ابتداء من منتصف عام ٢٠١٢، من جهة أخرى فإنَّ عدم توافر بعض البيانات المطلوبة بسبب عدم تجانس الإفصاح المالي للمصارف في الفترة التي سبقت عام ٢٠٠٨ كان سبباً في اختيارها نقطة البدء في دراستنا.

سابعاً: محدّدات البحث

تمثّلت محدّدات البحث تمثيلاً رئيساً في اقتصار الدراسة التحليلية على الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٢، وذلك لتعذر توفر البيانات ذات الصلة بموضوع الدراسة قبل عام ٢٠٠٨. إذ على الرغم من أنَّ انطلاقة المصارف الخاصة كانت منذ عام ٢٠٠٤ إلا أنَّ عدم توحيد الإفصاح المالي بين البنوك قبل هذه الفترة، بالإضافة إلى إجماع الكثير من البنوك عن منح هذه البيانات شكّل عائقاً حال دون القدرة على بناء سلسلة زمنية طويلة يتم من خلالها قياس تطوّر مشكلة الدراسة على امتدادها.

ثامناً: فرضيّات البحث

في إطار مشكلة البحث المطروحة تمّت صياغة الفرضية الرئيسة التالية:

فرضية العدم H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسياسات التّويع الحديثة على المخاطر الائتمانية في المصارف الخاصة في سورية بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٢.
الفرضية البديلة H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسياسات التّويع الحديثة على المخاطر الائتمانية في المصارف الخاصة في سورية بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٢.

وبتفرّع عن هذه الفرضية الفرضيّات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتتويع مصادر الدّخل على المخاطر الائتمانية في المصارف الخاصة في سورية بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٢.

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتتويع مصادر الدّخل على المخاطر الائتمانية في المصارف الخاصة في سورية بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٢.

الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتّويع القطاعي للمحفظة الائتمانية على المخاطر الائتمانية في المصارف الخاصة في سورية بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٢.

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتتبع القطاعي للمحفظة الائتمانية على المخاطر الائتمانية في المصارف الخاصة في سورية بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢.

الفرضية الفرعية الثالثة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتتبع الدولي لمحفظة الأصول على المخاطر الائتمانية في المصارف الخاصة في سورية بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢.

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتتبع الدولي لمحفظة الأصول على المخاطر الائتمانية في المصارف الخاصة في سورية بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢.

تاسعاً: الدراسات السابقة

لقد كانت الأبحاث التي تطرقت إلى هذا الموضوع باللغة العربية محدودة وقليلة مقارنة بنظيراتها باللغات الأجنبية، ويُعزى ذلك أساساً إلى أن مفهوم أو منهج التتبع تم التطرق إليه كجزئية أو منهج ثانوي في العمل المصرفي فيما مضى، واقتصر أساساً على تتبع المحفظة الائتمانية، ولكن في ظل التطورات المصرفية الأخيرة أخذت هذه الفلسفة تكتسب أهمية خاصة وهو ما تناولته العديد من الدراسات الأجنبية خاصة. وفيما يلي نسلط الضوء على أبرز هذه الدراسات.

الدراسات باللغة العربية

١. دراسة (الفتلاوي) عام (٢٠٠٨) بعنوان "إدارة وتصميم محفظة القروض المصرفية باعتماد تحليل مؤشر جودة القرض وفق نموذج Sherrod".

تناولت الدراسة (١٢) شركة صناعية في العراق على امتداد سلسلة زمنية من أربع سنوات بدءاً من عام ٢٠٠٢ ولغاية عام ٢٠٠٥. وحاولت هذه الدراسة إيجاد حلول للمشكلات التي تعترض عملية الإقراض، وأهمها معرفة المركز المالي لطالب القرض من خلال الاعتماد على مؤشر جودة القرض في فحص وتحليل البيانات التاريخية للمركز المالي لطالب القرض. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها: إن استخدام نموذج Sherrod في تحليل المركز المالي لطالب القرض يُمكن المصرف من تقليل مخاطر القروض من خلال الوقوف على مؤشرات قوة المركز المالي للشركات، وبالتالي يمكن للمصرف بناء محفظته الإقراضية وفق أسس علمية سليمة تضمن له الاستثمار المناسب. كما توصلت الدراسة إلى ضرورة قيام المصرف بمنح قروض متنوعة تخدم شركات من قطاعات متنوعة قائمة على التحليل العلمي سواء باعتماد نموذج Sherrod أو تنوع ماركوبترز أو غيرها من الأساليب والطرق العلمية التي يمكن أن تتبعها المصارف للتحوط ضد المخاطر المحيطة بعملية الإقراض.

٢. دراسة (موسى وأبو عربي) عام (٢٠٠٩) بعنوان "مدى استخدام البنوك لسياسة التتبع للحد من المخاطر -دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية".

تم إجراء هذه الدراسة على جميع البنوك التجارية الأردنية وعددها ٢٤ بنكاً؛ حيث تم توزيع استبيان على دائرة الاستثمار في كل بنك كونها الجهة المعنية باتخاذ الإجراءات المتعلقة بتكوين محافظ الاستثمار. وتوصل الباحثون من خلال هذه الدراسة إلى أن هذه البنوك تلتزم بنظريات تكوين محافظ الاستثمار ومبادئ

التنوع والمبادلة بين العائد والمخاطرة، وأنّ الالتزام بهذه المبادئ ينعكس على أمان البنوك وسلامتها؛ حيث لوحظ أنّها تدير مخاطرها إدارة أفضل، وبالتالي تُخفّض من هذه المخاطر أو تتجنبها.

الدراسات باللغة الأجنبية

١. دراسة (Liang & Rhoades) عام (١٩٩١) بعنوان (Asset Diversification, Firm Risk, and Risk-Based Capital Requirements in Banking).

تحاول هذه الدراسة تحديد العلاقة بين تنوع أصول البنك ومخاطر عدم الملاءة لا سيما في ظلّ مظاهر الاندماج التي سادت مؤخراً بغرض الاستفادة من منافع الاندماج المتمثلة في تخفيض المخاطر نتيجة التنوع حسب الاعتقاد السائد، وتناولت عيّنة مكوّنة من ٤٧٥١ مؤسسة مصرفيّة خلال الفترة بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٦. وتشير النتائج إلى أنّ التنوع في الأصول وكذلك التنوع الجغرافي يترافقان مع مخاطر أقلّ.

٢. دراسة (Winton) عام (١٩٩٩) بعنوان (Don't Put All Your Eggs in One Basket? Diversification and Specialization in Lending).

يقارن الباحث خلال هذه الدراسة بين التخصص والتنوع في المحفظة الائتمانية، ويطرح السؤال الآتي: هل يفترض على المقرضين أن يقوموا بالتنوع كما تشير وتؤكد أدبيات الوساطة الماليّة أم يتجهوا إلى التخصص وفقاً للأسس النظرية في تمويل الشركات؟ ويتوصل الباحث إلى أنّه بافتراض ثبات العوامل الأخرى فإنّ التنوع في محفظة القروض المصرفيّة مفيد فائدة أكبر في حال كانت القروض الممنوحة تتعرض إلى خطر انخفاض سلمي معتدل، وإجراءات متابعة القروض والرقابة عليها ضعيفة. في حين أنّ البنوك التي تتعرض لمخاطر انخفاض القروض بشكل منخفض فإنّ التنوع ليس له أيّ فوائد تذكر، كما أنّ التنوع في قطاعات جديدة يمكن أن يؤدي إلى زيادة فرص الفشل بالنسبة للبنوك التي تمنح قروضاً مخاطر انخفاضها مرتفعة. من جانب آخر تبين الدراسة أنّ البنوك التي تقوم بالتنوع تحتاج إلى رأس مال أعلى من البنوك المتخصصة، وأنّ أثر المنافسة المرتفعة على التنوع في البنوك غير واضح، فقد تجعل المنافسة هذه الاستراتيجية أكثر أو أقل جاذبيّة للبنوك.

٣. دراسة (Laderman) عام (٢٠٠٠) بعنوان (The Potential Diversification and Failure Reduction Benefits of Bank Expansion into Nonbanking Activities).

تحاول هذه الدراسة تحليل أثر توسع البنوك في تقديم الخدمات والأنشطة الماليّة غير المصرفيّة مثل التأمين على الحياة والوساطة الماليّة على الانحراف المعياري للعائد على الأصول واحتمالية إفلاس البنوك. تناولت الدراسة فترتين زمنيّتين؛ حيث امتدّت الفترة الأولى بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٦، والفترة الثانية بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٧. وتوصلت الباحثة إلى أنّ التنوع ودخول البنوك في أنشطة غير مصرفيّة قد خفّض من الانحراف المعياري للعائد على الأصول في جميع البنوك المدروسة، كما تناقصت احتمالات إفلاس هذه البنوك بشكل واضح الأمر الذي يبرز الأثر الإيجابي للتنوع على البنوك.

٤. دراسة (Landi & Ventuelli) عام (٢٠٠١) بعنوان (The Diversification Strategy of European Banks: Determinants and Effects on Efficiency and Profitability).

تم إجراء هذه الدراسة على عينة من البنوك الأوروبية مكونة من ٢٥٥ بنكاً في إحدى عشرة دولة أوروبية خلال عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨، وتناولت مسألة التنويع في القطاع المصرفي بهدف الوصول إلى تعريف دقيق لظاهرة التنويع في البنوك الأوروبية، وفي الوقت نفسه تحديد المجموعة الكبيرة من المنتجات والخدمات المالية ذات الصلة بمجالات العمل الرئيسية. كذلك فهم العوامل التي تدفع البنوك للتنويع ودخول مجالات جديدة للنشاط وتقييم آثار التنويع على الكفاءة والربحية. كما سعت أيضاً إلى تحليل العوامل الاقتصادية التي تفسر التنويع في البنوك الأوروبية وفي الوقت نفسه تقييم التطبيق الأساسي لهذه الاستراتيجية من حيث التركيز والربحية. وتماشياً مع هذا الهدف تم التمييز بين العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على اختيار النشاطات في البنوك الأوروبية، مع الأخذ بعين الاعتبار أثر التغير في الطلب على الخدمات المالية على التنويع في البنوك. وأكدت الدراسة أن البنوك الأوروبية استطاعت الاستجابة إلى إلغاء الوساطة والحاجة إلى إعادة الهيكلة من خلال تعظيم إيراداتها أكثر من تقليل تكاليفها، وتحقيق هذا الأمر من خلال إنتاج و/أو إيصال خدمات نموذجية جديدة لإدارة الأصول والاستثمارات المصرفية وأنشطة التأمين.

٥. دراسة (Acharya, Saunders & Hasan) عام (٢٠٠٢) بعنوان (Should Banks Be Diversified? Evidence from Individual Bank Portfolios).

تناولت هذه الدراسة أثر التنويع والتخصص على الأرباح والمخاطر في عينة من البنوك الإيطالية تضمنت ١٠٥ بنك في الفترة ما بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٩. وركزت الدراسة على التنويع في المحفظة الائتمانية من حيث القطاعات والحيز الجغرافي، وحاولت تحديد فيما إذا كان على البنوك أن تنتهج سياسة التنويع أو سياسة التركيز في محفظتها الائتمانية بهدف رفع أداء المحفظة، وفيما إذا كان التنويع يخفض المخاطر الائتمانية أم لا.

توصلت الدراسة إلى أن التنويع في المحفظة لا يحقق أداءً أعلى أو أماناً وصلابة للمصارف على خلاف الاعتقاد السائد، إذ بينت النتائج أن التنويع في محفظة القروض عبر الصناعات المختلفة يقلل من عوائد البنك ويترافق مع مخاطر أعلى، وبرز ذلك بروزاً أكبر بالنسبة للبنوك ذات المخاطر العالية، كما أن التنويع قطاعياً ترافق مع مبادلة غير كفاء بالنسبة للبنوك عالية المخاطر فقط، في حين أن أثر التنويع الجغرافي على المبادلة بين العائد والمخاطرة كان سلبياً بالنسبة للبنوك ذات المخاطر المنخفضة.

٦. دراسة (Anbar) عام (٢٠٠٦) بعنوان (Credit Risk Management in the Turkish Banking Sector: A Survey Study).

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم استراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان وتحديد عيوبها بالتطبيق على المصارف التركية، حيث تم إجراء مسح على البنوك التجارية الوطنية والأجنبية وبنوك تنمية الاستثمار القائمة في تركيا وتناول المسح ٣٨ مصرفاً من أصل ٤٨ مصرفاً في القطاع المصرفي التركي خلال الفترة

بين ٣ كانون الثاني من عام ٢٠٠٥ إلى ١٥ شباط من نفس العام أي ٤٤ يوماً. أظهرت نتائج البحث أنّ المصارف التركية بدأت تهتم بإدارة المخاطر بعد أزمة عام ٢٠٠١، وقد أصدر قسم المفوضية والتعليمات المصرفية بعض المتطلبات لإدارة المخاطر في القطاع المصرفي التركي، وبالرغم من ذلك لم تكن إدارة مخاطر الائتمان بالمستوى المطلوب. وتمثلت أبرز الأدوات المستخدمة في إدارة مخاطر الائتمان في الضمانات وحدود الائتمان والتنويع، ولم تقم البنوك باستخدام الطرق الأخرى مثل بيع القروض والتوريق والتأمين على الائتمان من أجل تخفيف وتحويل مخاطر الائتمان لأنّ سوق التوريق وقطاع تأمين الائتمان لم يتم تطويرها بعد.

٧. دراسة (Kamp, Behr, Pfingsten & Memmel) عام (٢٠٠٧) بعنوان (Diversification and the Banks' Risk-Return-Characteristics-Evidence from Loan Portfolios of German Banks).

تناولت هذه الدراسة تنويع المحفظة الائتمانية لدى البنوك الألمانية في الفترة ما بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٣، وتوصل الباحثون إلى سلسلة من النتائج يمكن تلخيصها في ما يلي:

- تحقق البنوك التي تنتهج التخصص في منح قروضها عائداً أعلى قليلاً من البنوك التي تقوم بتنويع محفظة قروضها.
- إنّ مخصصات خسائر القروض وحجم القروض المتعثرة لدى البنوك التي تتبع التخصص في منح القروض أقل بالمقارنة مع البنوك التي تقوم بالتنويع.
- تبين أيضاً أن الانحراف المعياري لنسبة مخصصات خسائر القروض ونسبة القروض غير المتعثرة أقل في البنوك التي تقوم بالتنويع.

٨. دراسة (Wolfe & Odesanmi) عام (٢٠٠٧) بعنوان (Revenue Diversification and Insolvency Risk: Evidence from Banks in Emerging Economies).

تناولت هذه الدراسة تنويع مصادر الدخل وأثر ذلك على مخاطر الملاءة في البنوك في الاقتصادات الناشئة، حيث تم اختيار عينة من ٣٢٢ بنكاً موزعة على ٢٢ بلداً. وتوصلت الدراسة إلى أنّ التنويع في الأنشطة المولدة للدخل من الفوائد وتلك المولدة للدخل من غير الفوائد وضمن كل من هذه الأنشطة يقلل من مخاطر عدم الملاءة. علاوة على ذلك، تمّ التوصل إلى أن مكاسب التنويع تبقى قائمة حتى في حالة الاعتماد بشكل أكبر على الدخل من غير الفوائد والذي يقلل من الأرباح المعدلة بالخطر. كما تضمنت النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة اقتراحات استراتيجية وغاية في الأهمية لمدراء البنوك في الاقتصادات الناشئة.

٩. دراسة (Mercieca, Schaeck & Wolfe) عام (٢٠٠٧) بعنوان (Small European Banks: Benefits from Diversification?).

تحاول هذه الدراسة تحديد فيما إذا كان التحول نحو الأنشطة غير التقليدية التي تولد دخلاً من غير الفوائد يحسّن من أداء البنوك أم لا؟ وتناولت الدراسة عينة من ٧٥٥ بنكاً من البنوك الصغيرة في أوروبا

خلال الفترة ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٣. وتوصّلت الدراسة إلى أنّه لا يوجد منافع مباشرة للتنويع بين خطوط الأعمال، كما أنّ هناك علاقة عكسية بين الدخل من غير الفوائد وأداء البنك، وإن غياب فوائد التنويع يؤكد ما توصلت إليه الأبحاث السابقة في هذا الخصوص وتقتصر على البنوك الأوروبية الصغيرة تركيز أعمالها في القطاعات التي تمتلك دراية وخبرة فيها.

١٠. دراسة (Vazquez & García-Herrero) عام (٢٠٠٧) بعنوان (International Diversification Gains and Home Bias in Banking).

سلّطت هذه الدراسة الضوء على مدى مكاسب التنويع من العمليات المصرفية المحلية في الخارج أو ما يعرف بالتنويع الدولي، وتضمّنت عيّنة من ٣٨ بنكاً دولياً من ثماني دول صناعية وفروعها عبر الدول خلال الفترة ما بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٤. وتوصّلت الدراسة إلى أنّ البنوك الدولية التي لديها حصة أكبر من الموجودات المخصصة للفروع في دول أجنبية وبالتحديد لتلك الواقعة في دول الأسواق الناشئة قادرة على تحقيق عوائد معدّلة بالخطر أعلى من تلك التي لديها حصص قليلة أو لم تخصص أيّ جزء من موجوداتها لعملياتها المصرفية في الخارج. هذه المكاسب تتناقص إلى حد ما- ولكنها لا تزال قائمة- حينما تركز البنوك الدولية فروعها في مناطق جغرافية معينة.

كما توصّلت الدراسة إلى أنّ هناك تحيزاً كبيراً للبلد الأم عند تخصيص أصول البنك على المستوى الدولي نسبة إلى نتائج نموذج الانحراف- العائد لتشكيل المحفظة المثلى. وعموماً فإن مكاسب التنويع الدولي في العمليات المصرفية تبدو كبيرة وإن كانت غير مستغلة إلى حدّ كبير في استراتيجيات التوسع الحالية للبنوك. وتقتصر الدراسة في ظل النتائج التي توصّلت إليها أن تؤخذ مكاسب التنويع الدولي بعين الاعتبار في الدعامة الثانية من اتفاقية بازل ٢، إذ إنّ الدعامة الأولى قائمة فقط على المخاطر المنفردة للبلدان المتلقية.

١١. دراسة (Ostergaard, Driscoll & Buch) عام (٢٠١٠) بعنوان (Cross-Border Diversification in Bank Asset Portfolios).

ركّزت هذه الدراسة على العوامل المؤثرة على التنويع الدولي في محافظ البنوك والعوائق المحتملة في هذا الصدد. وتناولت عيّنة من البنوك في كلّ من فرنسا، وألمانيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة خلال الفترة ما بين ١٩٩٥ و ١٩٩٩، حيث تطرقت الدراسة إلى مكاسب التنويع المتحققة من التنويع الدولي لمحفظة الأصول لا سيما تلك المرتبطة بمخاطر عدم السداد ومخاطر البلد والتي تتضمن أساساً مخاطر التحويل والمخاطر السياسية ومخاطر العملة.

قام الباحثون بإيجاد المحفظة المثلى من حيث تنويع الأصول في كل بلد واتخاذها معياراً للمقارنة، مع الأخذ بعين الاعتبار التحوط من مخاطر العملة الأجنبية ثم مقارنة محافظ البنوك مع المحفظة المعيارية في كل بلد باستخدام نموذج انحدار لإيجاد الاختلافات فيما بينها.

خلصت الدراسة إلى أنّ البنوك استطاعت تحسين المبادلة بين العائد والمخاطرة استطاعة كبيرة من خلال الاستثمار عبر الدول نسبة إلى الاستثمار في أصول محلية خطيرة. كما توصّلت الدراسة إلى أنّ

هناك إفراطاً في الاستثمار المحلي من قبل البنوك نسبة إلى المحفظة المعيارية، بعبارة أدق يبدو أنّ البنوك لديها تفضيلات معينة فيما يخص الاستثمار في دول معينة وهذه التفضيلات مرتبطة بضوابط برأس المال، حيث تميل البنوك ميلاً أقل إلى الاستثمار في الدول التي لا تتشابه أسواقها مع طبيعة أعمالها أو توجد فيها ضوابط مرتفعة على رأس المال.

١٢. دراسة (Plihon & Gamra) عام (٢٠١١) بعنوان (Revenue Diversification in Emerging Market Banks: Implications for Financial Performance).

تناولت هذه الدراسة عينة من ٧١٤ بنك في ١٤ دولة من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية خلال الفترة ما بعد أزمة ١٩٩٧ أي منذ نهاية ١٩٩٧ وحتى ٢٠٠٧ في محاولة لتحديد أثر التحول نحو الأنشطة غير التقليدية أي نحو الأنشطة المولدة للدخل من غير الفوائد على الأداء المالي وهل هذا التوجه يؤدي إلى تحسين مستوى الأداء أم لا.

توصلت الدراسة إلى أنّ مكاسب التّويع تفوق التكاليف المرتبطة بالتحول نحو الأنشطة المولدة للدخل من غير الفوائد، ولكن لم يتضح وجود أثر لهذا التّويع على المخاطر وبالتالي الأداء، وبشكل أكثر دقة إنّ هذا الأثر غير موحد بين البنوك أو ضمن هذه الأنشطة. وأكدت الدراسة أنّ البنوك تستفيد من التّويع في حال قامت به قياماً مدروساً وبما يتناسب مع خصائصها وكفاءتها ومستوى المخاطر التي تتعرض لها بحيث تقوم بتطبيقه تطبيقاً صحيحاً.

١٣. دراسة (Kiweu) عام (٢٠١٢) بعنوان (Income Diversification in the Banking Sector and Earnings Volatility: Evidence from Kenyan Commercial Banks).

تناولت الدراسة عينة من ٣٥ بنكاً تجارياً في كينيا خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٢. وهدفت إلى التحقق فيما إذا كان تنويع مصادر الدخل يؤدي إلى تحقيق عوائد أعلى ويُقلل من المخاطر التي يتعرض لها البنك والمخاطر النظامية. كما تطلعت الدراسة إلى معرفة إلى أي مدى يساعد التحول نحو الأنشطة المولدة للدخل من الرسوم في تحسين أداء البنك وتقليل تقلب الإيرادات.

أظهرت النتائج أنّ الفوائد المتوقعة من التّويع في مصادر الدخل قليلة جداً هذا إن وجدت، وتبيّن أيضاً أنّ هناك تزايداً في أهمية الدخل من غير الفوائد خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. كذلك توصلت الدراسة إلى أنّ البنوك الأكبر حجماً أكثر تنوعاً من البنوك الصغيرة وتميل إلى تحقيق عوائد أعلى، وأنّ هناك ارتباطاً موجباً بين صافي الدخل من الفوائد وصافي الدخل من غير الفوائد؛ الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار في مجمل الدخل التشغيلي.

أوضحت الدراسة كذلك أنّ الدخل من غير الفوائد أكثر تقلباً من الدخل المتولد من الفوائد خلال الفترة المدروسة، وبالتالي فإنّ التوسع في تقديم المنتجات المالية التي تدرّ عوائداً من غير الفوائد لا يقلل من التقلب في تيار العوائد للبنك، وأنّ المكاسب المتحققة من التّويع في مصادر الدخل والتوجه نحو الأنشطة التي تدرّ دخلاً من غير الفوائد لا تكفي للتعويض كفاية كاملة عن المخاطر المرتبطة بها.

١٤. دراسة (Abu Orabi) عام (٢٠١٢) بعنوان (Assessment of Investment Portfolios of Jordanian Banks).

تناولت هذه الدراسة أداء البنوك الأردنية بالنسبة لبدائل الاستثمار تناوياً عاماً، واستثمارات المحفظة بصورة خاصة، وتوصلت إلى أن البنوك الأردنية تلتزم بنظريات تشكيل محافظ الاستثمار وسياسة تكوين المحافظ، كما تم تطبيق مبدأ الملاءمة للتأكد من استقرار المستثمر وعائد رأس المال.

وتشير الدراسة أيضاً إلى أن البنوك الأردنية تنقيد بمبدأ التنويع وملتزمة بمبدأ المبادلة بين العائد والمخاطرة، والامتثال لمبادئ سياسة تكوين المحفظة ومبدأ ضمان استقرار المستثمر والعائد على رأس المال.

١٥. دراسة (Chen, Wei, Zhang & Shi) عام (٢٠١٣) بعنوان (Sectoral Diversification and the Banks' Return and Risk: Evidence from Chinese Listed Commercial Banks).

تناولت الدراسة تحديد أثر التنويع القطاعي على العائد والمخاطرة لعينة من البنوك التجارية الصينية ضمت ١٦ بنكاً خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١١. اختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها استخدمت مقياساً جديداً للتنويع يأخذ بعين الاعتبار المخاطرة المنتظمة للقطاعات المختلفة من خلال التثقيف بمعامل بيتا لكل قطاع واستخدام مؤشر هيرفندال-هيرشمان HHI .

وتوصلت الدراسة إلى أن التنويع القطاعي يكون مصحوباً بمخاطر أقل وعوائد أقل بنفس الوقت، الأمر الذي يتناقض مع النتائج التي تم التوصل إليها في الدول المتقدمة والاقتصادات الناشئة.

١٦. دراسة (Kazan) عام (٢٠١٤) بعنوان (Credit Portfolio Selection According to Sectors in Risky Environments: Markowitz Practice).

تناولت الدراسة تحديد مدى زيادة معدل استرداد القروض الممنوحة، ومدى انخفاض المخاطر الائتمانية من خلال استخدام نظرية المحفظة لماركويتر التي تركز إلى مفهوم التنويع، حيث تم دراسة مجموعة من محافظ القروض الممنوحة إلى قطاعات البناء، والنسيج وقطاعات الجملة والتجزئة. وتوصلت الدراسة إلى أن تنويع ماركويتر أكثر كفاءة من أدوات تشكيل المحفظة الأخرى، كذلك فإنه على الرغم من أن أدوات قياس المخاطر الكلاسيكية تقيس الخطر فإنها لا تساهم أو تقدم أي إجابة شافية حول كيفية تقليل هذه المخاطر. ومن جهة أخرى يظهر نموذج ماركويتر المستخدم في هذه الدراسة كيف يمكن تقليل المخاطر التي تتعرض لها المصارف.

١٧. دراسة (Firestone & Wang) عام (٢٠١٤) بعنوان (Bank Risk Management and Portfolio Diversification).

تقوم هذه الدراسة بتحليل الارتباط والعلاقة بين تنويع محفظة القروض وجودة إدارة المخاطر في المصرف، والتي تتمثل في خطر التنبؤ بالخسائر الصافية المستقبلية استناداً إلى مخصصات خسائر

القروض، وتوصّلت هذه الدراسة إلى أنّ مخصصات خسائر القروض في البنوك التي تنتهج التّنويع في المحفظة الائتمانية كانت أكثر دقة وتنبؤاً بالنسبة لصافي القروض المتعثرة والمعرضة للشطب مستقبلاً من المخصصات المحددة في البنوك المتخصصة، وهذا يتفق مع أنّ التّنويع يساعد البنك على إدارة المخاطر إدارة أفضل كما هو الحال بالنسبة للمخاطر غير المنتظمة والمرتبطة بمحافظ ذات أصول متعددة؛ إذ يمكن من خلال التّنويع أن تصبح بعيدة عن تلك المخاطر. كذلك توصّلت الدراسة إلى أنّ التركيز المتزايد على الإقراض العقاري التجاري مرتبط بقدرة أقل على التنبؤ الدقيق. ولكن تبين أنّ حجم المصرف مقاساً بإجمالي الموجودات التي يملكها ليس لديه أي أثر على دقة التنبؤ بالخسائر بعد التحكم بأثر التّنويع.

١٨. دراسة (T. C. Nguyen, Vo & V. C. Nguyen) عام (٢٠١٥) بعنوان (Risk and Income Diversification in the Vietnamese Banking System).

تتناول هذه الدراسة أثر تنويع الدخل على المخاطر في المصارف الفيتنامية. وقد تمّ تحليل البيانات لعينة من ٣٢ بنكاً تجارياً محلياً خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٢. وتوصّلت الدراسة إلى أنّ البنوك التي تحقق دخلاً مرتفعاً من غير الفوائد تتعرض لمخاطر أقل مقارنة بالبنوك التي يكون مصدر الدخل الأساسي فيها هو الدخل من الفوائد. وتم الأخذ بعين الاعتبار حجم البنك إذ تبين أنّ هذه النتائج التي تمّ التوصل إليها هي أكثر دقة بالنسبة للبنوك الكبيرة في حين أنّ أثر تنويع الدخل بالنسبة للبنوك الصغيرة لا يزال غير واضح. كذلك تناولت الدراسة عيّنتين من البنوك تلك المسجلة وغير المسجلة، وتوضح النتائج أنّ هناك أثراً إيجابياً للتنويع على المخاطر المصرفية بالنسبة للفتنتين.

على الرغم من الأهمية العلمية التي تمتعت بها الدراسات والأبحاث السابقة، فإنّ هناك بعض النقاط الرئيسية التي تميّزت بها هذه الدراسة وهي :

- تعتبر هذه الدراسة الأولى من نوعها التي تتصف بالشمولية في التطرق لفلسفة التّنويع فجميع الدراسات والأبحاث السابقة تطرقت لأحد أو بعض أبعاد التّنويع المصرفي دون الإلمام بكافة جوانبه.
- تتناول هذه الدراسة من الناحية التطبيقية القطاع المصرفي الخاص في الجمهورية العربية السورية والذي يعدّ حديث العهد في السوق المصرفية السورية، الأمر الذي يجعل من الأهمية الوقوف على العمليات المصرفية لهذا القطاع والذي يختلف تماماً عن المصارف العامة التي قامت على مبدأ التخصص.
- يقدم دراسة عملية وتحليلية إحصائية للعلاقة بين سياسات ومناهج التّنويع التي يمكن للبنوك أن تنتهجها، والمخاطر الائتمانية التي تتعرض لها هذه البنوك، وهو ما لم تتطرق له سوى دراسات محدودة جداً في الوطن العربي.

تضمّنت هذه الدراسة ثلاثة فصول، منها فصلان تناولتا الإطار النظري للبحث، وفصل تطبيقي، وقد جاء في هذه الفصول:

الفصل الأول والذي جاء بعنوان: الائتمان والمخاطر الائتمانية في إطار التطورات المصرفية المعاصرة شمل ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول آخر التطورات في الصناعة المصرفية ومخاطرها في العصر الحديث حيث يسلط الضوء على مفهوم المخاطر المصرفية وأبرز أنواعها وكيفية إدارتها، في حين يتناول المبحث الثاني الائتمان المصرفي ابتداءً من مفهومه ونشأته، مروراً بأهميته إلى أنواعه ومراحل ومعايير

منحه، وختاماً تمّ إلقاء الضوء على المخاطر الائتمانية التي هي محور هذه الدراسة من حيث مفهومها وماهيتها، أسبابها وسبل إدارتها.

حمل الفصل الثاني عنوان: **التنوع المعاصر كاستراتيجية ومنهج لمواكبة التطورات في الصناعة المصرفية** وشمل أربعة مباحث، يتناول المبحث الأول ماهية التنوع ومفهومه، وأسباب التوجّه نحو هذا المنهج في المصارف، كذلك تصنيف المخاطر من منظور فلسفة التنوع، في حين يسلط المبحث الثاني الضوء على أهميته من منظور النظريات الاقتصادية، ومناهج التنوع، بعد ذلك تمّ إلقاء الضوء على أبرز سياسات التنوع في المصارف في المبحث الثالث، وختاماً يتناول المبحث الرابع الصيرفة الشاملة كتوجه يعزّز هذه الفلسفة المعاصرة بإيجابياتها وسلبياتها.

يتناول الفصل الثالث الإطار العملي للبحث ويحمل عنوان **دراسة تحليلية تطبيقية على عينة من المصارف الخاصة في الجمهورية العربية السورية**، حيث يتمّ فيه اختبار عينة البحث وتلخيص النتائج المستمدة من الاختبار، وتختتم الباحثة هذه الدراسة بطرح مجموعة من المقترحات والتوصيات المناسبة.

الفصل الأول: الائتمان والمخاطر الائتمانية في إطار التطورات المصرفية المعاصرة

اتّسمت العقود الأخيرة من هذا القرن بتزايد سرعة عجلة العولمة المالية لا سيما العولمة المصرفية، وشهدت البنوك سلسلة من التطورات كانت محصلة تفاعل العولمة مع جملة من العوامل، لعلّ أبرزها التحرّر من القيود والانفتاح الاقتصادي، وكان لذلك جملة من الآثار الإيجابية والمرغوبة على العمل المصرفي فضلاً عن آثار سلبية أخرى. وتعتبر البنوك من أهمّ مرتكزات التنمية الاقتصادية في أيّ دولة من خلال قيامها بوظيفة الوساطة بين مجتمع الفائض ومجتمع العجز، وبالتالي فالائتمان المصرفي ثاني أبرز الوظائف التي تؤديها البنوك على صعيد الاقتصاد الوطني.

يُمثّل النشاط الائتماني ركيزة العمل الأساسية للمؤسسات المصرفية، كما أنّ محفظة التسهيلات الائتمانية تُشكّل الجزء الرئيس من الموجودات المنتجة للدخل، وتحقّق أعلى العوائد. وانطلاقاً من العلاقة الطردية بين العائد والمخاطرة ينطوي هذا النشاط على مخاطر عالية، بل تعتبر المخاطر الائتمانية أبرز المخاطر المتعلقة بالأصول على الإطلاق، وحظيت باهتمام الكثير من الباحثين المصرفيين والدول وهيئات الإشراف المحلية والدولية (بنك التسويات الدولي، وصندوق النقد الدولي، ولجنة بازل للرقابة المصرفية)، وكانت هناك جهود حثيثة لإيجاد أفضل السبل لإدارتها والتخفيف منها.

نبحث في هذا الفصل بحثاً مفصلاً هذه المخاطر، ولكن من المفيد في البداية أن نسلط الضوء على المخاطر المختلفة التي تواجهها الصناعة المصرفية، والتي تزايدت مؤخراً نتيجة للتطورات والمستجدات في العمل المصرفي وكيفية إدارتها، ثمّ نتطرق إلى الائتمان المصرفي على اعتبار أنّه المصدر الرئيس للمخاطر الائتمانية.

١-١- الصنّاعة المصرفيّة ومخاطرها في العصر الحديث

شهدت الصنّاعة المصرفيّة في العقود الأخيرة العديد من التطوّرات، والتي كانت محصّلة مجموعة من العوامل تمثّلت في تنامي العولمة والانفتاح الاقتصادي، والاتجاه نحو تحرير التجارة الدوليّة في جانب الخدمات الماليّة، فضلاً عن التطوّرات التكنولوجيّة الهائلة وتطور أنظمة الاتصال والمعلومات والوسائل الإلكترونيّة. وقد أدّى كلّ ذلك إلى زيادة الخدمات المصرفيّة التي تقدّمها البنوك وتتوّعها، وزيادة تعقيد العمليّات المصرفيّة وتنشعبها، واستخدام تكنولوجيا المعلومات في أدائها وفي تقديم الخدمات المصرفيّة المختلفة، الأمر الذي رفع من كفاءة أداء العمليّات والأنشطة وسرعة تنفيذها. وقد كان لهذا التطوّر آثاره السلبية أيضاً على العمل المصرفيّ تمثّلت في زيادة حدّة المخاطر، وظهور مخاطر جديدة فضلاً عن زيادة حدّة المنافسة التي تواجهها المصارف والتي أصبحت تتخذ طابعاً عالمياً، هذا بالإضافة إلى تزايد الأزمات الماليّة والمصرفيّة والتي كانت المصارف سبباً رئيساً في وقوعها ابتداء من الأزمة الماليّة في المكسيك في نهاية عام ١٩٩٤ وأوائل عام ١٩٩٥، ومروراً بالأزمات الماليّة في دول جنوب شرق آسيا والبرازيل وروسيا وتركيا والأرجنتين^١، وانتهاءً بالأزمة الماليّة العالميّة عام ٢٠٠٨ التي ألقت بآثارها على اقتصاد العالم بأسره، وعلى الرغم من مرور سنواتٍ على هذه الأزمة فإنّ تداعياتها لا تزال تؤثر على اقتصادات العديد من دول العالم.

في هذا المبحث سوف نسلط الضوء تسليطاً أكبر على التطوّرات المتلاحقة في الصنّاعة المصرفيّة خلال العقود الأخيرة، وسنتناول بشيء من التفصيل المخاطر التي تتعرض لها هذه الصنّاعة، وكيفية إدارتها والتعامل معها.

١-١-١- قراءة في تاريخ العمل المصرفيّ المعاصر

بالعودة إلى العقود الأخيرة وفي قراءة للتاريخ المعاصر فيما يخصّ الصنّاعة المصرفيّة نجد أنّ البيئة المصرفيّة تميّزت خلال فترة السبعينات بالاستقرار الذي كان نتيجة تضافر عدّة عوامل ساعدت على تحقيقه. فقد كانت الصنّاعة المصرفيّة تخضع للتنظيم القانوني، والعمليّات المصرفيّة التجاريّة كانت تقوم أساساً على تجميع الموارد والاقتراض، كما أنّ محدودية المنافسة جعلت من السهل تحقيق ربحيّة معتبرة ومستقرة، فضلاً عن أنّ الهيئات التنظيمية كانت منشغلة بسلامة الصنّاعة والسيطرة على قوّة خلق النقود الخاصة بها، هذا بالإضافة إلى أنّ حوافز التغيير والمنافسة كانت منخفضة^٢.

وابتداءً من مطلع الثمانينات، سجّلت موجات من التغيير الجذريّ في الصنّاعة، الأمر الذي أدّى إلى اتساع وتنوّع المنتجات والخدمات المصرفيّة، وابتكار منتجات جديدة باستمرار خاصّة من أولئك العاملين في الأسواق الماليّة، كما نشط البحث عن فرص ومنتجات جديدة، حيث تطوّرت خدمات القيمة المضافة مثل تملك الأصول وتمويل المشروعات وبطاقات الائتمان والمشتقات بمعدّلٍ سريع، كما دخلت البنوك مجالات أعمال جديدة وواجهت مخاطر جديدة، وتناقصت الحصة السوقية للوساطة مع نمو أسواق رأس المال، واشتدّت المنافسة داخل الحصص السوقية القائمة.

^١ حشاد، نبيل: دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفيّة، مركز بحوث دراسات مالية ومصرفيّة، الأكاديمية العربيّة للعلوم الماليّة والمصرفيّة، عمّان، الأردن، ٢٠٠٥، ص ١٩.

^٢ حماد، طارق عبد العال: إدارة المخاطر: أفراد- إدارات- شركات- بنوك، الدار الجامعيّة، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٣، ص ١٩٤.

إن موجات التغيير المسجلة آنذاك ولدت العديد من المخاطر المصرفية وزادت من حدتها، خاصة مع اشتداد المنافسة وابتكار منتجات جديدة والتحول من الصيرفة التجارية إلى أسواق رأس المال، وازدياد تقلب الأسواق واختفاء العوائق والحواجز القديمة التي حددت من نطاق عمليات مختلف المؤسسات المالية. يمكن القول بعبارة أخرى إن زيادة حدة المخاطر زيادة كبيرة في العصور الحديثة يرجع أساساً إلى أمرين يرتبطان بطبيعة الاقتصاد الحديث وهما^١:

الأمر الأول: زيادة معدلات التغيير في الحياة الاقتصادية الذي يمكن التعبير عنه باستعادة جملة شومبيتر الشهيرة التي وصف بها الاقتصاد بأنه «الهدم الخلاق»، فالقانون الثابت في الاقتصاد هو التغيير، والمفاجآت لم تعد تأتي فقط من خارج الاقتصاد كالأزمات والكوارث الطبيعية، بل أصبح الاقتصاد بذاته صانعاً للأزمات والتوترات مع كل جديد في أي ميدان، وبذلك أصبح الاقتصاد متجدداً كل يوم، ولكن الجديد لا يأتي للإضافة إلى ما هو قائم فقط، بل غالباً ما يأتي لمزاحمته وحتى طرده كلياً من التداول، لذا أصبح من البديهي توقع أنواع جديدة من المخاطر التي يمكن التعرض لها، والبحث عن أساليب ووسائل لتجنب وتخفيف هذه المخاطر. ومن هنا ظهر مفهوم القرار الاقتصادي و«الاختيار»، فلم يعد المنتج «Producer» يعتمد على التقاليد الموروثة في قراراته، وإنما بات لزاماً عليه القيام بـ «الحساب» وتوقع المكاسب والخسائر في ظل مختلف الاحتمالات.

الأمر الثاني: زيادة معدلات الترابط والتداخل بين مختلف قطاعات الاقتصاد، مع زيادة مظاهر العولمة، إذ وصل التشابك والتداخل بين مختلف أجزاء الاقتصاد العالمي درجة لم تعرفها البشرية من قبل. فالمنتج لم يعد يواجه مخاطر قطاعه فقط، وإنما أصبح مهدداً بالعدوى من أي مشكلة أو أزمة تقع في أي مكان من العالم.

في ضوء ما سبق، تزايد اهتمام الباحثين بموضوع المخاطر المصرفية وإدارتها بطريقة سليمة وفعالة، وإيجاد أفضل السبل لتقليلها إلى أدنى الحدود. فالاهتمام الأساسي لبنوك المستقبل ليست الأموال ولكنها المخاطرة، حيث تتمكن البنوك من تحقيق التفوق على منافسيها عن طريق تعظيم عوائدها من خلال المخاطرة، وبالنظر إلى أهمية المخاطرة في العمل المصرفي، من الضروري أن نتناولها بشيء من التفصيل.

وكما هو الحال في مختلف الدراسات الاقتصادية، فإن الاقتراب أكثر من حقيقة الظاهرة المدروسة يستدعي التوقف عند المصطلح المدروس والتعرف على مدلولاته ومختلف تعاريفه، كذلك التطرق إلى مختلف أنواعه وخصائص كل نوع، لذا سوف نستعرض فيما يأتي مفهوم المخاطر المصرفية بحدود ملائم من الإيضاح والتحليل.

^١ ورقة عمل الملامح الأساسية لاتفاق بازل ٢ والدول النامية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، أيلول، ٢٠٠٤.

١-٢-١- مفهوم ومصادر المخاطر المصرفية

شغل مفهوم الخطر الكثير من الباحثين، فهو شيء لا يمكن تجنبه في عالم الأعمال، إذ إن أي مغامرة في مجال الأعمال هي كلعبة المقامرة؛ لأن إمكان تحقق الخسارة فيها بقدر إمكان تحقق آمال الربح. ويُعرّف Downes & Goodman المخاطرة بأنها^١ تُمثّل احتمالات قابلة للقياس لتحقيق خسائر أو عدم الحصول على القيمة المرغوبة، مشيراً إلى أن المخاطرة تختلف عن عدم التأكد حيث أن الأخيرة غير قابلة للقياس.

وفي تعريف آخر: المخاطرة هي الآثار غير المواتية على الربحية والناجمة عن العديد من عوامل عدم التأكد، وإن قياس المخاطرة يتطلب الوقوف على تأثير الأمور غير المواتية التي تتم في ظل ظروف عدم التأكد على الربحية^٢.

فيما عرّفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية المخاطر كما يلي^٣:

احتمال حصول الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحدّ من قدرة البنك على تحقيق أهدافه وغاياته، حيث إن مثل هذه القيود تؤدي إلى إضعاف قدرة البنك على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، وتحدّ من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى.

يمكن تعريف المخاطرة المصرفية في ضوء ما تقدّم بأنها الآثار أو النتائج السلبية وغير المرغوبة الناشئة عن أحداث مستقبلية متوقعة أو غير متوقعة، تؤثر على ربحية البنك ورأسماله وتحقيقه لأهدافه، أو هي درجة التقلبات والانحرافات التي من المحتمل أن تحدث في العائد المتوقع مما يؤثر على ربحية البنك وتنفيذه لاستراتيجياته وتحقيقه لأهدافه في الاستمرارية والنمو.

وهناك تقسيمات وأنواع متعددة للمخاطر، حيث تُقسم المخاطر حسب قدرة الإدارة على التنبؤ بوقوع الخسارة وحجمها إلى^٤:

١. خسائر متوقعة (Expected Loss): وهي الخسائر التي يمكن للإدارة توقع حدوثها، وتعتبر بمثابة تكلفة (Cost)، وتتصف بأن قيمتها منخفضة وتكرارها مرتفع. ويمكن للمصارف التحوط منها من خلال المخصصات وأخذها بعين الاعتبار في عملية التسعير (Pricing).
٢. خسائر غير متوقعة (Unexpected Loss): وهذه تعدّ مخاطر (Risk)، وهي بمثابة أعلى مستوى مخاطر يمكن أن يتحمّله البنك، وتتصف بأن قيمتها مرتفعة وتكرارها قليل، ويتم التحوط منها من خلال الاحتفاظ برأس مال كافٍ مقابلها.

^١ Downes, J. & Goodman, J. E. (1995) Dictionary of Finance and Investment Terms, Barran's Inc. USA, p. 491.

^٢ Bessis, J. (1998) Risk Management in Banking, John Wiley & Sons Ltd, USA, p. 5.

^٣ The Financial Services Roundtable (1999) Guiding Principles in Risk Management for U.S. Commercial Banks: A Report of the Subcommittee and Working Group on Risk Management Principles, The Financial Services Roundtable, Washington DC, USA, p. 5.

^٤ الشيخ حسن، ماهر : قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٥، ص ٨ - ٩.

٣. خسائر استثنائية (مدمرة) (Catastrophic Loss): وهذه الخسائر لا يكفي رأس المال لتغطيتها مما يؤدي إلى إفلاس وتعثر البنك، وتتصف بقلة الحدوث.

تواجه المصارف مخاطر متعددة لأسباب تنتج إما عن عناصر في جانبي ميزانياتها (مثل نوعية محافظها من الاستثمارات والقروض، أو طلب مفاجئ على سحب كميات كبيرة من الودائع)، أو لأسباب تتعلق بعناصر خارج الميزانية، أو نتيجة هذه العوامل معاً.

إن سلامة الأجهزة المصرفية كانت دائماً محط اهتمام إدارات المصارف والأجهزة الرقابية والسلطات المالية والنقدية، والمودعين، والفعاليات الاقتصادية المختلفة، ولكن تزايد مؤخراً الاهتمام بسلامة المصارف، خاصة في مطلع الثمانينات التي شهدت تزايداً كبيراً في حالات إخفاق المصارف، كان معظمها في الولايات المتحدة الأمريكية^١. وهناك الكثير من الشواهد في التاريخ المصرفي المعاصر على حالات إخفاق العديد من المصارف التجارية، كان العامل المشترك فيها الخطأ في التعرف على المخاطر وتقدير مداها. ومن أهم الأمثلة ما يأتي:

في ألمانيا عام ١٩٧٤ سبب مصرف (BANK HAUS HERSTATT) أزمة كبيرة في سوق الدولار في أوروبا رغم صغر حجمه، وذلك بسبب عدم قدرته على إعادة الأموال التي اقترضها من سوق ما بين المصارف نتيجة خسائر كبيرة في سوق العملات الأجنبية، الأمر الذي أثر على قدرة المصارف المقرضة له على الوفاء بالتزاماتها. وتعكس هذه الحالة المخاطر التي قد يتعرض لها أي مصرف، إذا لم يهتم بكيفية ما يودعه من أموال لدى المؤسسات المالية الأخرى والمبالغ المودعة. ومن الآثار التي ترتبت على هذه العملية توجه العديد من المصارف لإيداع أموالها لدى المصارف الكبيرة، الأمر الذي ترك المصارف الصغيرة دون مصادر على الرغم من دفعها لفوائد عالية.

كذلك إخفاق مصرف (THE PEN SQUIRE BANK) كان نتيجة دخوله سوق التمويل النفطي، متأثراً بالتوجه العام إلى هذا القطاع بسبب ربحيته العالية. وقد كان من نتائج الإقبال الشديد على هذا القطاع قبول المصارف الداخلة إليه بمخاطر أعلى من المعتاد، الأمر الذي أثر فيها سلباً عندما تأثر القطاع بانخفاض أسعار النفط منذ بداية عام ١٩٨٢، وعند دراسة أسباب إخفاق هذا المصرف، تبين أنها تعود إلى الأسباب الآتية:

- عدم كفاية نظام الرقابة.
- تركيز القروض في قطاع واحد.
- تجاوز القروض الممنوحة لبعض العملاء للحدود المقررة بموجب الأنظمة.
- منح قروض دون تحليل ائتماني مناسب.
- ضعف التوثيق القانوني للقروض.
- عدم مناسبة نظام إدارة القروض.

^١ شعبان، فرج: دروس في العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، الدراسات العليا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، ٢٠١٣/٢٠١٤، ص ٦١، ٦٢.

يُبيّن في ضوء الأسباب السابقة لتعرُّض المصرف أنَّها ترجع أساساً إلى الإفراط في منح القروض وتركزها في قطاع واحد، وضعف إدارة الائتمان فيما يتعلق بإجراء الدراسة الائتمانية والضمانات، وكل تلك الأسباب تتمحور حول القصور في رؤية وتقدير المخاطر المحتملة المحيطة بعملية منح الائتمان.

مما سبق يتّضح أنَّ معظم حالات الفشل والإخفاقات التي أصابت المصارف كانت بسبب سوء تقدير المخاطر وعدم إدارتها إدارة جيّدة، الأمر الذي استلزم تركيز الجهود والاهتمام بشكل أكبر بموضوع إدارة المخاطر المصرفية، والعمل على إيجاد استراتيجيات مناسبة لدرء هذه المخاطر وتخفيف آثارها إلى أدنى الحدود.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ المخاطر التي تتعرّض لها الصناعة المصرفية متعددة ومتنوعة، وتزداد يوماً بعد يوم مع التطور المطرد في هذه الصناعة. وبالتالي من الأهمية بمكان أن نتطرّق بشيء من التفصيل إلى أنواع المخاطر المختلفة التي تواجهها المصارف.

١-١-٣- أنواع المخاطر المصرفية

تتعرض البنوك على اختلاف أنواعها للعديد من المخاطر سواء بالنسبة إلى عملياتها أو أصولها، والتي تؤثر على أدائها ونشاطها، كما تحد من قدرتها على القيام بمهامها وتحقيق أهدافها الحالية والمستقبلية، وتكون المحصلة النهائية لها التأثير على عوائد البنك والقيمة السوقية للأصول والالتزامات. والبنوك هي مؤسسات تهدف في الأساس إلى تحقيق الربح، والاتجاه نحو زيادة الربحية ينطوي على مزيد من المخاطر فلكي يحصل البنك على ربح عالٍ، يجب عليه أن يتحمل المزيد من المخاطر الناتجة عن ذلك بسبب العلاقة الطردية بين العائد والمخاطرة. والمخاطر التي تكتنف الصناعة المصرفية عديدة ومتنوعة وأهمّها:

أولاً: المخاطر الائتمانية Credit Risk

إنَّ أيَّ عملية إقراض تكتنفها أخطار معينة وتتفاوت هذه الأخطار تبعاً لكل عملية، وتتمثّل هذه المخاطر في احتمال عدم قدرة المقرض أو الطرف المقابل (أفراد أو شركات) على الوفاء بالتزاماته أو تراجع الجدارة الائتمانية للعميل، الأمر الذي يزيد احتمال تعثره في المستقبل، وبالتالي تتمثّل في التغيرات التي تطرأ على العوائد أو رأس المال نتيجة المخاطر التي تتعرض لها محفظة التسهيلات الائتمانية الممنوحة^١.

وتنتج المخاطر الائتمانية عن عدم سداد أصل الدين أو الفوائد أو التأخير في السداد، وتتأثر درجة هذه المخاطر بالظروف الاقتصادية الكلية والسياسية والاجتماعية. ويتم قياسها بنسب ومؤشرات مالية، ومن أهمّ هذه النسب:

١. مخصّص تدني التسهيلات الائتمانية / إجمالي التسهيلات الائتمانية.

٢. صافي الديون المعدومة / إجمالي التسهيلات الائتمانية.

^١ عثمان، محمد داود: أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك-دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobin's Q، أطروحة دكتوراه، قسم المصارف، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، ٢٠٠٨، ص ١١.

كما تقاس مخاطر الائتمان بالخسارة المتوقعة من أصل ما، وهي عبارة عن الفرق بين المبلغ المتعاقد عليه والمبلغ الذي سيدفعه المدين في النهاية إذا تخلف عن الدفع.

وقد صدر عن مجلس النقد والتسليف مجموعة من القرارات الملزمة للمصارف العاملة في سورية تتناول المخاطر الائتمانية وإدارتها بشكل فعال، حيث تمّ تحديد الحدّ الأقصى للتسليفات في القرار (٣٩٥) لعام ٢٠٠٨ الخاص باعتماد التعليمات الخاصة بالحد الأقصى للتسهيلات والتمويلات المسموح بها، وذلك للحد من مخاطر التسهيلات والتمويلات الممنوحة لكل شخص طبيعي أو اعتباري أو لكل مجموعة مترابطة، كما شدد المجلس على ضرورة الإفصاح عن تركّزات مخاطر الائتمان في القرار (٥٠١) في العام نفسه، فضلاً عن قرار تصنيف الديون ذو الرقم (٥٩٧) الذي تضمّن مجموعة من التعليمات الملزمة للمصارف بتصنيف ديونها حسب درجة مخاطرتها، ولحق هذه القرارات مجموعة من التعديلات استدعتها الظروف المختلفة ومواكبة المستجدات على الساحة المصرفية العالمية أو على مستوى الاقتصاد الوطني.

وعادةً ما تتمثّل مخاطر الائتمان من خلال ثلاثة عوامل^١:

- (١) مخاطر عدم السداد (Default Risk) وهي احتمال عدم سداد الائتمان الممنوح. وهناك عدّة تعاريف لهذه المخاطر والأكثر شيوعاً هو تأجيل سداد الائتمان على الأقل ثلاثة شهور. وتنشأ مخاطر عدم السداد بسبب مجموعة من العوامل يمكن تصنيفها إلى عوامل نوعية، وعوامل كمية.
- العوامل الكمية وتتمثّل في التعامل مع عملاء ذوي مراكز مالية ضعيفة، وأعباء ديون مرتفعة، ودخل منخفض وغير مستقرّ. إذ إنّ هذه العوامل تتطوّر على احتمالات مرتفعة لعدم السداد.
 - العوامل النوعية وتتمثّل في المعلومات عن القطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه المقترض، وجودة وكفاءة الإدارة.

إنّ هذه العوامل وغيرها تسمح بالتمييز بين مخاطر عدم السداد المرتفعة والمنخفضة.

- (٢) مخاطر البلد (Country Risk) وهي المخاطر التي قد تنشأ عن احتمالية التعرّض للخسارة نتيجة التعامل مع أحد البلدان التي يمكن أن تعاني من سوء الظروف الاقتصادية وسوء الأوضاع السياسية والاجتماعية، والمعروفة بتمويل الإرهاب والسمعة السيئة للبلاد بعدم الوفاء أو سداد الالتزامات، وعدم استقرار العملة بسبب تخفيض قيمة العملة من خلال البنوك المركزية.

- (٣) مخاطر التسوية (Settlement Risk) وهي المخاطر التي تتجم عن عمليات التسوية الخاصة بالتدفقات النقدية والأصول المالية والأصول الأخرى.

وحيث إنّ موضوع بحثنا هذا يتركّز حول المخاطر الائتمانية فسوف نتطرق إليها بالتفصيل في المبحث القادم.

¹ Van Gestel, T. & Baesens, B. (2009) Credit Risk Management Basic Concepts: Financial Risk Components, Rating Analysis, Models, Economic and Regulatory Capital, 1st Edition, Oxford University Press Inc., New York, USA, pp. 24-25.

ثانياً: المخاطر السوقية Market Risk

تتمثل المخاطر السوقية في المخاطر الحالية والمحتملة التي لها تأثير على كل من صافي الدخل والقيمة السوقية لمليكة حملة الأسهم، وتنشأ نتيجة التغيرات والتحركات في معدلات السوق والأسعار. في حين عرفت اتفاقية بازل مخاطر السوق بأنها مخاطر خسائر المراكز المالية المفتوحة ضمن الميزانية وخارج الميزانية.

وفي دليل إدارة المخاطر الصادر عن مصرف سورية المركزي تم تعريف المخاطر السوقية بأنها الخسائر الناتجة عن تحركات أسعار السوق بشكل سلبي، أي إن تحرك الأسعار يتجه في غير صالح البنك. وتقسم مخاطر السوق بالنسبة للمصرف إلى ثلاثة أنواع من المخاطر¹:

- مخاطر تقلبات أسعار الفائدة.
- مخاطر تقلبات أسعار الصرف.
- مخاطر تقلبات أسعار الأصول.

وفيما يلي توضيح لكل من هذه المخاطر²:

- مخاطر سعر الفائدة

تشير هذه المخاطر إلى التغير الأساسي في صافي دخل البنك والقيمة السوقية لحقوق الملكية بالمقارنة مع التغيرات التي تحدث في معدلات الفائدة السوقية، وتنشأ نتيجة عدم المواءمة ما بين استحقاق الأصول والخصوم وبالتالي اختلاف تكلفة إعادة التمويل أو إعادة الاستثمار.

- مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية (مخاطر العملة)

تنشأ مخاطر العملة من التقلبات في أسعار الصرف في كل من الأجلين القصير والطويل (التحركات المعاكسة في أسعار الصرف)، وصعوبة التنبؤ بتحركات أسعار الصرف في المستقبل بدقة.

- مخاطر أسعار الأصول

تنشأ نتيجة التغيرات في أسعار الأصول وخاصة محافظ الاستثمار والائتمان، وتعتمد على عوامل داخلية من بينها هيكل التمويل، وعوامل خارجية أخرى مثل الظروف الاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أنه يتم إدراك المخاطر السوقية من خلال ما يلي:

- ✓ المخاطر الناتجة عن الارتفاع العام في الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للعملة.
- ✓ المخاطر الناتجة عن مراكز العملات الأجنبية.
- ✓ المخاطر الناتجة عن تعرض البنك للخسائر نتيجة لحركات معاكسة في أسعار الفوائد في السوق.

¹ دليل إدارة المخاطر المصرفية- السياسات والإجراءات، مصرف سورية المركزي، عن الموقع الإلكتروني للمصرف العقاري <http://www.reb.sy/reb/Portals/0/RisksAdmin.pdf>، ص ٢.

² Koch, T. W. & MacDonald, S. S. (2005) Bank Management, Analyzing Bank Performance, 5th Edition, Mc Graw-Hill, New York, USA, p. 124.

ثالثاً: مخاطر السيولة Liquidity Risk

تُعرّف مخاطر السيولة باحتمال عدم توفر النقدية لدى المصرف للوفاء بطلبات سحب الودائع، وكذلك للوفاء بالطلبات المقدمة من المقترضين^١. بعبارة أخرى هي عدم قدرة البنك على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة عليه عند استحقاقها أو سدادها بكلفة أعلى، وكذلك عدم قدرته على تمويل الزيادة في جانب الموجودات دون الاضطرار إلى تسويل موجودات بأسعار غير عادلة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية.

إنّ إدارة السيولة من أهمّ الأنشطة التي تقوم بها البنوك وتحتلّ الأولوية في أداء العمليات المصرفية أثناء قبول الودائع ومنح الائتمان، لأنّ الفشل فيها يؤدي إلى انهيار المصرف، لذا فإنّ إدارتها بطريقة سليمة يمكن أن يحد من احتمالات حدوث مشاكل خطيرة. وللمصرف مصدران للسيولة هما: الموجودات والمطلوبات. ويجب أن يعمل البنك على تحقيق التوازن بينهما لأن السيولة المرتفعة تعني التضحية بالعائد، والسيولة المنخفضة تجبره على الاقتراض.

ويعدّ النقد في الصندوق ولدى المصارف خط الدفاع الأول في سيولة المصرف، أما خط الدفاع الثاني فيتألف من الاحتياطات الثانوية وهي استثمارات قصيرة وتمتاز بالبيعية العالية (السيولة) والمردود المتواضع.

ويمكن قياس مخاطر السيولة باستعمال النسب المالية التالية:

- الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة.
- الأصول النقدية السائلة (نقد + حسابات البنوك) / مجموع الموجودات.
- الأصول النقدية السائلة (نقد + حسابات البنوك) / مجموع الودائع.

أصدر مجلس النقد والتسليف في هذا الصدد القرار رقم (٥٨٨) عام ٢٠٠٩ الخاص بإدارة مخاطر السيولة بغرض الحفاظ على مستوى كاف من السيولة لدى المصارف العاملة بشكل يضمن سلامة أوضاعها المالية وقدرتها على مواجهة التزاماتها عند استحقاقها. كما تم اعتماد أساليب لقياس مدى كفاية وفاعلية سيولة المصارف كأداة لقياس مدى احتفاظ المصارف بالحد الآمن من الموجودات للغايات المذكورة أعلاه، وكذلك القرار رقم (٣٨٩) عام ٢٠٠٨ المتضمن تحديد الاحتياطي النقدي الإلزامي والاحتفاظ به لدى مصرف سورية المركزي.

رابعاً: مخاطر التشغيل Operational Risk

تعدّ مخاطر التشغيل في البنوك من الموضوعات الحديثة نسبياً. ففي السنوات الأخيرة وخصوصاً منذ النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي أصبحت مخاطر التشغيل تستحوذ على اهتمام الكثير من المصرفيين وتحديداً البنوك الكبيرة التي أصبح لديها نماذجها الخاصة لقياس مخاطر التشغيل، وأصبحت تولي اهتماماً كبيراً لإدارة هذا النوع من المخاطر؛ لأنها قد تسبب خسائر جمة مباشرة وغير مباشرة للبنك^٢.

^١ الشماخ، خليل: أساسيات العمليات المصرفية (الجزء الأول)، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، دمشق، الجمهورية العربية السورية، أيار، ٢٠٠٧، ص ٣٥٠.

^٢ حشاد، نبيل: دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازل ٢، الجزء الثاني، اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٥، ص ٤١.

ويمكن أن نعرّف مخاطر التشغيل بأنها المخاطر المباشرة أو غير المباشرة المتولدة عن الخسائر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم، أو تكون نتيجة لأحداث خارجية^١. وتتمثل هذه الأسباب في وجود ثغرات في نظام الرقابة الداخلية، وعدم الالتزام بالسياسات، والأعطال والأخطاء في نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات والمعلومات.

ومخاطر التشغيل هي إما داخلية أو خارجية.

أ) مخاطر التشغيل الداخلية^٢:

هي الممارسات غير السليمة التي قد تكون ناجمة عن ثقافة خاطئة تشجع على الأداء المرتبط بتحقيق نتائج على المدى قصير الأجل مثل:

١. عدم كفاءة الموظفين وضعف مستوى تعاملهم مع احتياجات الزبائن: مع أنّ هذا الأمر تضاعف مؤخراً نتيجة اهتمام المصارف بشكل أكبر في اختيار موظفيها وتأهيلهم وتدريبهم تدريباً جيداً قبل التوظيف، مع التقييم المستمر لمستوى أدائهم وإحافهم بدورات تدريبية من فترة لأخرى؛ لمواكبة المستجدات في الصناعة المصرفية وتحسين أدائهم.
٢. انخفاض مستوى الأمان التكنولوجي الذي يعرض المعلومات سواء المرتبطة بالزبائن أو بالمصرف إلى خطر الإفشاء؛ مما قد يؤدي إلى انهيار نظام المعلومات المصرفي والذي يركز عليه البنك في أداء عملياته المصرفية.
٣. أخطاء العمليات وتلك التي تتولد من القيام بأداء الخدمات المصرفية أو الأنشطة بشكل غير سليم.
٤. عدم تطبيق التعليمات والقوانين المصرفية الصادرة عن السلطات والهيئات الرقابية المختلفة.
٥. عدم تطبيق تعليمات البنك الداخلية.
٦. عدم التوثيق أو التوثيق الخاطئ للعمليات المصرفية.
٧. الاحتيال المالي (الاختلاس) التي يمكن أن تنتج عن تواطؤ الموظفين وأخطائهم وهذا الأمر يتعلق بمدى أمانة الموظف المسؤول وأخلاقياته، ولتلافي هذا الأمر لابد من وجود نظام رقابي داخلي صارم ودقيق.
٨. تأخير عمليات الدفع الصادرة والواردة.

ب) مخاطر التشغيل الخارجية :

١. الكوارث الطبيعية مثل الحريق والسرقة.
٢. مظاهرات وحروب.
٣. غسيل أموال.

ويضاف إلى مخاطر التشغيل المذكورة أعلاه ما يلي:

¹ Jacob, H. & Sardi, A. (2001) Management des risques bancaires, 1st Edition, AFGES, Paris, France, p.21.

² دليل إدارة المخاطر المصرفية- السياسات والإجراءات، مصرف سورية المركزي، مرجع سابق، ص ١٣ بتصرف.

ج) مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية:

تنشأ هذه المخاطر بسبب التطور الكبير في العمليات المصرفية الإلكترونية، وتنوع المنتجات والخدمات المصرفية للعملاء.

د) مخاطر قانونية:

تنشأ المخاطر القانونية بسبب الإخلال أو عدم الالتزام بالقواعد والقوانين واللوائح أو الممارسات المعتمدة، أو عند تحديد الحقوق والالتزامات القانونية لأطراف العمليات.

نجد مما سبق أنّ مخاطر التشغيل مرتبطة بكافة المخاطر التي تنجم عن أداء العمليات المصرفية داخل المصرف، سواءً ما يتعلق بالأنظمة أو الأفراد، أو تنشأ من عوامل خارجة عن إرادة المصرف ولكنها تؤثر على عملياته الداخلية.

وهناك تصنيف آخر للمخاطر التي تتعرض لها المؤسسات: المخاطر المالية ومخاطر العمليات.

بالنسبة للمخاطر المالية فهي تتضمن جميع المخاطر المتصلة بإدارة الموجودات والمطلوبات المتعلقة بالبنوك، وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة وإشرافاً مستمرين من قبل إدارات البنوك وفقاً لتوجه وحركة السوق والأسعار والعمولات والأوضاع الاقتصادية والعلاقة بالأطراف الأخرى ذات العلاقة. وتحقق البنوك عن طريق أسلوب إدارة هذه المخاطر ربحاً أو خسارة، ومن أهم أنواع المخاطر المالية ما يلي: المخاطر الائتمانية، ومخاطر السيولة، ومخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر التضخم، ومخاطر تقلبات سعر الصرف.

أما مخاطر العمليات (التشغيل) فهي تشمل المخاطر العملية المتولدة من العمليات اليومية للمؤسسة، ولا يتضمن عادة فرصة للربح، فالمؤسسة إما أن تحقق خسارة وإما ألا تحققها، وعدم ظهور أي خسائر للعمليات لا يعني عدم وجود أي تغيير، ومن المهم للإدارة العليا التأكد من وجود برنامج لتقييم تحليل مخاطر العمليات، وتشمل مخاطر العمليات ما يلي: الاحتيال المالي، والاختلاس، والتزوير، وتزييف العملات، والسرقة والسطو، والجرائم الإلكترونية^١.

إنّ فقد مركز التصنيف السابق أساساً على احتمالية تحقيق عائد مقابل تحمّل خطر ما أو عدم تحقيق أي عائد. وصنّف المخاطر في مجموعتين تتمثل الأولى في المخاطر التي تتطوي على فرصة لتحقيق الربح وهي المخاطر المالية، في حين تتمثل الثانية في المخاطر التي لا تتضمن أي فرصة للحصول على عوائد وهي مخاطر العمليات.

ونظراً لأنّ المخاطر التي تكتنف العمل المصرفي كثيرة ومتنوعة، وينطوي سوء إدارتها على آثار مدمرة على المصرف والنظام المصرفي ككل، ظهرت الحاجة إلى إجراءات كفيلة بتحديد مستوى المخاطر والعمل على التحكم فيها أو التخفيف منها، الأمر الذي أدى إلى تزايد أهمية عملية إدارة المخاطر والبحث فيها تفصيلاً، وهو ما نتناوله تناوؤاً موسعاً في المبحث التالي.

^١ الكراسنة، إبراهيم: أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٦، ص ٣٦-٣٨.

١-١-٤ - إدارة المخاطر المصرفية

تُعدّ إدارة المخاطر المصرفية من أهمّ الموضوعات التي يهتم بها المصرفيون وإدارات البنوك، فالخطر جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي، وإنّ السمة الأساسية التي تحكم نشاط البنوك هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها حتّى وُصفت الصناعة المصرفية بأنّها فنّ التعامل مع المخاطر. وإنّ معرفة المخاطر التي تحيط بالعمل المصرفي وتقييمها وإدارتها من العوامل الرئيسة في نجاح البنوك وازدهارها وتحقيقها لأهدافها، فإذا كان الدخول في المخاطرة المقصود به الحصول على أرباح أعلى فإنّ عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة علمية صحيحة قد يؤدّي إلى فقدان العوائد والفشل في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك، ممّا يهدّد سلامة المصرف والنظام المصرفي ككل. من جهة أخرى فإن جميع الأزمات المصرفية التي عصفت في اقتصادات العالم كان من أهمّ أسباب حدوثها هو تزايد المخاطر المصرفية التي واجهتها المصارف من ناحية، وعدم إدارتها بصورة جيدة من ناحية أخرى.

نظراً للأهمية القصوى لإدارة المخاطر في البنوك تطوّر مفهوم إدارة نشاط البنوك وأصبح أكثر انسجاماً مع إدارة المخاطر، وبرزت أهمية وجود إدارة قادرة على إدارة تلك المخاطر ضمن منهج علمي متكامل يقوم على تصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها تقليل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي المترتب عليها إلى الحد الأدنى. في البداية من الأهمية بمكان أن ننبين مفهوم هذا المصطلح بالتطرق إلى التعريفات التي وردت في هذا الخصوص.

أ. تعريف إدارة المخاطر

تُعرّف إدارة المخاطر بأنها منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل من إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى^١.

ويعرفها البعض بأنها: عملية الأخذ بالمخاطر المحسوبة، وهي وسيلة نظامية لتحديد المخاطر وترتيب أولوياتها وتطبيق الاستراتيجيات للتقليل من المخاطر. وتتضمّن هذه الوسيلة الوقاية من المخاطر المحتملة، والاكتشاف المبكر للمشاكل الفعلية^٢.

تمّ تعريف إدارة المخاطر المصرفية في دليل إدارة المخاطر المصرفية الصادر عن مصرف سورية المركزي بأنها العملية التي يتمّ بموجبها تحديد وتقييم المخاطر وقياسها، ووضع استراتيجيات لإدارتها، واتخاذ الإجراءات المناسبة لتخفيفها والتقليل من آثارها، وذلك في ضوء تحليل التكلفة والعائد والسعي لتحقيق التوازن بين درجة المخاطرة الممكن تحملها ومستوى الربحية، ومراقبة هذه المخاطر مراقبة مستمرة من خلال تحليل ومراقبة المخاطر وضبطها من خلال تطبيق معايير السلامة، وتتم إدارة المخاطر المصرفية بوسائل متعددة من خلال سياسات واستراتيجيات شاملة.

^١ حماد، طارق عبد العال: إدارة المخاطر، مرجع سابق، ص ٥١.

^٢ Campion, A. (2000) Improving Internal Control: A Practical Guide for Microfinance Institutions, Microfinance Network (MFN) Publications, USA, p. 5.

عرّفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية FSR إدارة المخاطر بأنها تلك العملية التي يتم من خلالها تعريف المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها وذلك بهدف ضمان ما يلي^١:

- فهم المخاطر.
- المخاطر ضمن الإطار الموافق عليه من قبل مجلس الإدارة.
- عملية القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر تتفق مع الأهداف الاستراتيجية للبنك.
- العائد المتوقع يتناسب مع درجة المخاطر.
- تخصيص رأس المال والموارد يتناسب مع مستوى المخاطر.
- القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة وسهلة الفهم.
- حوافز الأداء المطبقة في البنك منسجمة مع مستوى المخاطر.

ب. أساليب إدارة المخاطر

هناك على العموم ثلاثة أساليب يمكن استخدامها من قبل المؤسسات المالية في التعامل مع المخاطرة وهي^٢:

١. تجنب المخاطرة (Avoiding Risk) من أمثلة ذلك في المؤسسات المالية امتناع البنك عن منح القروض مرتفعة المخاطر وذلك لتجنب المخاطر الائتمانية، أو عدم الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل لتجنب مخاطر أسعار الفائدة.

٢. تقليل المخاطرة (Reducing Risk) تقوم المؤسسة المالية في هذا الأسلوب بما يلي:

- رصد سلوك القروض من أجل استبانة علامات التحذير لمشاكل التوقف عن الدفع مبكراً.
- تقليل مخاطر أسعار الفائدة باستخدام سياسة إدارة الأصول والخصوم (Assets and Liabilities Management) والتي يجري تصميمها لذلك الغرض.

٣. نقل المخاطرة (Transferring Risk) إن شراء التأمين هو إحدى وسائل نقل المخاطرة من شخص لا يرغب في تحملها إلى طرف آخر (شركة التأمين) يبدي استعداده لتحملها مقابل ثمن.

من الأهمية بمكان أن يكون لدى المصرف سياسة محددة ومدروسة في إدارة المخاطر يتم من خلالها تحديد مستوى المخاطرة بحيث لا يعرض المصرف نفسه لمخاطر عالية بهدف تحقيق أرباح استثنائية بل يجب أن يحافظ على مستوى أكثر تحفظاً وثباتاً، من خلال الصلاحيات والمهام والحدود والسقوف التي يوافق عليها مجلس الإدارة بناء على توصية لجنة إدارة المخاطر بالإضافة إلى الحدود التي يفرضها مجلس النقد والتسليف في القرارات الصادرة عنه. ويجب على لجنة إدارة المخاطر في المصرف إعداد تقارير دورية عن مستويات التعرض الحالية للمخاطر وأساليب ضبطها، ومدى انحراف هذه القيم عن القيم المرجعية الموجودة وأسباب الاختلاف في حال وجوده.

¹ The Financial Services Roundtable (1999) Op. Cit., p5.

^٢ رضوان، سمير عبد الحميد: المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات، مصر، ٢٠٠٥، ص ٣١٤-٣١٥.

وانطلاقاً من أهمية إدارة المخاطر المصرفية، وما لذلك من أثر على تحقيق الاستقرار المالي والنقدي في الاقتصاد الوطني، يتولى مجلس النقد والتسليف وهو السلطة الإشرافية والرقابية النقدية العليا مهمة العمل على تنظيم عمل المؤسسات المالية والمصرفية وتنسيق فعاليتها بما يحقق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة، وذلك من خلال سلسلة من التعليمات والقرارات الصادرة عنه، وقد تم بموجب قانون النقد الأساسي رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢ إعادة إحياء هذا المجلس وتفعيل دوره ليقوم بالعديد من المهام أهمها: الإشراف والرقابة على القطاع المصرفي وبعض المؤسسات المالية (شركات الصرافة، ومؤسسات التمويل الصغير) عبر مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف والتي تعمل وفق توجيهات هذا المجلس.

ولقد تطرقت العديد من قرارات مجلس النقد والتسليف لموضوع إدارة المخاطر وسبل إدارتها، وأبرز هذه القرارات في هذا الخصوص:

- أ. القرار رقم (١٢٠/م/ن/ب/٤) تاريخ ٢٠٠٥/٣/١٥ الذي حدّد واجبات ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العامة في إدارة المخاطر.
- ب. القرار رقم (٧٤/م/ن/ب/٤) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٩ الذي حدّد التوصيات والتعليمات الخاصة بإدارة مخاطر السيولة وواجبات مجلس إدارة المصرف وإدارته العامة في هذا المجال.
- ج. القرار رقم (٩٣/م/ن/ب/٤) تاريخ ٢٠٠٤/١٢/١٩ الذي حدّد المعايير السليمة لمنح التسهيلات الائتمانية وواجبات إدارة المصرف في هذا الشأن لناحية مسؤوليتها في وضع وتحديد استراتيجية وسياسة واضحة لإدارة مخاطر الائتمان، ومقدرة الإدارة العامة على إدارة هذه المخاطر وقياسها ومتابعتها.
- د. القرار رقم (١٠٦/م/ن/ب/٤) تاريخ ٢٠٠٥/٢/١٣ الذي حدّد مسؤوليات وواجبات مجلس إدارة المصرف لجهة إدارة المخاطر التشغيلية، وكذلك الأمر بالنسبة لمسؤوليات وواجبات الإدارة العامة ومقدرتها على تحديد هذه المخاطر وتقييمها ومراقبتها والعمل على التخفيف منها. كما حدّد هذا القرار الطرق الممكن اتباعها لقياس المخاطر التشغيلية.
- هـ. القرار رقم (١٠٧/م/ن/ب/٤) تاريخ ٢٠٠٥/١/١٣ الذي بيّن واجبات ومسؤوليات مجلس إدارة المصرف وإدارته العامة في إدارة مخاطر سعر الفائدة والطرق المتبعة لقياس هذه المخاطر.

كذلك القرار رقم (٢٥٣) لعام ٢٠٠٧ الذي يعدّ بمثابة دليل إرشادي لقياس كافة أنواع المخاطر المصرفية، وأرفق به مجموعة من النماذج التي تساعد في حساب درجة كفاية الأموال الخاصة وتثقيف الأصول للمساهمة في قياس المخاطر الائتمانية ومخاطر الموجودات والبنود خارج الميزانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. وركزت المادة التاسعة على تحديد النموذج رقم ١١ لنسب تثقيف مخاطر الائتمان اللازمة لاستخراج نسبة كفاية الملاءة، والنموذج رقم ١٢ لتثقيف مخاطر الحسابات خارج الميزانية التي يتم تحويلها وفقاً لمعامل التحويل الخاص بكل حساب منها، وتم الطلب من المصارف اعتماد النموذجين رقم ٣ و ٤ المرفقين بالقرار لتحديد مبلغ المخاطر الخاصة بالموجودات وحسابات خارج الميزانية.

وأكد مجلس النقد في قراراته السابقة على ضرورة تشكيل لجنة لإدارة المخاطر، ولجنة لإدارة الأصول والخصوم، ومديرية لإدارة المخاطر وهي وحدات إدارية معنية بشكل رئيس في إدارة المخاطر المصرفية.

وتعدّ لجنة إدارة المخاطر بمثابة لجنة فرعية منبثقة عن مجلس إدارة المصرف للإشراف على وظائف إدارة المخاطر فيه. وهي تضع سياسة متكاملة لإدارة المخاطر بمختلف أنواعها، واستراتيجية مدروسة للتعامل مع هذه المخاطر بكفاءة.

في حين أنّ لجنة إدارة الأصول والخصوم لجنة مشكلة على مستوى الإدارة العليا تتولّى مسؤولية الإشراف على الأصول والخصوم وإدارتها، وتحديد تأثير مخاطر السوق ومخاطر السيولة على المصرف.

أما مديرية إدارة المخاطر فيجب أن تكون مستقلة وتتبع إلى مجلس إدارة المصرف، وتقوم بتزويد مجلس الإدارة عن طريق لجنة إدارة المخاطر بتقارير دورية شهرية ونصف سنوية تُمكنه من الاطلاع على حجم المخاطر الحقيقية التي يتعرض لها المصرف وكيفية إدارتها. وتتضمن هذه التقارير معلومات حول نسبة كفاية رأس المال ومحفظة القروض ونسب السيولة وغيرها من المعلومات المتعلقة بالمخاطر المختلفة. وتتضمن هذه المديرية أقساماً مسؤولة عن مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل والسيولة، ويقع على عاتقها مسؤولية المتابعة اليومية لمجمل الأعمال والأنشطة، والتأكد من مدى التقيد بالسقوف والمستويات المحددة في السياسة العامة لإدارة المخاطر وضبط التجاوزات ومتابعتها متابعة فورية مع الإدارة العليا.

نجد ممّا سبق أنّ مجلس النقد والتسليف أولى أهمية كبيرة لموضوع إدارة المخاطر المصرفية، وسعى سعياً مستمراً إلى رفد المصارف بسلسلة من التعليمات التي تهدف إلى رفع كفاءة إدارة المخاطر المصرفية، فضلاً عن وضع إطار تنظيمي فعّال يقوم على استقلالية الجهات المسؤولة عن إدارة المخاطر ومنحها السلطة اللازمة للقيام بمهامها.

ج. أولويات إدارة المخاطر

يُمكن أن نرتّب المخاطر حسب أهميّتها وعلاقتها بإجمالي تعرّض البنك للمخاطر وأولوية إدارتها بالشكل الآتي^١:

١. المخاطر الائتمانية التي ينطوي عليها الإقراض الشخصي أو إقراض الشركات.
٢. مخاطر السيولة.
٣. مخاطر السوق وخاصة مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر سعر الصرف.
٤. مخاطر التشغيل.
٥. مخاطر أخرى.

وتتم مراجعة هذه الأولويات بصفة دورية.

مما تقدّم نجد أنّ مخاطر الائتمان تحتلّ الأولوية الأولى في إدارة المخاطر المصرفية، الأمر الذي يؤكّد أهمية هذه المخاطر وضرورة إدارتها بالشكل الأمثل.

^١ الخطيب، سمير: قياس وإدارة المخاطر بالبنوك- منهج علمي وتطبيق عملي، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٨، ص ٢٧.

ويمكن الهدف الأساسي من إدارة المخاطر في أنه يخدم المصرف في عدد من الوظائف المهمة نذكر منها^١:

١. المساعدة في تشكيل رؤية واضحة، حيث يتم بناء ورسم خطة واضحة تحدّد سياسة العمل.
٢. تنمية وتطوير ميزة تنافسية للمصرف عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية.
٣. تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية المصرف.
٤. المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير.
٥. تطوير إدارة محافظ الأوراق المالية والعمل على تنويع تلك الأوراق من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر والربحية.
٦. المحافظة على أصول المصرف وحمايتها من الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها جراء الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء، أو نتيجة التعرض الموجودات الثابتة للتلف.
٧. توفير المناخ المناسب للعمل المصرفي، وطمأنة المتعاملين مع المصرف وكسب ثقتهم، والحفاظ على الاستقرار المالي.

ونجد من هذه الجوانب أنها جميعها تصبّ في خانة المحافظة على سلامة المصرف وسلامة عملياته وتحقيق أهدافه المختلفة بكفاءة، الأمر الذي ينعكس على سلامة وكفاءة الجهاز المصرفي ككل.

تطرّقت الباحثة في هذا المبحث إلى أبرز المستجدات على الساحة المصرفية، كما ألقت الضوء على موضوع المخاطر المصرفية انطلاقاً من مفهومها، إلى أسبابها وأهم أنواعها، وختاماً كيفية إدارتها مع الإشارة إلى دور مجلس النقد والتسليف في سورية في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف السورية من خلال سلسلة من الإجراءات والتعليمات الصادرة عنه، والتي تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي والنقدي لتقوم المصارف بدورها المنوطة به. وعلى اعتبار أنّ المخاطر الائتمانية التي هي محور هذا البحث مرتبطة بأبرز وظيفة تقوم بها المصارف وهي منح الائتمان، لذلك لا بدّ من تناول هذا النشاط بشيء من التفصيل في المبحث التالي.

^١ شهيون، لمياء: معايير تقييم الأداء المصرفي في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، ٢٠٠٧، ص ٥٧.

١-٢- الائتمان المصرفي

يعدّ الائتمان فعالية مصرفية غاية في الأهمية، وهو الاستثمار الأكثر جاذبية للبنوك، إذ يساهم في النصيب الأكبر من الدخل التشغيلي لها، ومن خلاله يُحقّق المصرف الجزء الأكبر من الأرباح، كما يؤدي دوراً فاعلاً في الحياة الاقتصادية لأيّ بلد، ويؤدي مجموعة من الوظائف بالغة الأهمية على صعيد الاقتصاد الوطني من خلال توجيه الأموال المودعة لديه نحو تمويل المشاريع المختلفة، وبدونه تفقد البنوك دورها كوسيط ماليّ في الاقتصاد، لذلك فهو يحتلّ مكانة مميزة سواء بالنسبة للبنوك أو اقتصادات الدول. وفي هذا المبحث سوف نتناول بشيء من التفصيل هذا النشاط المصرفي المهمّ، ونسلط الضوء على أهميّته ووظائفه.

١-٢-١- تعريف ونشأة وتطوّر الائتمان

الائتمان بلغة القانون له معنى واسع: فهو يعني تسليم الغير مالاً، منقولاً أو غير منقول على سبيل الدين، أو الوديعة، أو الوكالة، أو الإيجار، أو الإعارة، أو الرهن، أو لإجراء عمل ما. كلّ هذا سواء كان بأجر أو بغير أجر، وفي جميع الأحوال يتعلق الأمر بتسليم مؤقت للمال مع نيّة استعادته.

أمّا بلغة الاقتصاد فالائتمان يعني: تسليم المال لاستثماره في الإنتاج والاستهلاك، وهو يقوم على عنصري الثقة والمدة، كما يتّخذ الائتمان عدّة صور أو أنواع بحسب مدته، أو الغرض من الحصول عليه، أو حسب الجهة المستفيدة منه والمانحة له^١.

ويمكن النظر إلى الائتمان من ناحيتين^٢:

الأولى: من ناحية المدة التي يمنحها البائع للمشتري لكي يدفع ثمن السلعة التي تسلّمها، وفيها يزيد السعر؛ لأنّ الثمن مؤجل، وهذا يسمى الائتمان التجاري.

الثانية: هو العملية التي بموجبها يُقرض شخص غيره مبلغاً متوقعاً إعادته في المستقبل، مضافاً إليه الفائدة المترتبة عليه، وهذا ما يعرف بالائتمان المصرفي.

استناداً إلى ذلك يمكن أن نعرّف الائتمان المصرفي بأنّه الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء كان طبيعياً أو معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدّد، خلال فترة زمنية متفقّ عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفقّ عليه، وبضمانات تُمكن المصرف من استرداد قرضه في حالة توقّف العميل عن السداد^٣.

في تعريف آخر الائتمان المصرفي عملية يرتضي بمقتضاها البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة أن يمنح عميلاً بناءً على طلبه سواء حالاً أو بعد وقت بعيد تسهيلات في صورة أموال نقدية أو صورة أخرى، وذلك

^١ جهاد، حفيان: إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، دراسة استبائية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة ٢٠١٢، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ٢٠١٢/٢٠١١، ص ٥.

^٢ شمس الدين، منى: دراسة معايير منح الائتمان وأثرها على جودة محفظة التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي السوري الخاص (دراسة تحليلية -مقارنة)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، ٢٠١٢، ص ١٢.

^٣ خطيب، منال: تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير، جامعة حلب، الجمهورية العربية السورية، ٢٠٠٤، ص ٤.

لتغطية العجز في السيولة لتمكينه من مواصلة نشاطه، أو إقراض العميل لأغراض استثمارية، أو تكون في شكل تعهد متمثل في كفالة البنك للعميل أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير^١.

إن تجد الباحثة من التعريفات السابقة أن الائتمان المصرفي نشاط يقوم أساساً على عنصر الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغاً من المال، أو يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين لاستخدامه في غرض محدد، ويقوم المقرض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقرض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف.

نجد بالعودة إلى التاريخ القديم أن أول أشكال العمل المصرفي كان قبول الودائع دون إعطاء أصحاب الحق فائدة، بل إنه كان يترتب عليه في بعض الأحيان دفع جزء منها لمن أودعت لديه هذه الممتلكات لقاء حراستها والمحافظة عليها، من ثم لاحظ المودع لديهم أن قسماً من المودعين يتركون ودائعهم فترة طويلة دون استخدامها، ففكروا باستخدام جزء من هذه الودائع وتسليمها للمحتاجين مقابل فائدة وضمانات تختلف باختلاف طبيعة العمليات الإقراضية، من هنا نشأت وظيفة الائتمان.

ترجع العمليات الائتمانية بصفاتها الأولية والبسيطة إلى عهود قديمة، فقد عرف البابليون الائتمان وتعاملوا به منذ سبعة قرون قبل الميلاد، وقد دلت على ذلك الأحجار ذات النقوش التي وجدت في أجزاء من آثارهم، وكان أحد أثريائهم ويدعى Egibi في القرن السابع قبل الميلاد يمارس أعمالاً مالية منها تقديم القروض مقابل الرهن. كما شاع التعامل بالائتمان والتسهيلات الائتمانية في الصين منذ أوائل القرن التاسع.

أصبح الائتمان في العصر الرأسمالي عنصراً رئيساً من عناصر التمويل اللازمة لإقامة ونمو المشروعات بمختلف أشكالها، وظهر ذلك واضحاً من خلال الارتباط بين نشاط المصارف تاريخياً ونشاط النظام الرأسمالي. إذ ساهم الائتمان في بداية القرن السادس عشر الميلادي في تمويل الصناعات الحرفية وزيادة حجم إنتاجها وتوزيعها مما زاد من حصيلة الأرباح وتراكمها.

أصبح التعامل في الائتمان المصرفي في المجتمعات المتقدمة وخاصة الرأسمالية منها عادة شائعة بين الأفراد والمؤسسات المالية والمصرفية والحكومات من جهة، وبين البلدان المختلفة من جهة أخرى. وأخذت معالم الجهاز الائتماني تتضح وتتطور وفقاً لمجموعة العلاقات الائتمانية وطرق الائتمان المتبعة. وأصبح الائتمان يؤدي أكثر من وظيفة داخل المجتمعات المعاصرة فهو يوفر أدوات للتبادل (نقود الودائع) التي تمثل ديناً لحاملها على الجهة المسحوبة عليها^٢.

بعد استعراض مفهوم الائتمان وتطور هذا النشاط عبر العصور منذ نشأته حتى يومنا هذا، من الأهمية بمكان أن يتم إلقاء الضوء على أهمية هذا النشاط سواء بالنسبة للمصرف أو للاقتصاد الوطني، وعلاقته بتحقيق أهداف المصرف في المبحث الآتي.

^١ النجار، فايق جبر حسن: التحليل الائتماني- مدخل اتخاذ القرارات، مطبعة بنك الإسكان، عمان، الأردن، ١٩٩٧، ص ٧١.
^٢ أرشيد، عبد المعطي رضا وجودة، محفوظ أحمد: إدارة الائتمان، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ١٩٩٩، ص ٣٧.

١-٢-٢- أهمية الائتمان المصرفي وعلاقته بتحقيق أهداف البنك

يمكن النظر إلى أهمية الائتمان المصرفي من زاويتين:

الأولى وفقاً لوجهة نظر المصرف: إذ يعتبر الائتمان المصرفي النشاط الأكثر ربحية، والذي يساهم في النصيب الأكبر من الدخل التشغيلي للمصرف والمصدر الرئيس لإيراداته، كما أنه يسيطر على معظم أصول المصرف، إذ تشكل محفظة التسهيلات الجزء الرئيس من الموجودات المنتجة لدخل البنك، ومن خلاله يستطيع المصرف أن يحقق أهدافه الاستراتيجية والنمو والاستمرارية. كذلك فهو يساهم في تشغيل الأموال العاطلة والموجودة في البنوك وفي زيادة الحصة السوقية للبنك وبالتالي تحقيق نموه وازدهاره^١.

الثانية وفقاً لوجهة نظر الاقتصاد الوطني: إذ يؤدي الائتمان المصرفي دوراً بالغ الأهمية في الاقتصاد، ويعتبر عصب الحياة الاقتصادية في أي دولة، والمتتبع لحركة النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم سوف يتبين ذلك لاسيما وأن مختلف المشاريع الاقتصادية حول العالم ارتكزت في تمويلها على الائتمان، فهو من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، ويمكن تلخيص أهمية الائتمان المصرفي بالنسبة للاقتصاد الوطني في النقاط التالية^٢:

١. يمثل الائتمان المصرفي مصدراً مهماً من مصادر إشباع الحاجات التمويلية لمختلف القطاعات الاقتصادية من زراعة، وصناعة، وتجارة، وخدمات.
٢. يساهم الائتمان المصرفي في تسهيل عملية التبادل التجاري في الدولة، وذلك لأن استخدام الاعتمادات المستندية التي تمثل أحد أشكال الائتمان المصرفي يوفر طريقة سهلة لتمويل التجارة الخارجية كما يعمل على ضمان حقوق كل من المستوردين والمصدرين.
٣. يمكن الائتمان المصرفي من الإسهام في النشاط الاقتصادي، ويساعد في تقدم ورخاء المجتمع الذي يخدمه، حيث تعمل القروض على خلق فرص العمالة وزيادة القوة الشرائية للأفراد وتحسين مستوى المعيشة.
٤. يساعد الائتمان على تدعيم عمليات الإنتاج التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة.
٥. بدون الائتمان المصرفي تصبح عملية المفاضلة بين المصادر المالية داخل الاقتصاد مقيدة، كما أن فوائض الوحدات الاقتصادية المدخرة لن تتدفق بكفاءة إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجية.
٦. للائتمان المصرفي تأثير مباشر على زيادة الادخار والحد من الاستهلاك، وذلك لأن البنوك تعمل على تشجيع الأفراد على الادخار لتوفير موارد للائتمان الأمر الذي يحد من الاستهلاك.

يتبين مما سبق أهمية هذا النشاط سواء بالنسبة للبنك أو الأفراد أو الاقتصاد الوطني الأمر الذي يجعله محط اهتمام إدارات المصارف لتعظيم أرباحها، وكذلك السلطات الرقابية والإشرافية لاستخدامه كأداة لتنفيذ السياسة الاقتصادية والتأثير في المتغيرات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي، ولكن من جانب آخر يُعد أداة حساسة قد تؤدي إلى حدوث أضرار كثيرة بالاقتصاد إذا لم يُحسن استخدامه. فالائتمان المصرفي في حالة

^١ يحيى أحمد حجازي، وفاء: المحاسبة عن القروض والائتمان، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، ٢٠٠٩، ص ١١.
^٢ عبد الحميد، عبد المطلب: البنوك الشاملة "عملياتها- إدارتها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٠، ص ١٠٤-١٠٥.

انكماشه يؤدي إلى كساد وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى ضغوط تضخمية، وفي كلتا الحالتين يسبب آثاراً اقتصادية غاية في الخطورة، إذن وبالرغم من أهميته فإن له تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد على الاقتصاد الوطني.

وقد وُصف الاقتصاد المعاصر بأنه اقتصاد ائتمانيّ للدلالة على أنه يعتمد على الائتمان المصرفي اعتماداً كبيراً، مما يُكسبه أهمية ومكانة بارزة، وتظهر ضرورة الرقابة المدروسة عليه سواء من قبل إدارة المصرف المانح للائتمان أو السلطات النقدية والمصرفية في الدولة.

هذا وتسعى البنوك بأدائها لوظائفها المختلفة والتي تتمحور حول أداء وظيفة الوساطة المالية إلى تحقيق أهدافها الرئيسية والتي يمكن إجمالها فيما يلي^١:

١. هدف الربحية:

تسعى إدارة البنك دائماً إلى تحقيق أكبر ربح ممكن وزيادة قيمة ثروة الملاك، وذلك من خلال توظيف الأموال التي حصل عليها البنك من مصادر مختلفة. إذ إنّ أحد المعايير الأساسية لمدى كفاءة البنك هو حجم الأرباح التي يحققها، كما أنّ تحقيق أكبر قدر من الأرباح يعطي للبنك سمعة وتميز تنافسي يضمن له جذب أو استقطاب أكبر حجم من الودائع والعكس صحيح^٢.

٢. هدف النمو لنشاط البنك:

إن أحد أهم الأهداف التي تسعى المصارف لتحقيقها هو التوسع في نشاط البنك وامتلاك مكانة متقدمة عن المصارف المنافسة والنمو في السوق المحلية وربما الإقليمية والدولية.

٣. هدف الحصة السوقية والتي تمثل نصيب البنك من حجم السوق المصرفي:

إذ يسعى كل مصرف إلى امتلاك قاعدة واسعة من العملاء والتي تعبر عن حصته السوقية وذلك من خلال التميز عن المصارف المنافسة والقدرة على تلبية احتياجات العملاء بكفاءة أكبر.

٤. هدف السيولة:

يقصد بها قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه عملائه من خلال مجابهة مسحوباتهم العادية والمفاجئة من مصادر مختلفة وتلبية احتياجاتهم من القروض والتسهيلات.

٥. هدف الأمان:

من خلال تطبيق ممارسات وسياسات آمنة تُجنّب البنك أية حوادث عارضة قد تهدّد أو تعصف بمركزه المالي، كما يقصد بالأمان مدى كفاية رأس المال لامتصاص الخسائر الناتجة عن التوظيف، أو تلك الناتجة عن الأعمال الفرعية الأخرى، وأيضاً العمل على بقاء البنك واستمراره.

والشكل الآتي يوضح علاقة قرارات الائتمان بأهداف البنك العامة ومدى تفاعل وتداخل هذه القرارات وتأثيرها على تحقيق الأهداف من عدمه.

^١ جهاد، حفيان: مرجع سابق، ص ٢٧.

^٢ أبو حامد، رضا صاحب: إدارة المصارف " مدخل تحليلي كميّ معاصر"، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٢، ص ٢١-٢٢.

الشكل ١-٢-١ العلاقة بين قرارات الائتمان وأهداف البنك



الشكل من إعداد الباحثة

يقع على عاتق الإدارة المحترفة في البنك عبء تحقيق نموّ متوازن يتناسب مع حجم موارده، والفرص التسويقية المتاحة أمامه، ودرجة العائد الممكن تحقيقها، ودرجة المخاطر المصاحبة لهذا العائد وفق آليات مصرفية عالية التخصص.

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى صعوبة تحقيق التوازن بين الأهداف السابقة، وتكمن هذه الصعوبة أساساً في التوفيق بين هدفين منهما، إذ تسعى إدارات المصارف سعياً مستمراً إلى الموازنة بين هدفين متضاربين؛ يتمثل الأول في تحقيق الأرباح، والثاني في توفير السيولة اللازمة لأداء النشاط الذي تتولد عنه هذه

الأرباح. ويبدو جلياً تعارض الهدفين السابقين إذ إنّ ارتفاع السيولة قد يؤدي إلى انخفاض ربحية المصرف والعكس صحيح، فتحقيق هدف السيولة عن طريق الاحتفاظ بأصول متداولة سريعة التحول إلى نقدية يؤدي إلى تجميد هذه النقدية عن العمل وعدم تحقيقها للأرباح، في حين أنّ الأصول الأقل سيولة هي الأكثر ربحية لهذا نجد أنّ ربحية الأصل تتناسب عكساً مع سيولته. كما أنّ سعي الإدارة لتحقيق أرباح قد يؤدي إلى استخدام النقدية وعدم الاحتفاظ بأصول سائلة أو سريعة التحول إلى نقد مما يضعف من قدرة المصرف على سداد التزاماته في مواعيدها. وهذا ما يُميّز إدارة البنك الناجحة والمتمرسّة القادرة على تحقيق هذا التوازن والتوفيق بين جميع الأهداف الاستراتيجية السابقة.

والجدير بالذكر أنّ الغالبية العظمى من المصارف أخذت بالتوجه نحو الصيرفة الشاملة مؤخراً. ويعتمد المصرف الشامل على سياسة التّنوع في الأنشطة والمناطق الجغرافية، وفي القطاعات الاقتصادية والتي سوف نتناولها تفصيلاً في الفصل التالي بهدف التقليل من معدلات المخاطرة المحتملة، الأمر الذي يفتح لها آفاقاً جديدة من الأنشطة والخدمات والمنتجات والذي ينعكس على عوائدها ويتيح لها في المحصلة تحقيق أهدافها الاستراتيجية بكفاءة أكبر.

بعد أن استعرضت الباحثة مفهوم وأهمية وأهداف الائتمان المصرفي، لا بدّ من الوقوف عند أنواعه وتصنيفاته المختلفة وهو ما سوف نبخّثه فيما يلي.

١-٢-٣- أنواع التسهيلات الائتمانية

توفّر المصارف مجموعة من المنتجات والخدمات الائتمانية المتنوعة، والتي تختلف في طبيعتها وتاريخ استحقاقها وغير ذلك من الخصائص، ويمكن أن تُصنّف التسهيلات الائتمانية حسب معايير مختلفة:

١. تصنيف التسهيلات الائتمانية حسب الفترة الزمنية.
٢. تصنيف التسهيلات الائتمانية حسب نوع الضمان.
٣. تصنيف التسهيلات الائتمانية حسب الجهة الطالبة لها.
٤. تصنيف التسهيلات الائتمانية حسب الغرض منها (نوع النشاط).
٥. تصنيف التسهيلات الائتمانية من حيث طبيعتها.

وسوف نستعرض كل منها بشيء من التفصيل.

١. تصنيف التسهيلات الائتمانية حسب الفترة الزمنية

ويقصد بالفترة الزمنية للتسهيل الائتماني تاريخ استحقاقه؛ حيث تُصنّف التسهيلات الائتمانية إلى الأنواع

التالية:

- تسهيلات قصيرة الأجل: تتراوح مدتها بين ٣٠ يوماً وعام بحيث لا تزيد عن عام واحد، وهي عادة ما تستخدم لسد النقص في رأس المال العامل، ولمواجهة النفقات الجارية للمشاريع.
- تسهيلات متوسطة الأجل: تتراوح مدتها بين سنة وخمس سنوات على الأكثر، وتستخدم لأغراض التجديد والتوسع الصناعي أو تمويل الصادرات.

- التسهيلات طويلة الأجل: هي التي تزيد مدتها على خمس سنوات، وتستخدم استخداماً رئيساً لتمويل الاستثمارات في الأصول الثابتة كالإنشاءات والتجهيزات والآلات.

٢. تصنيف التسهيلات الائتمانية حسب نوع الضمان^١

- تسهيلات مضمونة: هي تلك التي تستند إلى رهن ممتلكات منقولة أو غير منقولة (ضمانات مادية)، أو كفالة شخص ثالث (ضمانات شخصية).
- تسهيلات غير مضمونة: هي تلك التي لا يحصل فيها المقرض على رهن موجودات معينة مقابل الأموال التي يقدمها للمقرض، أو لا يحظى بكفالة شخص ثالث، فالسمعة والملاءة المالية تكون كافية لضمانة هذه الأموال نظراً لأنّ بعض التجار أو الصناعيين يهتمون بسمعتهم ولا يجازفون بها.

٣. تصنيف التسهيلات الائتمانية حسب الجهة الطالبة لها^٢

- تسهيلات عامة: وهي التي تمنح لأشخاص القانون العام (الدولة والهيئات والمؤسسات العامة)، وتشكّل نسبة ضئيلة من التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك التجارية.
- تسهيلات خاصة: وهي التي تمنح لأشخاص القانون الخاص (الأفراد الطبيعيين والاعتباريين)، وتشكّل النسبة العظمى من التسهيلات الممنوحة من البنوك.

٤. تصنيف التسهيلات الائتمانية حسب الغرض منها (نوع النشاط)^٣

وتُصنّف إلى عدة أنواع بحسب القطاعات الاقتصادية الممنوحة لها وتتضمن التسهيلات الزراعية- والتسهيلات الصناعية- والتسهيلات التجارية- والتسهيلات العقارية - والتسهيلات للقطاع العائلي والأفراد.

٥. تصنيف التسهيلات الائتمانية من حيث طبيعتها^٤

يتضمن هذا التصنيف تقسيم التسهيلات إلى تسهيلات ائتمانية مباشرة، وتسهيلات ائتمانية غير مباشرة.

- **التسهيلات الائتمانية المباشرة:** وهي التسهيلات التي تشكل التزاماً مباشراً على المصرف من خلال وضع مبلغ الائتمان مباشرة تحت تصرف العميل، ويستطيع التصرف به متى شاء، وتشمل هذه التسهيلات ثلاثة أشكال أساسية هي: القروض والسلفيات-الحساب الجاري المدين- الكمبيالات المخصومة، وسوف نوضح ماهية كل منها فيما يلي.

^١ الشماع، خليل: إدارة التحصيل والقروض المتعثرة، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية بالتعاون مع اتحاد المصارف الأمريكية، عمّان، الأردن، ٢٠٠٣، ص ٢٤٢.

^٢ أمين عبد الله، خالد و الطراد، اسماعيل ابراهيم: إدارة العمليات المصرفية (المحلية والدولية)، دار وائل للنشر، عمّان، الأردن، ٢٠٠٦، ص ١٧٠.

^٣ الصوص، كنان: القروض المشتركة وأثرها على توزيع المخاطر-دراسة ميدانية في المصارف السورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، ٢٠٠٩، ص ٧.

^٤ العمرات، عبد الله أحمد موسى: العلاقة بين عوامل المنح والتعثر في التسهيلات المصرفية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن، ٢٠٠٣، ص ٤٩.

❖ القروض والسلفيات Loans and Advances

القرض هو أبسط صور الائتمان ويشكل أكثر من ٥٠ % من المحفظة الائتمانية والاستثمارية في المصرف. وتُعدّ عملية منح القروض النشاط الأساسي لتحقيق الأرباح في البنوك، وهي نوع من الخدمات يتم بمقتضاها تزويد العملاء من أفراد ومؤسسات ومنشآت بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها ومصاريفها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محدّدة، ويتمّ تدعيم هذه العلاقة بمجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقّف العميل عن السداد دون خسائر.

❖ الحساب الجاري المدين Overdraft

هو اتفاق بين المصرف وعميله يقوم بموجبه المصرف بمنح العميل الحقّ في أن يسحب من الأموال التي يسمح له البنك بسحبها، وأن يكون حسابه مديناً بسقف أعلى متفق عليه وذلك خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة قابلة للتجديد لفترة مماثلة، وتُحسب فوائد هذا الحساب على المبالغ المسحوبة فقط^١، ويسمّيه البعض الاعتماد البسيط.

❖ الكمبيالات المخصومة Discounted Bill of Exchange

هي شكل من أشكال الائتمان المصرفي قصير الأجل، وفيها يقوم المصرف بتقديم قيمة الكمبيالة للمستفيد منها قبل تاريخ استحقاقها مقابل اقتطاع جزء من قيمتها والذي يمثل سعر الخصم (فائدة من تاريخ الخصم إلى تاريخ الاستحقاق) بالإضافة إلى العمولات، ويقوم البنك في تاريخ الاستحقاق بمطالبة المدين بقيمتها. ويمكن للمصرف إعادة خصم هذه الكمبيالة لدى المصرف المركزي أو بيعها في سوق الأوراق المالية (سوق النقد).

- **التسهيلات الائتمانية غير المباشرة:** وهي التسهيلات التي لا تتشكّل التزاماً مباشراً على المصرف في الوقت الراهن، وإنّما قد تصبح التزاماً مباشراً عليه في المستقبل وعند تحقق شروط معينة، بمعنى آخر هي تعهد بالتزام من قبل البنك قد يتحقّق وقد لا يتحقّق، ويطلق عليها الالتزامات العرضية^٢، ولها عدة أشكال تتضمّن: الاعتمادات المستندية، والكفالات المصرفية، وبطاقات الائتمان، وفيما يلي نوضح الفرق بينها:

❖ الاعتمادات المستندية Documentary Letters

هو تعهد يصدر عن المصرف (فاتح الاعتماد) بناء على طلب المتعامل بدفع مبلغ معيّن (تأمينات) مقابل استلام مستندات شحن البضاعة وفقاً للشروط المتفق عليها، ويهدف الاعتماد إلى تشجيع التجارة الخارجية من خلال ضمان حقّ كل طرف من أطراف التعاقد، وأداة دفع مهمة لتنفيذ العمليات التجارية بين المستورد والمصدّر.

^١ أرشيد، عبد المعطي رضا وجودة، محفوظ أحمد: مرجع سابق، ص ٩٨.
^٢ الذيب، علاء عبد الله: مدى مساهمة إدارة مخاطر الائتمان في تقليص القروض المتعثرة-دراسة تطبيقية في المصارف السورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، ٢٠٠٩/٢٠١٠، ص ٤٠.

❖ الكفالات المصرفية (خطابات الضمان) Bank Guarantees

هي عقد كتابي يتعهد بمقتضاها البنك (مصدر الكفالة) بضمان أحد عملائه بناء على طلب العميل في حدود مبلغ معين ولمدة معينة تجاه طرف ثالث هو المستفيد^١ بسداد المبالغ المترتبة على العميل لصالح المستفيد في حال عدم قدرة العميل على السداد في تاريخ الاستحقاق.

❖ بطاقة الائتمان Credit Card

تعتبر بطاقة الائتمان شكلاً من أشكال الائتمان المصرفي المعاصرة، وانتشرت في السنوات الأخيرة انتشاراً ملحوظاً، وهي بطاقة إلكترونية يمنحها المصرف للعميل بشروط معينة وتعطي لحاملها الحق في التعامل مع العديد من المحلات التجارية والمؤسسات والشركات المتعاملة مع المصرف والحصول على السلع والخدمات دون دفع المقابل في الحال، ويلتزم البنك المصدر للبطاقة بالدفع عن حاملها والتحصيل منها إما فوراً بالخصم من الحساب أو أجلاً خلال مدة زمنية معينة^٢.

١-٢-٤ - معايير وإجراءات منح الائتمان المصرفي

تسعى إدارة الائتمان قبل اتخاذ القرار الائتماني إلى الإحاطة بالمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان، وتكوين محفظة ائتمانية مرتفعة الجودة والتي تتجلى في تندي درجة مخاطرة الائتمان الممنوح، لذلك تلجأ إلى مجموعة من المعايير والمؤشرات تساعد على تقييم العميل طالب الائتمان لتحديد جدارته الائتمانية والوصول إلى قرار ائتماني سليم.

ولا يمكن منح الائتمان أو القرض لأي فرد أو مؤسسة إلا بعد دراسة هذه المعايير والشروط للجهة طالبة القرض، والتأكد من ملاءة العميل وقدرته على سداد التزاماته تجاه المصرف، الأمر الذي يحفز ويدفع المصرف إلى النقة في الفرد أو المؤسسة ومنحها القرض^٣. ويطلق على هذه المعايير معايير منح الائتمان أو مؤشرات الجدارة الائتمانية، ونميز في هذا الخصوص ثلاثة نماذج من المعايير:

١. نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ Five C's.

٢. نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ Five P's.

٣. نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ PRISM.

وهذه النماذج وإن اختلفت في المسميات إلا أنها تتضمن نفس المعايير الواجب أخذها في عين الاعتبار عند تقييم العميل طالب الائتمان، وسوف نوضح فيما يلي المعايير الخاصة بكل نموذج بشيء من التفصيل.

^١ أرشيد، عبد المعطي رضا وجودة، محفوظ أحمد: مرجع سابق، ص ١٢١.

^٢ شاشو، إبراهيم محمد: بطاقة الائتمان حقيقتها و تكييفها الشرعي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٧، العدد ٣، ٢٠١١، ص ٦٥٥.

^٣ حسين، رحيم: الاقتصاد المصرفي، الطبعة الأولى، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٨، ص ١٣٥.

* تمثل 5 C's اختصاراً للمعايير الخمسة: شخصية العميل Character، القدرة Capacity، رأس المال Capital، الضمانات Collateral، والمناخ العام Condition.

* تمثل 5 P's اختصاراً للمعايير الخمسة: العملاء People، الغرض Purpose، القدرة على السداد Payment، الحماية Protection، والنظرة المستقبلية Perspective.

* تمثل PRISM اختصاراً للمعايير الخمسة: التصور Perspective، القدرة على السداد Repayment، الغاية من الائتمان Intention، الضمانات Safeguards، الإدارة Management.

PRISM	Five P's	Five C's
- Perspective • التصور - Repayment • القدرة على السداد - Intention or Purpose • الغاية من الائتمان - Safeguards • الضمانات - Management • الإدارة	- People • العملاء - Purpose • الغرض من الائتمان - Payment • القدرة على السداد - Protection • الحماية - Perspective • النظرة المستقبلية	- Character • شخصية العميل - Capacity • القدرة - Capital • رأس المال - Collateral • الضمانات - Condition • المناخ العام

الشكل من إعداد الباحثة

النموذج الأول: نموذج Five C's

هو النموذج الأكثر شيوعاً، ويُعدّ أبرز منظومة ائتمانية لدى محلي الائتمان على مستوى العالم، ويتضمن خمسة معايير:

المعيار الأول: شخصية العميل Character

تُشكل شخصية العميل الركيزة الأولى في اتخاذ القرار الائتماني، إذ إنه كلما كان العميل يتمتع بشخصية نزيهة وسمعة جيدة في الأوساط المالية، وملتزماً بكافة تعهداته كلما كان أقدر على إقناع البنك بمنحه الائتمان المطلوب^١. فالائتمان يستند إلى الثقة في المقرض لهذا نجد أهم هدف تسعى إليه إدارة الائتمان عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة.

ومن الجدير بالذكر أنه في استطلاع أجرته مؤسسة INTERACTIVE CONSULTANTS بتكليف من شركة "إمكريدت" للمعلومات الائتمانية لآراء كبار مدراء المخاطر في الإمارات العربية المتحدة عام ٢٠٠٩، تبين أن الحل لكثير من تحديات ومخاطر الإقراض يكمن في المراحل الأولية من عملية منح القروض، ويتلخص في تحديد وتقييم حجم المخاطر^٢. وكان هناك إجماع من قبل المشاركين في هذا الاستطلاع على أن قياس وتقييم سلوك العميل وأهليته الائتمانية هو السبيل الأمثل لتقليل المخاطر وتحسين الربحية. كما أظهرت دراسة من تحليل عينة كبيرة من المجتمع السعودي أنه بالإمكان تخفيض درجة المخاطرة إلى أقل من (٢٠%) في حالة الاهتمام بالمعلومات الشخصية عن العميل طالب الائتمان.

ويعطي هذا تفسيراً لكون جزء من المخاطر الائتمانية والتي تنشأ من ضعف العميل أو عدم قدرته أو عدم رغبته في تسديد القرض أو فائدة ذلك القرض إنما تنشأ عن اعتبار أدبي أو معنوي وليس مادي. ويمكن أن نميز في هذا الصدد بين شخصية العميل كفرد وشخصية العميل كمؤسسة.

^١ حسين، رحيم : مرجع سابق، ص ١٣٥.

^٢ عن الموقع الإلكتروني لصحيفة الخليج <http://www.alkhaleej.ae/analyzesandopinions/page/e07c06f5-191c-4cf3-b459-227be6c4ecf9> تاريخ النشر ٢٠٠٩/٨/١.

ويمكن القول بأنَّ المقصود بشخصية العميل الفرد أخلاقياته وسلوكياته التي تتحدد بمدى قدرته على الوفاء بالتزاماته ورغبته في ذلك. أما شخصية العميل كمؤسسة فيقصد بها الإدارة والتي تتجسد في مقدرة الشركة على الوفاء بما عليها من التزامات تجاه البنوك وذلك من خلال قدرة إدارتها على إنجاز الأعمال، وتحقيق الأهداف.

إنَّ تقييم شخصية العميل ليست بالعملية السهلة، فالإحاطة بهذه العملية تتسم بالصعوبة والتعقيد، ويعود ذلك إلى أنَّ شخصية العميل لا يمكن تقييمها مادياً، ويتم التغلب على هذه الصعوبات من خلال الاستعلام الجيد وجمع البيانات والمعلومات عن العميل من المحيطين العملي والعائلي له، لمعرفة مستواه المعيشي وموارده المالية والمشاكل المالية التي يعانيها، ومستواه الاجتماعي وسجل أعماله التي قام بها وماضيه مع البنك ومع غيره، وتصرفاته السابقة مع البنوك الأخرى^١.

المعيار الثاني: القدرة Capacity

يذهب البعض إلى أنَّ هذا المعيار يعني مقدرة العميل على تحقيق أهداف نشاطه، وممارسته له بنجاح من خلال خبرته، وأخذة بالأساليب العلمية في الإدارة، كذلك الوقوف على اتجاهات العميل في المستقبل، للتأكد من سلامة الظروف المستقبلية التي سوف يمر بها وقدرته على التعامل معها. في حين يرى آخرون أنَّ القدرة تشير إلى الأمور المالية، حيث ينصب اهتمامهم حول قدرة طالب الائتمان على إنشاء عائد متوقع كافٍ لضمان مخاطرته وتسديد ما عليه من التزامات مستحقة من طرف البنوك. ويمكن قياس قدرة العميل على السداد من خلال العوامل التالية^٢:

- مدى كفاءته من حيث العلم والخبرة والقدرة على إدارة وممارسة نشاطه.
- التعرف على موارد التدفق النقدي للعميل طالب الائتمان والتي تكون المصدر الأساسي للسداد.
- مدى تنوع أنشطة وأعمال العميل المقترض.
- دقة البيانات المحاسبية الخاصة بالقيود المحاسبية والطرق المحاسبية المختلفة.
- درجة الرقابة الداخلية في المشروع الذي يعمل فيه العميل المقترض.
- التعرف على مركز العميل في السوق وحصته السوقية.
- المراحل الاستثمارية التي قطعها العميل طالب الائتمان.
- التعرف على استقرار الطلب على منتجات العميل في الفترة الحالية، والتنبؤ المستقبلي للطلب على منتجاته.

المعيار الثالث: رأس المال Capital

يُعدَّ رأس المال أحد أهم عناصر ومعايير منح الائتمان، على اعتبار أنَّ نوعية وقيمة رأس المال تؤثر في قدرة العميل على سداد الائتمان، فكلما كان رأس المال كبيراً كلما انخفضت المخاطر الائتمانية والعكس صحيح؛

^١ الدغيم، عبد العزيز والأمين، ماهر وانجرو، إيمان: التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد ٣، ٢٠٠٦، ص ١٩٦.

^٢ الشنباري، رامي هاشم: التحليل المالي ودوره في اتخاذ القرار الائتماني في المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة العالم الأمريكية، فلسطين، ٢٠٠٦، ص ١١٥.

حيث يُمثّل رأس مال العميل قوته الماليّة وقدره حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له إضافة إلى أنّه الضمان الإضافي لإدارة الائتمان عندما يفشل في تسديد ما عليه من التزامات، كما أنّه الضمان النهائي أمام المقرضين والدائنين الآخرين في حالة التصفية.

يقصد برأسمال العميل مقدار ما يملكه من أصول مثل الأسهم والسندات وأموال أخرى غير منقولة، أي يشمل جميع الأصول المنقولة وغير المنقولة التي يمتلكها العميل مطروحاً منها المطلوبات التي بذمته. ويرتبط هذا المعيار في هذه الحالة بمصادر التمويل الذاتية أو الداخلية للعميل والتي تشمل كلاً من رأس المال المستثمر والاحتياطيات المكونة والأرباح المحتجزة.

المعيار الرابع: الضمان Collateral

يقصد بالضمان مجموع الأصول التي يضعها العميل تحت تصرّف البنك كرهن مقابل الحصول على القرض، ولا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون، إذ إنّ هذا الأصل يصبح من حق البنك^١. وقد يكون الضمان شخصاً ذا كفاءة ماليّة وسمعة أدبيّة مؤهلة لكي تعتمد عليها إدارة الائتمان في ضمان تسديد الائتمان.

تأتي أهميّة الضمانات من كونها خط الدفاع الثاني في حالة عجز العميل عن سداد التزاماته، فهي بمثابة وسائل وأدوات تستخدم للتأمين ضد المخاطر المحتملة فيما يتعلق بعمليات الإقراض بالنسبة للبنك. وأفضل ضمان للبنك هو الضمان الذي يمكن تحويله إلى نقد بسهولة وبدون خسارة، لهذا يجب أن يراعي البنك عند تحديد الضمان ما يلي:

- عدم تقلّب قيمة الضمان تقلباً كبيراً خلال فترة الائتمان.
- يُعدّ الرهن من الدرجة الأولى لصالح البنك بحيث يمكن استخدام هذه الضمانات بسداد قيمة الائتمان عند عجز العميل عن السداد.
- ينبغي أن تكون ملكية الضمانات ملكية كاملة وليست محل نزاع.
- يجب أن تكون الضمانات كافية لتغطية قيمة الائتمان والفوائد والعمولات الأخرى قدر المستطاع.

المعيار الخامس: المناخ العام Condition

يمكن النظر إلى المناخ العام من زاويتين: الأولى إنّهُ يمثل الظروف الاقتصادية المحيطة بالعمل، والمقصود بها تأثير الحالة الاقتصادية على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله، وكذلك الإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل فيه المؤسسة، هذا بالإضافة إلى بعض الظروف الخاصة التي ترتبط مباشرة بالنشاط الذي يمارسه العميل مثل: الحصة السوقية، وشكل المنافسة، ودورة حياة المنتج..إلخ.

والثانية إنّهُ يشمل بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية البيئة المحيطة بالعمل. فمصطلح محيط البيئة هو مفهوم أوسع وأدقّ في التعبير عن المناخ العام فهو يشمل التغيرات التي يتعرض لها العميل في شكل المنافسة والطلب على السلع وظروف البيع والتوزيع، وعليه فإنّ دراسة هذا العنصر يجب أن تتمّ على مستويين^٢:

^١ الدغيم، عبد العزيز والأيمن، ماهر وانجرو، إيمان: مرجع سابق، ص ١٩٦.
^٢ مطر، محمد: الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ٢٠٠٣، ص ٣٨١.

- ✓ المستوى الداخلي: في حالة ما إذا كان المقترض مؤسسة مثلاً، ينبغي دراسة نظامها الداخلي وحصتها السوقية، ولوائح التعيين وسياسات التمويل، والخطط الحالية والمستقبلية...إلخ.
- ✓ المستوى الكلي: والذي يتطلب من محلّ الائتمان أن يتجاوز في دراسته حدود المؤسسة إلى البيئة المحيطة بها والتي تتضمن: الظروف الاقتصادية العامة، معدلات التضخم، القوانين والتشريعات التي تحكم الصناعة التي تعمل فيها الشركة ومعدلات النمو السكاني...إلخ.

النموذج الثاني: نموذج معايير Five P's

يشير هذا النموذج إلى أنّ هناك خمسة معايير يمكن الاسترشاد بها للحكم على الجدارة الائتمانية للعميل طالب القرض وهي:

المعيار الأول: نوع العميل People

وهو المعيار نفسه الوارد في النموذج السابق المتعلق بشخصية العميل.

المعيار الثاني: الدفع Payment

وهو المعيار نفسه الوارد في النموذج السابق والذي يتعلق بالقدرة على السداد.

المعيار الثالث: الغرض من الائتمان Purpose

يعني المجالات أو الأنشطة التي تستثمر فيها الأموال المقترضة، ومدى توافقها مع سياسة البنك ومع قدرات وخبرات العميل ومقوماته الائتمانية، إلى جانب مدى مناسبة حجم ومبلغ التسهيل ونوعه مع الغرض المطلوب منه.

المعيار الرابع: الحماية Protection

ويتم ذلك من خلال توفر الضمانات التي يقدمها المقترض من حيث قيمتها العادلة أو قابليتها للتسييل في حالة عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته، مما يجعل من عملية الاقراض آمنة وسليمة وبأقل مخاطر ممكنة.

المعيار الخامس: النظرة المستقبلية Perspective

ويتعلق باستكشاف أبعاد حالة عدم التأكد التي تحيط بالائتمان ومستقبله، أي استكشاف كل الظروف البيئية المستقبلية المحيطة بالعمل سواء كانت داخلية أو خارجية، وبذلك فقد تتأثر السياسة الائتمانية للبنوك بمؤشرات الاقتصاد من معدل النمو العام إلى نسبة التضخم ومعدلات الفوائد.

في ضوء المعايير السابقة نجد أنّها تتشابه مع المعايير المذكورة في النموذج الأول مع اختلاف بسيط وهو المعيار الأخير الذي ركز أساساً على جانب المستقبل وضرورة التنبؤ به ومحاولة استقرائه في إطار البيانات المتوفرة حالياً عن البيئة المحيطة بالعمل.

النموذج الثالث: نموذج المعايير الائتمانية المعروف بـ PRISM¹

يعدّ هذا النموذج أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية في التحليل الائتماني، إذ إنّّه يعكس جوانب القوة والضعف لدى العميل، ويتم من خلاله الموازنة بين المخاطر الائتمانية والقدرة على السداد، وتتمثل هذه معايير هذا النموذج فيما يلي:

Perspective المعيار الأول: التّصوّر

يقصد بالتصوّر الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان، والفاعلية في تحديدها وتحديد العوائد المنتظر تحقيقها بعد منح الائتمان، وكذلك دراسة استراتيجيات التشغيل والتمويل عند العميل والتي من شأنها تحسين الأداء وتعظيم الربحية.

Repayment المعيار الثاني: القدرة على السداد

يتضمّن هذا المعيار تحديد قدرة العميل على تسديد الائتمان الممنوح مع فوائده خلال الفترة المتفق عليها، ومن الأمور التي يجب إعطاؤها اهتماماً خاصاً تحديد نوع مصادر التسديد التي يلجأ إليها العميل عند السداد هل هي مصادر داخلية أي من الموارد الناجمة عن النشاط الذي يستخدم الائتمان في تمويله أم مصادر خارجية، إذ إنّ ما يهم متخذ القرار الائتماني هو المصادر الداخلية لأنها تعكس قدرة العمليات التشغيلية على توليد التدفقات النقدية الداخلية والتي يستطيع العميل استخدامها في تسديد ما بذمته من مستحقات، وإنّ آخر ما يجب أن تفكر به إدارة الائتمان هو تصفية موجودات العميل لاسترداد التزاماته تجاه المصرف.

Intention or Purpose المعيار الثالث: الغاية أو الهدف من الائتمان

يجب تحديد الغاية من الائتمان المطلوب وهذا المعيار يجب أن يشكل أساساً لدراسة طلب منح الائتمان.

Safeguards المعيار الرابع: الضمانات

يجب تحديد الضمانات التي يطلبها المصرف لمواجهة احتمالات عجز العميل عن السداد، ويمكن أن تكون الضمانات عينية أو شخصية، ولكن يجب أن يعتمد المصرف على قوة المركز المالي للعميل فضلاً عما يتم وضعه من شروط لضمان السداد والضمانات تأتي مكملّة لهذه الشروط.

Management المعيار الخامس: الإدارة

يركز المحلل الائتماني على تحليل قدرة العميل طالب الائتمان على الإدارة، ويتم ذلك من خلال التعرف على أسلوب العميل المقترح في إدارة أعماله، وتحديد فيما إذا كان العميل يتسم بتنوع منتجاته أم يقتصر في عمله على منتج واحد، وأيضاً هل نشاطه موسمي أم دائم، واستعراض الهيكل التنظيمي للعمل، وتحديد قدرة العميل على النجاح والنمو.

¹ شمس الدين، منى: مرجع سابق، ص ٦٥-٦٦.

نلاحظ مما سبق أنّ جميع النماذج تؤكد على ضرورة تقييم الجهة الطالبة للائتمان من حيث القدرة على السداد والضمانات والغرض من الائتمان، أي إنّها متشابهة في المضمون، وإن اختلفت في المسميات.

وتبدأ دورة القرار الائتماني بتقييم الباحث الائتماني للعميل عند تقدمه بطلب تسهيلات ائتمانية تقيماً مبدئياً، والوقوف على مدى مطابقة الحالة الائتمانية للسياسة الائتمانية للمصرف من عدمه. وذلك بعد حصوله على المعلومات المبدئية من العميل أثناء المقابلة الشخصية، والتي تتناول قيمة التسهيلات المطلوبة، الغرض منها، وفترة السداد، والضمانات التي يمكن تقديمها. ويجب أن يتحلّى الباحث الائتماني باللباقة والكياسة واللطف في إجراء المقابلة وإنهائها بنجاح، مكتسباً ثقة العميل واحترامه ورضاه، حتى ولو كان القرار المبدئي بعدم مناسبة الطلب وعدم انسجامه مع السياسة الائتمانية الموضوعية. كما يجب أن تتسم السياسة الائتمانية بالمرونة بما يسمح بسرعة التكيف مع المتغيرات والعوامل المؤثرة في العمل المصرفي.

ويمر التسهيل الائتماني بعدد من المراحل وفقاً للائحة الاعتمادات المالية بالبنك يمكن إيجازها فيما يلي:

١. المناقشة المكتوبة للعميل بالبنك والتي من خلالها يستطيع موظف الائتمان الحكم على شخصية العميل والتعرف على سبب حاجته للقرض.
٢. إجراء الاستخبارات الائتمانية عن العميل وتوفير البيانات عنه للباحث الائتماني .
٣. زيارة محل النشاط الفعلي للعميل.
٤. التحليل المالي والدراسة الاقتصادية للقرض المطلوب.
٥. إعداد مذكرة الائتمان بمعرفة الباحث الائتماني وعرضها على الإدارة المختصة لاتخاذ القرار المناسب في هذا الصدد.
٦. تنفيذ القرار بمنح الائتمان للعميل.
٧. المتابعة المستمرة لنشاط العميل المدين والتي تعد غاية في الأهمية وكثير من البنوك تهمل هذه المرحلة وتنتهي العملية الائتمانية بمجرد منح القرض للعميل والذي يعدّ قصوراً يترتب عليه نتائج غير مرغوبة تتمثل في استخدام القرض لغير الغاية التي منح لأجلها وارتفاع احتمالات تعثر العميل.

١-٢-٥- العوامل المؤثرة على اتخاذ القرار الائتماني

يتأثر قرار منح الائتمان بمجموعة من العوامل منها ما يتعلق بالمصرف وتسمّى العوامل الداخلية، ومنها ما يتعلق بالسلطات النقدية والسياسات الحكومية المختلفة والظروف الاقتصادية العامة أي العوامل الخارجية.

أ- العوامل الداخلية^١

١. رأس مال المصرف: يلعب رأس مال المصرف والاحتياطيات دوراً مهماً في رسم السياسة الائتمانية للمصرف، فكلما زاد رأس مال المصرف زادت عمليات منح الائتمان، من جهة أخرى فإن رأس المال بالنسبة للبنك يدل على درجة تحمل أو تغطية المخاطر، حيث يسمح لكل دولة بتطبيق قواعدها

^١ الزبيدي، حمزة: إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٢، ص ١٢٠.

الخاصة بكفاية رأس المال باستخدام اتفاقية بازل كحد أدنى أساسي، وبالتالي فإن حجم القروض التي يمكن للبنك القيام بها مقيد بالحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال^١.

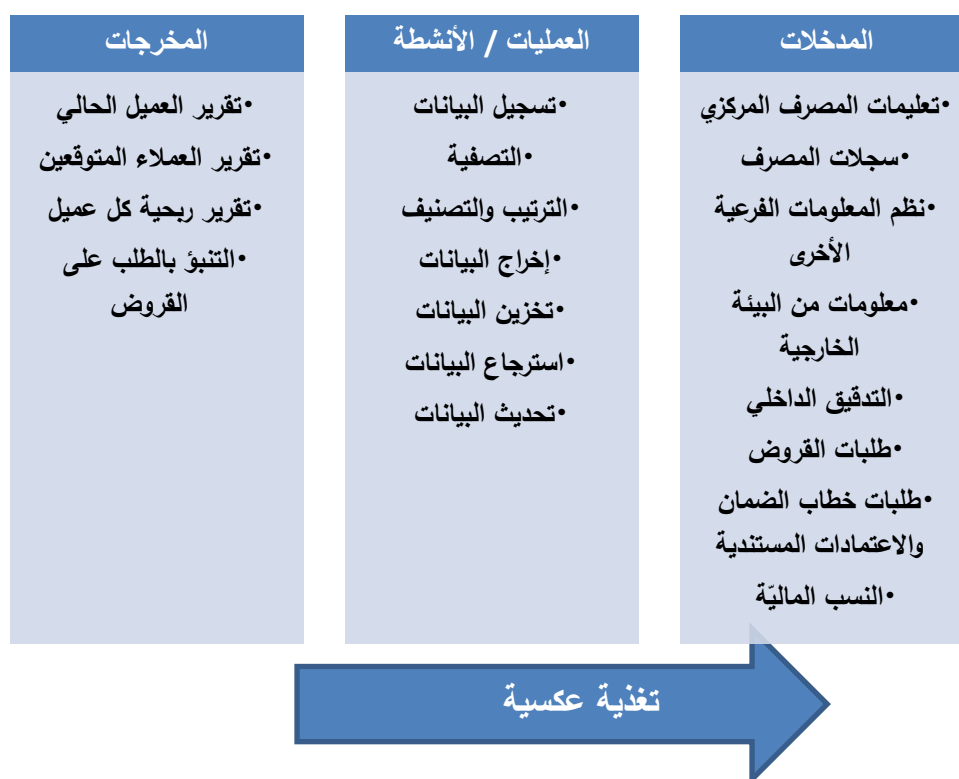
٢. آجال الودائع: تعتمد المصارف بصورة رئيسة على الودائع في تمويل نشاطاتها الاستثمارية. ويجب أن تأخذ السياسة الائتمانية للمصرف بعين الاعتبار آجال الودائع لديه، بحيث كلما زادت آجال الودائع زادت التسهيلات الائتمانية طويلة الأجل والعكس صحيح.

٣. سيولة المصرف: تتمثل في حجم الأموال النقدية غير الموظفة في العمليات المصرفية، والتي تزيد عن حاجة المصرف.

٤. استراتيجية المصرف في اتخاذ قراره الائتماني: قد تكون استراتيجية هجومية، وذلك باستعداد المصرف لتقبل درجة أكبر من المخاطر، دون إخلال بالقواعد والشروط الائتمانية المختلفة في العمليات الائتمانية لتحقيق حجم عمليات مناسب، وقد تكون رشيدة بعدم منح ائتمان يتضمن مخاطر مرتفعة، والتي عادة ما تلجأ إليها المصارف صغيرة الحجم والإمكانيات.

وتجدر الإشارة إلى أهمية أن يتوافر لدى المصرف نظام خاص بالمعلومات الائتمانية إذ يشكل أساساً مهماً في عملية التحليل الائتماني واتخاذ القرار الائتماني اتخاذاً صائباً. ويهدف هذا النظام إلى جمع البيانات عن المتعاملين في المصرف ومعالجتها وتوفيرها إلى مديري إدارة الائتمان وموظفيها؛ لأجل الاستفادة منها في التخطيط واتخاذ القرار بالإضافة إلى استخدامها في الرقابة الائتمانية^٢.

الشكل ١-٢-٣ نظام المعلومات الائتمانية



الشكل من إعداد الباحثة

^١ كويل، برايان : تحديد مخاطر الائتمان، الطبعة العربية الأولى، إعداد قسم الترجمة بدار الفاروق، القاهرة، مصر، ٢٠٠٦، ص ٨٧.
^٢ الذيب، علاء: مرجع سابق، ص ٤٩.

ب- العوامل الخارجية:

١. العوامل الخاصة بالعميل ذاته: والتي سبق وأوردناها تحت عنوان معايير منح الائتمان، وتتضمن شخصية العميل وقدرته ورأسماله والضمانات التي يقدمها، ولهذه العوامل أهمية كبيرة في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب، وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها والتي يمكن أن يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان.
٢. محددات تشريعية قانونية: وتشمل قوانين السياسة المالية والاقتصادية العامة.
٣. الظروف السياسية والاقتصادية العامة: إذ يتأثر منح الائتمان بالتغيرات في البيئة السياسية والاقتصادية العامة. ويقوم المصرف بتحديد الأنشطة الاقتصادية الحيوية لمنح الائتمان، والتي تتصف بارتفاع ربحيتها وازدهار الطلب عليها، وأيضاً تحديد الأنشطة التي يجب التوقف عن الدخول في تمويلها بسبب مخاطرها المرتفعة. مع تحديد سقف ائتماني لكل موقع جغرافي والذي يرتبط بحجم النشاط الاقتصادي للمنطقة التي يشغلها فرع المصرف وإمكانياته المستقبلية.
٤. الظروف الاقتصادية للقطاع الذي ينتمي إليه العميل: وهنا يقصد النشاط الاستثماري للقطاع الاقتصادي - قوة المنافسة في القطاع الاقتصادي - التطور التكنولوجي للقطاع الاقتصادي وحاجته لمزيد من الاستثمارات^١.

ومن الأهمية بمكان أن نؤكد على وجود سياسة ائتمانية مكتوبة لكل مصرف، تمثل إطاراً يتضمن مجموعة القواعد والمعايير والشروط الإرشادية تزود بها إدارة الائتمان المختصة بما يساعد الموظفين في اتخاذ القرارات والتصرف داخل الإطار العام للسياسة، وتكون دافعاً للإدارة نحو تحقيق أهداف المصرف.

ويجب أن تعكس سياسة الائتمان الاشتراطات والقيود القانونية للتوسع أو تقييد الائتمان بحيث تتوافق السياسة الخاصة بالمصرف مع التشريعات النازمة للعمل المصرفي والقيود التي تضعها السلطة النقدية، ويتم من خلالها تحديد الأنشطة المسموح بتمويلها والمناطق التي يخدمها المصرف، والشروط الواجب توافرها لقبول طلب الحصول على قرض والتي تمثل أساس القبول المبدئي^٢، والإجراءات الأخرى كالتحري والاستقصاء عن طالب القرض وأسلوب دراسة ومنح ومتابعة القروض والتسهيلات.

وسعيًا لضبط العمليات المصرفية وفي مقدمتها منح الائتمان وحفاظاً على حسن أداء إدارة الائتمان في المصارف لضمان اتخاذ قرار ائتماني سليم جاء القرار الصادر عن مجلس النقد والتسليف رقم ٩٥ لعام ٢٠٠٤، والمتعلق بالتعليمات الخاصة بمحتويات ملف التسهيلات الائتمانية بغرض اتخاذ القرارات السليمة بشأن التسهيلات الائتمانية والذي تضمن إلزام المصارف العاملة بفتح ملف لكل متعامل مستفيد من التسهيلات الائتمانية مهما كان نوعها أو طبيعتها واستند هذا القرار إلى وثيقة مبادئ إدارة مخاطر الائتمان الصادرة عن لجنة بازل ٢ للرقابة المصرفية في أيلول عام ٢٠٠٠ والتي تضمنت الممارسات السليمة لعملية منح الائتمان، الأمر الذي يؤكد أهمية ودور السلطة النقدية في إرساء الاستقرار المالي والنقدي في الاقتصاد.

^١ الشواربي، عبد الحميد و الشواربي، محمد عبد الحميد: إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٢، ص ٨٩.

^٢ أبو كمال، ميرفت: الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان وفقاً للمعايير الدولية "بازل ٢"- دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠٠٧، ص ٧٤.

من خلال هذا المبحث تم التطرّق إلى ثاني أهمّ وظيفة من وظائف البنوك بعد قبول الودائع وهي الائتمان، إذ تناولت الباحثة تعريفه، ونشأته، وعلاقته بتحقيق أهداف البنك مروراً بمراحل منحه، والعوامل المؤثرة على اتخاذ القرار الائتماني، كما سلّطت الضوء على أهميّة هذا النشاط بالنسبة للمصرف والاقتصاد الوطني. ومما لا شك فيه أنّ هذا النشاط ينطوي على مخاطر مرتفعة، وفي المبحث التالي سوف نتناول المخاطر الائتمانيّة تناولاً موسّعاً.

١-٣- المخاطر الائتمانية في المصارف

ينطوي الائتمان المصرفي على مخاطر كبيرة قد تؤدي إلى انهيار البنك، وقد تتعاظم تداعياتها لتتأثر كافة المصارف في النظام المصرفي، فهو الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة البنك. الأمر الذي يشير إلى أهمية وجود إدارة مخاطر ائتمان قوية تتناسب مع حجم البنك ودرجة تعقيدات نشاطاته الائتمانية من أجل الحفاظ على سلامة البنوك وبالتالي سلامة واستقرار الاقتصاد ككل. إذ إن معظم حالات فشل البنوك كان سببها تعثر محفظة الائتمان أو نتيجة سياسات ائتمانية ضعيفة وغير مدروسة وسياسة مخاطر غير فعالة، حيث قامت مثل هذه البنوك بمنح قروض تتجاوز حدود رأسمالها وأهملت تطوير أنظمتها كما حصل مع بنك Johnson Matthey الذي أضاف الائتمان المصرفي إلى ما يقوم به من عمل في مجال الذهب وتوسع فيه توسعاً كبيراً جداً قبل أن يطور الكوادر المناسبة، كما ركز الائتمان على عدد محدود من العملاء الذين كانت تربطهم علاقة حميمة بموظفي البنك، الأمر الذي أدى في النهاية إلى تعثره وإفلاسه^١.

كذلك عانت ١٣١ دولة من أزمات مصرفية اختلفت حدتها من دولة إلى أخرى خلال الفترة ما بين عامي ١٩٧٥ - ٢٠٠٠، وكان تعثر الائتمان أهم الأسباب التي أدت إلى الأزمات المصرفية في تلك الدول^٢. وقبل أن نبحث في كيفية إدارة المخاطر الائتمانية، من المفيد في البداية أن نوضح توضيحاً أكبر ماهية هذه المخاطر ومفهومها.

١-٣-١ - مفهوم وأشكال المخاطر الائتمانية

على الرغم من اختلاف طبيعة الائتمان في حجمه وغرضه وأسعار الفائدة عليه، وتاريخ استحقاقه، ونوع الضمان المطلوب من عميل إلى آخر، إلا أن الخطر موجود دائماً بالقرض الممنوح، وتعد المخاطر الائتمانية من أبرز المخاطر التي تعترض نشاط البنوك، وتتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده.

وتعرف مخاطر الائتمان بأنها احتمال عدم مقدرة العميل المقترض على سداد القرض وأعبائه وفقاً للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان^٣.

في تعريف آخر فهي المخاطر التي تنشأ عن عدم الدفع أو إعادة جدولة المدفوعات في أي موعد من مواعيد الاستحقاق، أو من الأحداث المرتبطة بالتغيرات الناجمة في نوعية الائتمان والتي تؤدي إلى إلحاق خسائر بالبنك، كما أن خسائر الائتمان هي عنصر يمكن التنبؤ به من عمليات الإقراض^٤. كذلك فهي مخاطر أن يتخلف العملاء عن السداد، أي عجزهم عن الوفاء بأصل الدين والفوائد المترتبة في التاريخ المحدد لذلك، ويتولد

^١ عقل، مفلح: الائتمان المصرفي ومخاطره، مدخل نظري وعملي، إدارة البحوث، اتحاد المصارف العربية، ٢٠١٢ عن الموقع الإلكتروني لاتحاد المصارف العربية

<http://www.uabonline.org/ar/books/issues/157516041573157415781605157516061575160615751604/210/0>

^٢ حشاد، نبيل: دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، مرجع سابق، ص ٣١.

^٣ عبد الرحمن، ابتهاج مصطفى: إدارة البنوك التجارية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٠، ص ٤٤٤.

^٤ Schroeck, G. (2002) Risk Management and Value Creation in Financial Institutions, John Wiley & Sons, New York, USA, pp. 170-171.

عن العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية للمبلغ الذي تم إقراضه، أو تراجع المركز الائتماني للعميل، وبالتالي ازدياد احتمال التخلف عن السداد^١.

يمكن القول مما سبق بأن المخاطر الائتمانية تنشأ بسبب عدم مقدرة البنك على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده، وهو ناتج عن عدم قدرة المقرض على الوفاء بإعادة أصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو لديه القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر الأمر الذي ينتج عنه خسارة مالية. مما تقدّم نتبين أن المخاطر الائتمانية تتضمن العناصر التالية:

١. تُركّز المخاطر الائتمانية على ركني الخسارة والمستقبل.
٢. لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من القروض، بل إنّ جميعها يمكن أن تشكل خطراً بالنسبة للبنك ولكن بدرجات متفاوتة، كما أنّها لا تتعلق فقط بعملية تقديم القروض فحسب بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه.
٣. يمكن أن تنشأ المخاطر الائتمانية عن خلل في العملية الائتمانية بعد إنجاز عقدها، سواء كان في المبلغ الائتماني (القرض + الفوائد) أو في توقيتات السداد.
٤. إنّ السبب الرئيس وراء المخاطر الائتمانية هو المقرض بسبب عدم استطاعته أو عدم التزامه أو عدم قيامه بإعادة أصل القرض وفوائده.

وتنقسم المخاطر الائتمانية إلى ما يلي^٢:

١. مخاطر إقراضية مباشرة: هي مخاطر تتعلق بعدم سداد القرض وأنواع الائتمان الأخرى.
٢. مخاطر إقراضية محتملة: هي مخاطر ترتبط بالائتمان غير المباشر مثل الاعتمادات والكفالات والتي يمكن أن تتحول إلى مخاطر إقراضية مباشرة طيلة مدة الاعتماد أو الكفالة.
٣. مخاطر المصدر: ينشأ هذا النوع من المخاطر بسبب وضع المصدر لسندات الدين مما ينتج عنه تغير في قيمة السند تؤدي إلى خسارة.
٤. مخاطر ما قبل التسويات: هي المخاطر التي تتعلق بعدم قدرة أحد الشركاء التجاريين على تسديد التزاماته.
٥. مخاطر التسويات: تتعلق بالمخاطر التي ينطوي عليها الدفع نيابة عن أحد الشركاء التجاريين وقبل التأكد من أنه نفذ التعهد المطلوب منه.
٦. مخاطر التحصيل: هي مخاطر تنشأ نتيجة إجراء وتحويل بناء على تعليمات أحد العملاء قبل أن يقوم بالدفع.

تجد الباحثة مما سبق أنّ هناك عدّة أشكال للمخاطر الائتمانية؛ فهي لا تقتصر على منح الائتمان فقط سواء كان مباشراً أو غير مباشر، إنّما يمتدّ مفهومها ليشمل مخاطر الاحتفاظ أو الاستثمار في سندات الدين

^١ زيود، لطيف وأمين، ماهر و المهندس، منير: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٠- حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد ٢٨ ، العدد ٢، ٢٠٠٦، ص ٢٠٥.

^٢ الزبيدي، حمزة: مرجع سابق، ص ١٧٤.

الصادرة عن المنشآت المختلفة، أو التخلف في سداد التزام معين من جانب أحد الأطراف تجاه الطرف مُنشئ الالتزام.

وقبل الخوض في إدارة هذه المخاطر، نوضح بشكل أكبر مفهوم عملية إدارة المخاطر الائتمانية فيما يأتي.

١-٣-٢ - مفهوم إدارة المخاطر الائتمانية

يمكن تعريف إدارة المخاطر الائتمانية بأنها النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر الائتمانية وتخفيضها إلى مستويات مقبولة. وبشكل أدق هي عملية التحديد والقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه البنك. إذن إدارة المخاطر الائتمانية عملية قياس وتقييم للمخاطر وتطوير استراتيجيات لإدارتها. وتتضمن هذه الاستراتيجيات نقل المخاطر إلى جهة أخرى وتجنبها وتقليل آثارها السلبية وقبول بعض أو كل تبعاتها.

يمكن أن نعزف بالتالي إدارة المخاطر الائتمانية بأنها الآلية التي يتبعها المصرف لتحديد وقياس المخاطر المرتبطة بالنشاط الائتماني، وإيجاد أفضل السبل والوسائل لتخفيفها وتقليل تبعاتها المبنية على مبادئ علمية وعملية مدروسة.

ويجب التأكيد على أن فرض قيود ونظم تحوطية على تصرفات الإدارة العليا فيما يتعلق بأنشطة الإقراض والاستثمار مرتفعة المخاطر والتي يمكن أن تعرض المصارف لمخاطر كبيرة يعتبر أمراً حيوياً للحد من المخاطر، كما تفرض في الوقت نفسه نظم ملائمة لإدارة تلك المخاطر، فضلاً عن أن تطبيق قواعد المحاسبة المصرفية السليمة في إعداد التقارير المالية وإجراء التقييمات السليمة للقروض وتصنيفها وتحديد المخصصات الكافية لمواجهةها، ووقف تراكم الفوائد المتأخرة كلها جميعاً تساهم في ضبط الأداء المصرفي والحد من المخاطر^١.

وكما تمت الإشارة سابقاً إلى أهمية توافر نظام معلومات على مستوى عالٍ يوفر معلومات ائتمانية شاملة ودقيقة تساعد إدارة الائتمان على تقييم الجدارة الائتمانية للجهة طالبة القرض واتخاذ قرار ائتماني مبني على أسس مدروسة مما يمكن من إدارة المخاطر الائتمانية بفعالية وكفاءة.

١-٣-٣ - أسباب المخاطر الائتمانية

يمكن أن تحدث مخاطر الائتمان نتيجة لظروف ومتغيرات غير متوقعة ناجمة عن مصادر مختلفة، ويمكن تقسيم أسباب المخاطر الائتمانية كالتالي:

أ- المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:

تتمثل في المخاطر الناجمة عن عوامل خارجية يصعب التحكم فيها، كالظروف السياسية والاقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المقرض نشاطه أو ما يعرف بخطر البلد، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية التي تتمثل في الكوارث الطبيعية كالفيضانات، والزلازل... إلخ^٢.

^١ شاهين، علي عبد الله: إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف مع التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول - الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، أيار، ٢٠٠٥، ص ٢.

^٢ أبو كرش، شريف مصباح: إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، المؤتمر العلمي الأول للاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، فلسطين، ٢٠٠٥، ص ٩.

ب- المخاطر المهنية أو المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه المقترض:

وهي المخاطر المرتبطة بالتطورات الحاصلة والتي يمكن أن تؤثر في نشاط قطاع اقتصادي معين، كالتطورات التكنولوجية ومدى تأثيرها على شروط ونوعية وتكاليف الإنتاج، والتي تهدد المنظمات التي لا تخضع للتحديث المستمر بالزوال من السوق وعدم قدرتها على التسديد، كما أن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدة هذا القطاع.

ج- المخاطر الخاصة والمرتبطة بالمقترض¹:

المخاطر الأكثر انتشاراً وتكراراً والأصعب للتحكم فيها نظراً لأسبابها المتعددة والكثيرة والتي تؤدي إلى عدم التسديد، ويمكن تقسيمها إلى عدة مخاطر:

١ - الخطر المالي: يتعلق أساساً بمدى قدرة المنظمة على الوفاء بتسديد ديونها في الآجال المتفق عليها، ويتم تحديد ذلك من خلال تشخيص الوضعية المالية لها بدراسة الميزانيات، وجداول التمويل وجداول حسابات النتائج...إلخ، وذلك بالاعتماد على كفاءة وخبرة موظفي البنك.

٢ - مخاطر الإدارة: وهي المخاطر المرتبطة بنوعية الإدارة^٢، والتي نقصد بها خبرة وكفاءة مسيري المنظمة المقترضة وأنماط السياسات التي تتبعها في مجالات التسعير وتوزيع الأرباح، وكذلك النظم المطبقة في مجال الرقابة على المخزون، والرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية التي تطبقها، لأن عدم وجود موظفين مؤهلين وذوي خبرات جيدة لدى المقترض يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستغلال الكفء للأموال المقترضة.

٣ - الخطر القانوني: وهو يتعلق أساساً بالوضعية القانونية للمنظمة ونوع نشاطها الذي تمارسه، ومدى علاقتها بالمساهمين، ومن بين المعلومات الهامة التي يجب على البنك أن يقوم بمراجعتها هي:

- النظام القانوني للمنظمة، شركة ذات أسهم، شركة ذات مسؤولية محدودة، شركة تضامن...إلخ.

- السجل التجاري، ووثائق الإيجار والملكية.

- مدى حرية وسلطة المسيرين على المنظمة، ونقصد به مدى سلطة المسيرين في المنظمة، هل تتمثل في التسيير فقط أم لهم حرية القيام بوظائف أخرى كإبرام عقود القرض أو البيع، ورهن ممتلكات المنظمة.

- علاقة المسيرين بالمساهمين.

٤ - خطر البلد: لقد ظهر هذا النوع من المخاطر مع بداية الثمانينات من القرن الماضي، وهو يتعلق بالدول النامية التي لها مديونية خارجية مرتفعة^٣. ويظهر عند تقديم قرض لشخص ما يمارس نشاطه في بلد أجنبي ويصبح غير قادر على الوفاء بالتزاماته نتيجة لتحديد أو فرض قيود على عملية تحويل أو تبديل العملة الصعبة للبلد الذي يمارس فيه نشاطه، أو عندما تكون نشاطات الإدارة العمومية لنفس البلد غير مضمونة، وبالتالي تؤثر هذه الظروف سلباً على إمكانياته في النشاط والإنتاج.

¹ De Coussergues, S. (1996) La Banque, Structures, Marchés, Gestion, Dalloz, France, p. 98.

^٢ مطر، محمد: التحليل المالي والائتماني- الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٠، ص ٣.

³ De Coussergues, S. (1996) Op.Cit., p 99.

د- المخاطر المتعلقة بأخطاء البنك: وترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة وكفاءة إدارة الائتمان في البنك على متابعة الائتمان المقدم للعميل، والتحقق من قيام العميل بالشروط المتفق عليها في اتفاقية منح الائتمان.

هـ- الأخطاء المتعلقة بالغير: قد يتعرض المقترض بسبب فعل غيره إلى بعض الأخطار التي تؤثر في قدرته على الوفاء بالتزاماته مثل إفلاس أحد كبار المدينين للعميل أو نشر معلومات غير حقيقية عن العميل توهي بسوء مركزه مما يدفع البنوك إلى الحد من التسهيلات الممنوحة له على نحو يؤثر على نشاطه^١.

١-٣-٤- خطوات عملية إدارة المخاطر الائتمانية

تتضمن عملية إدارة المخاطر الائتمانية اتباع مجموعة من الخطوات يمكن اعتبارها بمثابة دليل تسترشد به لإدارة المصرف للتعامل مع هذه المخاطر بكفاءة، وتتلخص فيما يلي^٢:

- أ- التحضير: يتضمن التخطيط للعملية ورسم خريطة نطاق العمل والأساس الذي سيعتمد في تقييم المخاطر، وكذلك تعريف إطار للعملية وأجندة للتحليل.
- ب- تحديد المخاطر: في هذه المرحلة يتم التعرف على المخاطر ذات الأهمية المسببة للمخاطر الائتمانية. والمخاطر هي عبارة عن أحداث عند حصولها تؤدي إلى مشاكل، وعليه يمكن أن يبدأ التعرف إلى المخاطر من مصدر المشاكل أو المشكلة بحد ذاتها. عندما تعرف المشكلة أو مصدرها فإن الحوادث التي تنتج عن هذا المصدر أو تلك التي قد تقود إلى مشكلة يمكن البحث فيها بسهولة أكبر.
- ت- التقييم: بعد التعرف على المخاطر المحتملة يجب أن تجرى عملية تقييم لها من حيث شدتها في إحداث الخسائر واحتمالية حدوثها. يكون من السهل قياس شدة هذه المخاطر في بعض الأحيان وأحياناً أخرى يتعذر قياسها. وتكمن صعوبة تقييم المخاطر في تحديد معدل حدوثها حيث إن المعلومات الإحصائية عن الحوادث السابقة ليست متوفرة دائماً.
- ث- وضع الخطة: تتضمن أخذ قرارات تتعلق باختيار مجموعة الطرق التي ستنبع للتعامل مع المخاطر، وكل قرار يجب أن يسجل ويوافق عليه من قبل المستوى الإداري المناسب. وعلى الخطة أن تقترح وسائل تحكم أمنية تكون منطقية وقابلة للتطبيق من أجل إدارة المخاطر.
- ج- التنفيذ: ويتم في هذه المرحلة اتباع الطرق المخططة التي تستخدم في التخفيف من آثار المخاطر. يجب استخدام التأمين في حالة المخاطر التي يمكن نقلها إلى شركة تأمين. وكذلك يتم تجنب المخاطر التي يمكن تجنبها دون التضحية بأهداف السلطة كما ويتم النقل من المخاطر الأخرى باستخدام الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية.
- ح- مراجعة و تقييم الخطة: تعدّ الخطط المبدئية لإدارة المخاطر ليست كاملة فمن خلال الممارسة والخبرة والخسائر التي تظهر على أرض الواقع تظهر الحاجة إلى إحداث تعديلات على الخطط واستخدام المعرفة المتوفرة لاتخاذ قرارات مختلفة. كما يجب تحديث نتائج عملية تحليل المخاطر وكذلك خطط إدارتها تحديثاً دورياً.

^١ زاوي، سعيدة: أدوات التحليل المالي ودورها في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي- دراسة استثنائية لعينة من البنوك التجارية بولاية ورقلة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ٢٠١٣، ص ٤.

^٢ حرفوش، سهام و صحراوي، إيمان: دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية، مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، تشرين الأول، ٢٠٠٩، ص ٦٧.

وتجدر الإشارة إلى أنّ التحضير ومراجعة وتقييم الخطة هما أهمّ مرحلتين في إدارة المخاطر الائتمانية، إذ إنّ التخطيط المدروس والمبني على أسس سليمة في مرحلة التحضير والذي يأخذ بعين الاعتبار كافة العوامل المؤثرة على المخاطر الائتمانية يسهم إسهاماً كبيراً في إدارتها بفعالية وكفاءة، كما أنّ مراجعة وتقييم الخطة يسهم في تحديد مواطن الضعف فيها والتي تم اكتشافها أثناء التنفيذ، وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية ومعالجة نقاط الضعف هذه وبما يتناسب مع الظروف والمستجدات الأخرى، الأمر الذي يؤدي إلى بناء خطة أفضل وأكثر مواءمة وفعالية.

ويمكن في هذا الصدد الاسترشاد بمجموعة المبادئ التي أرسنها اتفاقية بازل الثانية والتي تناولت الممارسات السليمة لمنح الائتمان والتي تساعد المصرف في إدارة المخاطر الائتمانية بكفاءة ويمكن اختصار هذه المبادئ فيما يلي^١:

١. التأكيد من وجود استراتيجيات وسياسات واضحة لإدارة مخاطر الائتمان، على أن يتم الموافقة عليها من قبل مجلس إدارة المصرف، حيث يجب أن تتضمن هذه السياسات توضيحاً لكيفية تحديد، وقياس، ومراقبة، وضبط مخاطر الائتمان.
٢. ضمان مراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان دورياً (على الأقل سنوياً)، بالإضافة إلى متابعة عملية تنفيذها في المصرف.
٣. توفير معايير سليمة لعملية منح الائتمان، على أن تتضمن هذه المعايير جميع الأمور المتعلقة بهذه العملية بما فيها:
 - تحديد الأسواق المستهدفة للمصرف.
 - تحديد هيكل المحفظة الائتمانية.
 - وضع حدود للائتمان.
 - تحديد قواعد إعادة جدولة أو تمديد الائتمان القائم.
٤. وجود نظام لإدارة المخصصات والاحتياطيات، وتحديد مدى كفايتها.
٥. تأسيس نظام معلومات متكامل للمساعدة في عملية إدارة مخاطر الائتمان، وذلك عن طريق تقديم معلومات كافية حول جميع مكونات المحفظة الائتمانية.

تجدر الإشارة إلى أنّ الإدارة الفعالة لمخاطر الائتمان تبدأ من الخطوة الأولى لمنح الائتمان من خلال الدقة في دراسة طلب العميل وتحليل ملاءته المالية وقدرته على السداد، ومن ثمّ متابعة نشاط العميل المقترض خطوة بخطوة والتأكد من استخدامه للقرض للغرض المذكور نفسه وذلك لاتخاذ الإجراءات المناسبة في حال التغيير المفاجئ في وضع العميل، ويحتاج أداء هذه المهام إلى كادر من الموظفين المتأربين والأكفاء في المصرف اللذين يتم انتقاؤهم بعناية^٢.

ويمكن تعريف الإدارة الفعالة لمخاطر الائتمان بأنها عنصر جوهري لاستراتيجية إدارة إجمالي المخاطر التي تواجه المصرف وهي ضرورة للنجاح على المدى الطويل في أي مؤسسة مصرفية.

^١ جمعة، فرح: السياسة الائتمانية وأثرها على جودة محفظة القروض في المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، ٢٠١٢، ص ٤٣.

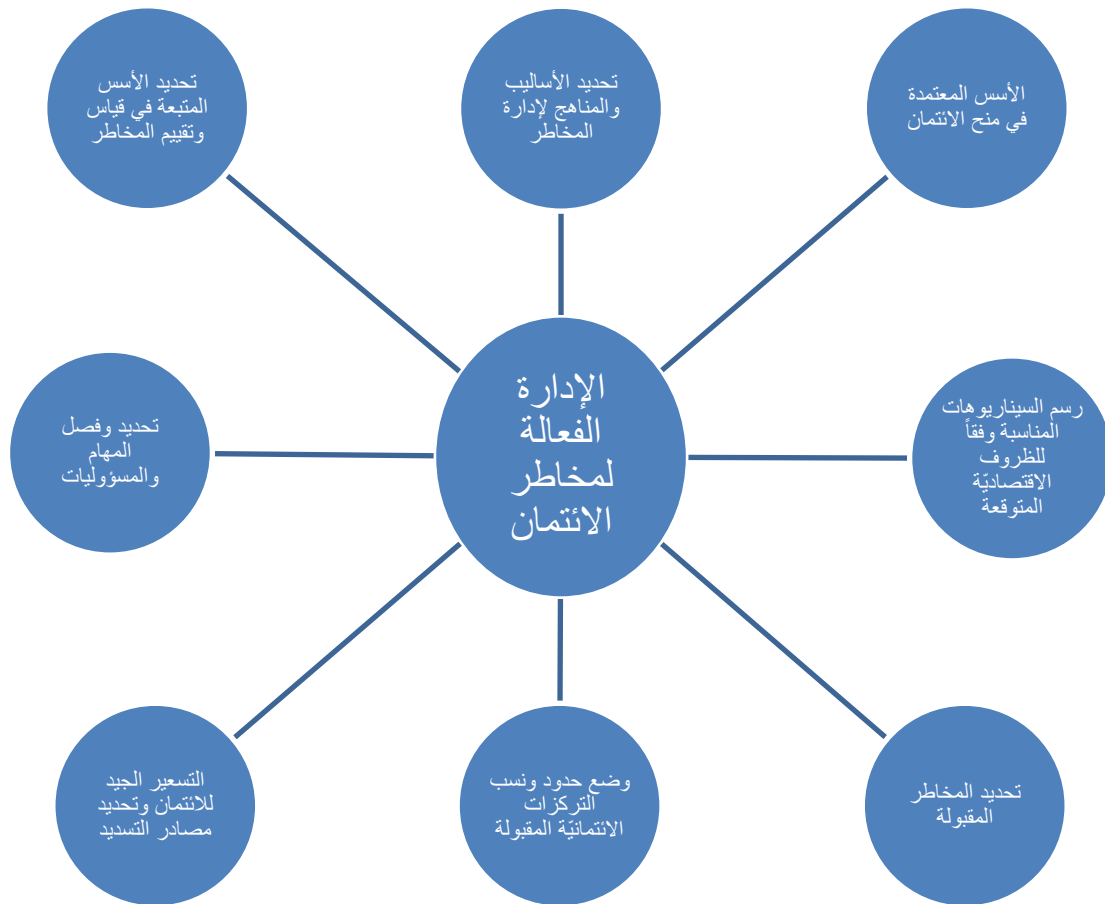
^٢ الصالح، فاطمة: إدارة مخاطر الائتمان المصرفي وفق متطلبات مصرف سورية المركزي-دراسة تطبيقية مقارنة على المصارف السورية الخاصة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، ٢٠١٤، ص ٣٤-٣٥.

ويجب على إدارة المصارف أن تؤسس قسماً لإدارة مخاطر الائتمان يتولى إنجاز المهام الآتية^١:

١. اتباع نهج شمولي في إدارة المخاطر الكامنة في محفظة المصرف والتأكد من أن المخاطر مائزلة ضمن الحدود التي وضعها المجلس أو لجنة إدارة مخاطر الائتمان.
٢. ينبغي أن يضمن القسم بأن الأنشطة تتم بما يتناسب مع معايير المخاطر وحدود التحوط التي وضعها المجلس أو لجنة إدارة مخاطر الائتمان.
٣. وضع النظم والإجراءات المتعلقة بتحديد المخاطر، وإدارة نظم المعلومات، ومراقبة جودة القرض أو المحفظة الاستثمارية والإنذار المبكر، ويتخذ القسم إجراءات علاجية عند ظهور أي خلل.
٤. بالإضافة إلى ذلك ينبغي على القسم أن يتعهد بإجراء التقييمات للمحفظة الائتمانية وإجراء دراسات شاملة للظروف المحيطة وذلك لاختبار مرونة المحفظة.

ويمكن توضيح الإدارة الفعالة لمخاطر الائتمان من خلال الشكل التالي:

الشكل ١-٣-١ الإدارة الفعالة لمخاطر الائتمان



المصدر: الصالح، فاطمة: إدارة مخاطر الائتمان المصرفي وفق متطلبات مصرف سورية المركزي-دراسة تطبيقية مقارنة على المصارف السورية الخاصة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، ٢٠١٤، ص ٣٩.

^١ الصالح، فاطمة: مرجع سابق، ص ٣٩.

وفي إطار سعي مجلس النقد والتسليف الحثيث لممارسة دوره الرقابي على المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية، وإرساء أطر تشريعية تلتزم بها المصارف في إدارة مخاطر الائتمان فقد أصدر بهذا الخصوص جملة من القرارات التي تتفق مع ما ورد في الاتفاقيات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية من معايير وإجراءات يتم الالتزام بها من قبل جميع المصارف على مستوى العالم، وقد سبق وأشرنا في المبحث الأول إلى بعض هذه التشريعات، ومن الأهمية بمكان أن نسلط الضوء على أبرز هذه القرارات وما تضمنته والتي تطالها تعديلات من فترة لأخرى بما يتناسب مع معطيات وظروف كل مرحلة ونذكر في هذا الخصوص:

القرار رقم (٩٣/م/ن/ب ٤) لعام ٢٠٠٤ الذي حدّد المعايير الدنيا لإدارة مخاطر الائتمان بما ينسجم والتعليمات التي صدرت عن لجنة بازل عام ٢٠٠٠، والقرار رقم (٩٥/م/ن/ب ٤) لعام ٢٠٠٤ الذي فرض على المصارف ضرورة الاحتفاظ بملفات للتسليفات تحتوي على كافة المعلومات الكمية والنوعية الخاصة بزبائنها، مما يساعد الى حد كبير في تقييم المخاطر الناشئة عن التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهم. حيث ساعد هذان القراران المصارف على وضع الضوابط والأصول السليمة لعملية منح الائتمان وهو يتفق مع المبدأ السابع من مبادئ اتفاقية بازل ٢ الذي نص على ما يلي: بوصفه جزءاً أساسياً من نظام المراقبة يجب القيام بالتقييم المستقل لسياسات وممارسات وإجراءات المصرف المتعلقة بمنح القروض والاستثمارات وتقييم الإجراءات التي يتبّعها لإدارة مخاطر الائتمان والمحافظة الاستثمارية.

كذلك من أهم هذه القرارات القرار رقم (٩٤/م/ن/ب ٤) لعام ٢٠٠٤ وتعديلاته بالقرار رقم (٥٩٧/م/ن/ب ٤) عام ٢٠٠٩ ثم القرار رقم (٦٥٠/م/ن/ب ٤) لعام ٢٠١٠ والقرار (٩٠٢/م/ن/ب ٤) لعام ٢٠١٢ التي ركزت تركيزاً رئيساً على تحديد أسس تصنيف الديون وتكوين المخصصات لدى المصارف العاملة بهدف تطوير هذه الأسس وجعلها أكثر قابلية للتحديد وصولاً إلى قياس أكثر دقة لقيمة محفظة التسهيلات والتمويلات ولحجم المخصصات الواجب تكوينها لمواجهة أي خسائر محتملة أو انخفاض مستقبلي في جودة محفظة التسهيلات الائتمانية. وبالتالي فهي تهدف إلى تحسين إدارة المصارف للمخاطر الائتمانية التي تتحملها (والمأتية من محفظة تسهيلات الائتمانية) من خلال ضمان كفاية المخصصات والاحتياطات اللازمة للتحوط لمواجهة أي خسائر، وتحديد أنواع الضمانات المقبولة لأغراض تخفيض مخاطر الديون وتكوين مخصصات التدني للديون غير المنتجة وآلية المعالجة في حال عدم القدرة على تسهيلها وإضافة المتطلبات الخاصة بإعادة الجدولة وشروطها.

كما يعدّ القرار رقم (٢٥٣/م/ن/ب ٤) تاريخ ٢٤/١/٢٠٠٧ بمثابة دليل إرشادي لقياس كافة أنواع المخاطر المصرفية، وأرفق به مجموعة من النماذج التي تساعد في حساب درجة كفاية الأموال الخاصة وتثقيل الأصول للمساهمة في قياس المخاطر بمختلف أنواعها: المخاطر الائتمانية ومخاطر الموجودات والبنود خارج الميزانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. ويهدف القرار الى الالتزام بمقررات بازل للرقابة المصرفية الخاصة بقياس كفاية رأس المال وتضمينها مخاطر السوق انسجاماً مع مقررات بازل (٢) الصادرة في حزيران ٢٠٠٦ المتعلقة بكفاية الأموال الخاصة للمصارف. حيث ألزم القرار المصارف العاملة في الجمهورية العربية ألا تتدني نسبة الملاءة لديها في أي وقت كان عن ٨% إضافة الى تعريف المخاطر وخاصة مخاطر السوق المحددة والعامة ووضع النماذج الضرورية الخاصة لاحتساب نسبة الملاءة. وجاء أيضاً القرار رقم (٣٨٨) لعام ٢٠٠٨

كإضافة للقرار (٢٥٣) حيث وجه وطلب من المصارف تبويب محفظة التسهيلات الائتمانية لغرض احتساب تنقيل مخاطر الائتمان.

كما أصدر مجلس النقد والتسليف قراره رقم (٧٥١/م/ن/ب/٤) تاريخ ٢٠١١/٧/١٨ المتضمن تعديلاً للقرار رقم (٥٠١/م/ن/ب/٤) تاريخ ٢٠٠٩/٥/١٠ المتعلق بنسب التركزات الائتمانية الناجمة عن توظيفات المصارف العاملة لدى المصارف والمراسلين في الخارج، وقد تضمن التعديل رفع نسبة التركزات الائتمانية للمصرف لدى مجموعته المصرفية (المؤسسة الأم للمصرف والمؤسسات التابعة والزميلة والشقيقة له)، على ألا يتخطى مجموع إيداعات وتوظيفات المصرف وارتباطاته المالية الأخرى الناشئة عن بنود داخل الميزانية مع هذه المجموعة نسبة ١٠٠% من الأموال الخاصة الصافية للمصرف، وعلى ألا يتجاوز مجموع التعاملات داخل وخارج الميزانية غير القابلة للإلغاء مع هذه المجموعة المصرفية نسبة ١٥٠% من الأموال الخاصة الصافية للمصرف. كما جاء القرار رقم (٨٩٩/م/ن/ب/٤) لعام ٢٠١٢ الذي تضمن استمرار العمل بالحدود القصوى للتركيزات الائتمانية مع المجموعة المصرفية والمؤسسات المالية في الخارج المحددة بالقرار رقم (٧٥١/م/ن/ب/٤) تاريخ ٢٠١١/٧/١٨ حتى تاريخ ٢٠١٣/٦/٣٠. كما أكد القرار ضرورة التزام المصارف بمعايير إدارة المخاطر السليمة عند إدارتها لهذه التركزات ضمن حدود النسب المحددة أعلاه، وتقييم الوضع بصورة مستمرة واتخاذ القرارات المناسبة وفقاً لذلك.

قامت الباحثة فيما سبق بتسليط الضوء على كل ما يتعلق بالمخاطر الائتمانية التي تعدّ من أبرز المخاطر التي تتعرض لها الصناعة المصرفية وتتربع على عرش إدارة المخاطر المصرفية مع الإشارة إلى دور مجلس النقد والتسليف في رصد المصارف بسلسلة من القرارات التي تمكنها من إدارة هذه المخاطر إدارة فعّالة والمحافظة على سلامة النظام المصرفي والمالي.

الفصل الثاني: التنويع المعاصر كاستراتيجية ومنهج لمواكبة التطورات في الصناعة المصرفية

شهد الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة الكثير من المستجدات التي طالت جميع دول العالم بفعل العولمة كما ذكرنا سابقاً، وبصفة خاصة العولمة المصرفية التي ألقت بظلالها على أداء وأعمال البنوك، فقد اتخذت أبعاداً ومضامين جديدة جعلت البنوك تتجه إلى ميادين وأنشطة غير مسبقة، وأدت إلى انتقالها من مؤسسات مالية وسيطة تؤدي وظائف تقليدية لتصبح بمثابة مؤسسات استثمارية تقدم منتجات وخدمات متكاملة من أجل تعظيم الفرص وزيادة المكاسب وتدعيم الثقة بها.

وتتقسم انعكاسات العولمة على الجهاز المصرفي إلى:

أ- الانعكاسات الإيجابية: ويتمثل أهمها فيما يلي^١:

- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية.
- تنويع النشاط المصرفي.
- التوسع في عمليات الاندماج المصرفي.
- تحول البنوك إلى بنوك شاملة.
- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- خصخصة البنوك.
- ضرورة الالتزام بمعايير بازل للرقابة المصرفية.

ب- الانعكاسات السلبية: ويتمثل أهمها فيما يلي^٢:

- تزايد مخاطر أنشطة تبييض الأموال.
- تزايد حدوث الأزمات في البنوك.
- إضعاف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية.
- تزايد المخاطر المصرفية.

يحتل الجهاز المصرفي مكانة هامة ورئيسة في اقتصادات الدول؛ فهو بمثابة المحرك لأي نظام اقتصادي، ويلعب دوراً بالغ الأهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة، لاسيما من خلال أدائه لوظيفة الوساطة، وذلك بفضل ما يتوافر لديه من قدرات على تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو المشاريع التنموية. هذا وقد تعاظم دور هذا الجهاز تحت تأثير المستجدات والتطورات العالمية المعاصرة، وتيار الانفتاح على الأسواق النقدية والمالية العالمية، وتدويل الأعمال المصرفية، وظهور مستحدثات مالية ومصرفية جديدة في مجال المشتقات المالية وعقود الخيار وتوريق الديون وغيرها، هذا فضلاً عن تزايد حجم رؤوس الأموال وتزايد الوعي المصرفي وبالتالي زيادة التعامل مع البنوك، الأمر الذي نجم عنه ازدياد فوائض الأموال لدى المصارف

^١ حسين، عبد الرزاق حمد و عباس، علي خضير: العولمة وآثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي في البلدان النامية- الجزائر حالة دراسية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ٨، العدد ٢٤، جامعة تكريت، العراق، ٢٠١٢، ص ١٥٩-١٦٠.
^٢ للمزيد من التفصيل يوصى بالرجوع إلى عبد الحميد، عبد المطلب: العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠١، بتصرف.

والبحث عن مجالات جديدة للتوظيف، والذي ترافق مع زيادة حدة المخاطر التي يتعرض لها هذا القطاع، كما انتشر في كثير من دول العالم موجة التحرر من القيود التي كانت تحول دون ممارسة البنوك لكثير من الأنشطة، كذلك المنافسة من المؤسسات المالية غير المصرفية. وفي ضوء ما سبق من المستجدات والتطورات التي يعيشها الجهاز المصرفي والمالي العالميين برزت فلسفة التنويع في العمل المصرفي انطلاقاً من الرغبة في تقليل المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي وللتغلب على الضغوط التنافسية الحادة التي تتعرض لها المصارف من قبل المؤسسات المالية غير المصرفية، وتعظيم العائد الذي هو هدف استراتيجي تسعى المصارف إلى تحقيقه.

ونجد مما سبق أنّ التنويع أحد الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي وأصبح يتناول مجالات شتى، فلم يعد التنويع بمفهومه التقليدي ينصب على تنويع المحفظة الائتمانية، إنما امتدّ ليشمل هيكل تمويل المصرف واستخدامات الأموال وما إلى ذلك من تنويع في الأنشطة والعمليات المصرفية.

ولعل أبرز ما يترجم هذه الفلسفة والمنهج الحديث في القطاع المصرفي هو التحول نحو الصيرفة الشاملة، هذه الفلسفة الجديدة في العمل المصرفي التي كانت وليدة التطورات والمستجدات على الساحة الاقتصادية العالمية، والتي تعتمد في جوهرها على فلسفة التنويع^١. فالبنوك الشاملة هي تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائماً وراء تنويع مصادر التمويل والتوظيف، وتعبئة أكبر قدر من المدخرات من كافة القطاعات وتوظيف مواردها في أكثر من نشاط، وفي عدة مجالات متنوعة، وتعمل على تقديم الخدمات المتجددة.

وسوف نستعرض في هذا الفصل بدايةً مفهوم التنويع، كما نتطرق إلى النظريات الاقتصادية التي أكدت في جوهرها على أهميته ومزاياه، ثم نسلط الضوء على أنواع المخاطر في إطار هذا المفهوم، بعد ذلك نبحث بشيء من التفصيل سياسات التنويع الحديثة في البنوك التجارية، وأخيراً سننتاول هذه الفلسفة في إطار التوجه نحو الصيرفة الشاملة التي تعزز وتفعل هذا المنهج المعاصر.

^١ زقير، عادل: تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة- دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ٢٠٠٩، ص ١٧.

٢-١ - التّويع وُلِد التطوّرات والمستجّدات المصرفيّة المعاصرة

قبل وقتٍ طويلٍ من تطوير نظريّات التمويل الحديثة عرف الناس قاعدة أساسية من الحكمة هي "لا تضع البيض كلّهُ في سلة واحدة". انطلاقاً من ذلك عُرفت مزايا التّويع بين الناس ودوره في تقليل المخاطر التي يحتمل أن يواجهها المستثمر سواءً كان فرداً أو منشأة، وتختلف الدراسات النظرية والتطبيقية التي تناولت هذا المفهوم فالبعض يذهب إلى دوره في تحسين الأداء وتخفيض المخاطر كما هو الأمر في النظرية الكلاسيكية لماركوفيتز، في حين يذهب آخرون إلى أنّه يخفض قيمة المنشأة لا سيما بالنسبة للتكتلات الكبيرة، فهناك تضارب في الآراء حول أثر هذه الاستراتيجية على المستثمرين.

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى تعريف ومفهوم التّويع، ونوضح ماهيّة هذا المفهوم في الصناعة المصرفيّة، كذلك نسلط الضوء على مجموعة العوامل والأسباب التي دفعت البنوك إلى التوجه وانتهاج هذه الفلسفة في الوقت المعاصر، وختاماً سنتناول المخاطر المصرفيّة في إطار مفهوم التّويع.

٢-١-١ - مفهوم التّويع

لا يوجد توافق في الآراء حول المعنى الدقيق لمفهوم التّويع بين الباحثين، فالتّويع بمفهومه العام يختلف عن التّويع في إطار الصناعة المصرفيّة. وإن لهذا المفهوم معانٍ مختلفة ومتعدّدة وفقاً لاختلاف اهتمامات الباحثين، وبالتالي تظهر الحاجة لوجود تعريفٍ شاملٍ يكون صالحاً نظرياً وقابلاً للتطبيق إدارياً.

يشير التّويع في إطار منشآت الأعمال عامّةً إلى زيادة الشركة لعدد خطوط الأعمال التي تقوم بتشغيلها سواءً كانت هذه الخطوط مرتبطة بعملها الرئيس أم لا^١. ويذهب آخرون إلى أنّ التّويع هو الخروج المميز عن القاعدة الحالية لعمليات الشركة إلى خط منفصل من الأعمال إما عن طريق الشراء أو التوسع. وتعدّ الشركة متنوعة عندما تعمل في نشاطين أو أكثر من أنشطة العمليات أو تعمل في مكان واحد أو أكثر^٢.

واستناداً إلى مفهوم المحفظة يُقصد بالتّويع توزيع الأموال المستثمرة على أنواع مختلفة من الأصول الماليّة بغرض تخفيض مخاطر الاستثمار^٣. حيث يكمن هدف إدارة المحفظة في تحقيق التوازن بين الخطر والعائد^٤، كذلك يُعرّف التّويع على أنّه إمساك أو اختيار تشكيلة من الموجودات بهدف تقليل درجة المخاطرة إلى أدنى مستوى لها دون التضحية بعنصر المردودية^٥.

^١ Penrose, E. T. & Pitelis, C. (2009) The Theory of the Growth of the Firm, 4th Edition, Oxford University Press, United Kingdom, p.109.

^٢ Kamp, A., Pfingsten, A. & Porath, D. (2005) Do Banks Diversify Loan Portfolios? A Tentative Answer Based on Individual Bank Loan Portfolios, Deutsche Bundesbank, Discussion Paper Series 2: Banking and Financial Studies No 03/2005, p. 1.

^٣ بخالد، عائشة : التّويع كأداة لتدنية المخاطر غير النظامية في حافظة الأوراق الماليّة- دراسة حالة سوق دبي المالي لسنة ٢٠٠٧، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ٢٠١٠، ص ٧٩.

^٤ بن موسى، كمال: المحفظة الاستثمارية - تكوينها ومخاطرها، مجلة الباحث، العدد الثالث، جامعة ورقلة، الجزائر، ٢٠٠٥، ص ٣٧.
^٥ أحمد حميد الموسوي، سعدي: تقييم أداء محفظة الأسهم وفق مقياس M2 ودوره في اختيار المحفظة الاستثمارية الكفوة- دراسة تطبيقية تحليلية في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق الماليّة، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد ٢٤، جامعة كربلاء، العراق، ٢٠١٠، ص ٦.

في حين عرّف بعض الباحثين التّويع من حيث عدد المنتجات والخدمات والأسواق، وذهب البعض الآخر إلى تعريف التّويع من حيث الوسائل والأساليب التي تُمكن المنظمات من تحقيق النمو والحدّ عامّة من المخاطر.

وعلى الرغم من أنّ مفهوم التّويع تمّ تعريفه بوضوح في أدبيات الإدارة الاستراتيجية، إلا أنّ المعنى الصحيح للتّويع في المصارف ما يزال غير واضح ويشوبه الكثير من الغموض. إذ يمكن أن يفهم التّويع بأنّه تفصيل مختلف العناصر التي تشكل عمليّات وأصول وخصوم المصارف التجارية، أو خليط من الأنشطة ومصادر الدخل والأصول والخصوم في العمليات المصرفيّة¹. كذلك فإنّ تنويع المحفظة في المصرف يشمل توزيع حسابات الائتمان، والودائع بين طيف واسع من العملاء، وتضم حسابات الأعمال الصغيرة والكبيرة، وصناعات مختلفة، وتنويع مصادر الدخل والضمانات².

ويمكن القول أنّه في القطاع المصرفي يتمّ التّويع وظيفياً من خلال الجمع بين مجموعة الأنشطة التجارية وتداول الأوراق الماليّة، والتأمين وغيرها من الخدمات الماليّة، أو تشكيل كتلّ من عدة بنوك على هيئة شركة مصرفيّة قابضة أو مجموعة مصرفيّة، وقد عرّف Ebrahim and Hasan عام ٢٠٠٨ التّويع المصرفيّ بأنّه التوسع في تقديم الخدمات والمنتجات الماليّة الجديدة إلى جانب أنشطة الوساطة التقليديّة³.

وفي عرض لمنافع ومزايا قانون (Glass-Steagall Act)* الصادر عام ١٩٣٣ عرّف (Christian and pace) عام ١٩٩٤ التّويع بأنّه التوسع في الأنشطة المسموحة للبنوك في العمليات المصرفيّة غير التقليديّة. وقد تمّ التأكيد على هذا التعريف من قبل Tabarrok عام ١٩٩٨ في عرضه لتوصيات القانون (Glass-Steagall Act) الذي كان يدعو للفصل بين الأنشطة المصرفيّة التجارية والأنشطة المصرفيّة الاستثمارية.

كما يتضمن هذا المفهوم أن تتسم المحفظة الائتمانيّة بدرجة كبيرة من التّويع وعدم تركّز الائتمان في قطاعات معيّنة أو لدى عملاء معينين، ويمكن تطبيق هذا التّويع من خلال وضع حد أقصى للائتمان لكل نشاط أو عميل، والدخول في أسواق مصرفيّة جديدة⁴.

في ضوء ما سبق تجد الباحثة أنّ التّويع المصرفيّ ما هو إلا كتلّ من الأنشطة المختلفة، ومصادر الدخل، والأصول والخصوم في العمليات المصرفيّة موزعة جغرافياً، وتقديم سلسلة من الخدمات المصرفيّة التقليديّة وغير التقليديّة، ويهدف التّويع إلى توزيع المخاطر التي قد يواجهها البنك والتقليل من فرص تحققها جميعاً في وقت واحد، وبالتالي توفير درجات أكبر من الأمان للبنك.

¹ Mulwa, J. M., Tarus, D. K. & Kosgei, D.(2015) Commercial Bank Diversification: A Theoretical Survey, International Journal of Research in Management and Business Studies, Vol.2, Issue 1, Jan-Mar.2015, p. 45.

² Rose, P. S.& Hudgins, S. C.(2005) Bank Management & Financial Services, 6th Edition, McGraw-Hill, New York, USA, p. 487.

³ Ebrahim A. & Hasan I. (2008) The Value Relevance of Product Diversification in Commercial Banks, Review of Accounting and Finance, Vol. 7(1), Emerald Group Publishing Limited, pp. 24-37.

* يعرف أيضاً باسم قانون المصارف صدر من قبل الكونغرس في عام ١٩٣٣ كاستجابة طارئة لفشل ما يقارب ٥٠٠٠ بنك خلال فترة الكساد الكبير، ويحظر هذا القانون البنوك التجارية من الانخراط في العمل الاستثماري.

⁴ شاهين، علي عبد الله أحمد: مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين- دراسة تحليلية تطبيقية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، نيسان، ٢٠١٠، ص ١٥.

إنّ فلسفة التّويع على درجة عالية من الأهميّة بالنسبة للمصارف خاصّة دون جميع منشآت الأعمال بسبب طبيعة نشاطها ودور الوساطة الماليّة الذي تقوم به. إذ إنّ المخاطرة جزء لا يتجزأ من نشاط أيّ مؤسسة مصرفيّة، وبالتالي فإنّ التّويع وعدم التركيز لدرء المخاطر في مثل هذه المنشآت يعتبر جانباً مهماً. كذلك فإنّ المؤسسات الماليّة والمصرفيّة وتحت تأثير الأنظمة والقوانين التي تحكم عملها توجه استراتيجياتها نحو التركيز أو التّويع في محافظها، على سبيل المثال متطلبات رأس المال التي فرضتها لجنة بازل للرقابة المصرفيّة تستند إلى أوزان محددة سلفاً لمختلف فئات الأصول الأمر الذي يشوّه قراراتها بشأن تنويع محافظها. علاوة على ذلك فإنّ كل مصدر من مصادر التمويل التي يلجأ إليها المصرف ينطوي على نوع معين ودرجة مختلفة من قواعد السوق¹.

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ أن جوهر التّويع يكمن في تقليل المخاطر، ولذلك يمكن تعريفه أيضاً على أنّه استراتيجية تهدف لتخفيض الخطر دون التضحية بالعائد من خلال الاستثمار في عدّة أصول ومجالات وأنشطة ذات خصائص مختلفة. وترجع أسباب توجه البنوك إلى هذه الفلسفة مؤخراً إلى جملة من العوامل والأسباب سوف نتطرق إليها فيما يلي.

٢-١-٢ - أسباب توجّه البنوك إلى التّويع بمفهومه المعاصر

إنّ التطوّر التكنولوجي الهائل في الصّناعة المصرفيّة على مستوى العالم، والضغوطات في الاقتصاد الكليّ أدّى إلى تحرير القطاع المصرفيّ ورفع القيود التي كانت مفروضة عليه مع بداية التسعينات. وكانت هناك جملة من التطورات المتسارعة منها ما كان إيجابياً ومنها ما ترك آثاراً سلبية، وقد أثارت هذه التطورات موجة هائلة من التنوع في القطاع المصرفيّ في جميع أنحاء العالم.

ونستشهد على ذلك من التوجه المصرفيّ الثاني عام ١٩٨٩ الذي سمح للبنوك الأوروبيّة بالقيام بالتّويع الوظيفي فيما بين الأنشطة مثل الأعمال المصرفيّة التجاريّة، والخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، والتأمين والخدمات الماليّة الأخرى. وفي الولايات المتحدة سمح قانون Gramm-Leach-Bliley عام ١٩٩٩ والذي يعرف أيضاً بقانون تحديث الخدمات الماليّة للبنوك بالتوسع توسعاً أكبر في الأنشطة المصرفيّة من غير الفوائد، وقد رأى آخرون أنّ هذا التوجه جاء ردّاً على الضغوط التنافسيّة من المؤسسات الماليّة غير المصرفيّة التي دخلت السوق نتيجة للتحرير في الصناعة المصرفيّة^٢.

لكن هذه الفرضيّة التي تعتبر أنّ التّويع جاء استجابة لهذه التطورات ليست كافية، ويؤكد العديد من الاقتصاديين أن هذه الفلسفة من الناحية النظرية قد أشارت إليها العديد من النظريات الاقتصاديّة وهو ما سنناقشه بشيء من التفصيل في المبحث التالي.

إذ يضاف إلى ما سبق جملة من العوامل والمؤثرات الأخرى تتمثل في تيار الانفتاح على الأسواق النقدية والماليّة العالمية وتدويل الأعمال المصرفيّة وظهور مستحدثات ماليّة ومصرفية جديدة في مجال المشتقات

¹ D'Souza, C. & Lai, A.(2004) Does Diversification Improve Bank Efficiency? The Evolving Financial System and Public Policy : Proceedings of a Conference held by the Bank of Canada, Ottawa, Ontario, Bank of Canada, December, p. 106.

² Baele, L., De Jonghe, O.& Vennet, R. V.(2007) Does the Stock Market Value Bank Diversification? Journal of Banking & Finance 31(7), p. 2000.

المالية وعقود الخيار وتوريق الديون وغيرها هذا فضلاً عن تزايد حجم رؤوس الأموال وتزايد الوعي المصرفي وبالتالي تزايد التعامل مع البنوك الأمر الذي نجم عنه ازدياد فوائض الأموال لدى المصارف والبحث عن مجالات جديدة للتوظيف وتحقيق العوائد.

ويشير البعض إلى أنّ مزايا التنويع كثيرة للبنوك يأتي في مقدمتها الاستفادة من اقتصاديات الحجم والنطاق، والزيادة المحتملة في قيمة الامتياز للبنوك^{*}، وتنويع مصادر الدخل الأمر الذي قد ينجم عنه في المحصلة بنوك أكثر استقراراً، مع أنّ الأدلة التجريبية تقدم وجهات نظر متضاربة في هذا الصدد وتذهب إلى احتمال أن تكون آثاره سلبية على المصارف.

وتجدر الإشارة إلى أنّ مزايا التنويع أكبر وأكثر وضوحاً في البنوك الكبيرة؛ لأنها أكثر قدرة على تقديم تشكيلة واسعة من الخدمات والمنتجات المصرفية، الأمر الذي يعزّز من أرباحها نسبة إلى اقتصاديات الحجم، في حين أنّ البنوك الصغيرة يمكن أن تستفيد من التنويع فقط إذا كانت حصة الدخل من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل منخفضة نسبياً^٢.

٢-١-٣- أنواع المخاطر في إطار مفهوم التنويع

سبق وأن تطرقنا في الفصل السابق إلى أبرز أنواع المخاطر التي تواجهها الصناعة المصرفية، وأوردنا تصنيفاً لها استناداً إلى فرصة تحقيق أرباح منها إلى مخاطر مالية ومخاطر عمليات، ولكن في إطار مفهوم التنويع يذهب الباحثون إلى إمكانية تصنيف المخاطر إلى نوعين رئيسيين: المخاطر القابلة للتنويع والمخاطر غير القابلة للتنويع^٣.

١. المخاطر القابلة للتنويع:

وتسمى أيضاً المخاطر غير النظامية أو المخاطر الاستثنائية أو المخاطر الخاصة، وهي المخاطر التي تنشأ بسبب ظروف تتعلق بالوحدة الاقتصادية أو شركات الأعمال مثل مخاطر الصناعة (كالنقص الحاصل في المواد الخام واكتشاف تطورات جديدة) أو الأخطاء الإدارية، وهذا النوع من المخاطر يمكن التخلص أو التقليل منها من خلال التنويع بما يضمن تخفيفها واستقرار العوائد، وبالتالي فهي أقل مدعاة للقلق بالنسبة للمستثمرين^٤.

٢. المخاطر غير القابلة للتنويع:

وتسمى أيضاً المخاطر النظامية أو المخاطر العامة أو مخاطر السوق والتي تنشأ من خلال الظروف الاقتصادية العامة، ولا يمكن تجنبها من خلال عمليات التنويع وتضم هذه المخاطر (دورة الأعمال والأنشطة،

* يمكن أن نعرف قيمة الامتياز بأنها القيمة الحالية للأرباح المستقبلية التي يتوقع أن تحققها المنشأة ككيان مستمر.

¹ Doumpo, M., Gaganis, C. & Pasiouras, F.(2013) Bank Diversification and Overall Financial Strength: International Evidence Around the Crisis, Financial Engineering Laboratory, Technical University of Crete, Working Paper 2013.03, November, p. 2.

² Nguyen, T. C., Vinh Vo, D. & Nguyen, V. C. (2015) Risk and Income Diversification in the Vietnamese Banking System, Journal of Applied Finance & Banking, Vol. 5, No. 1, p. 99.

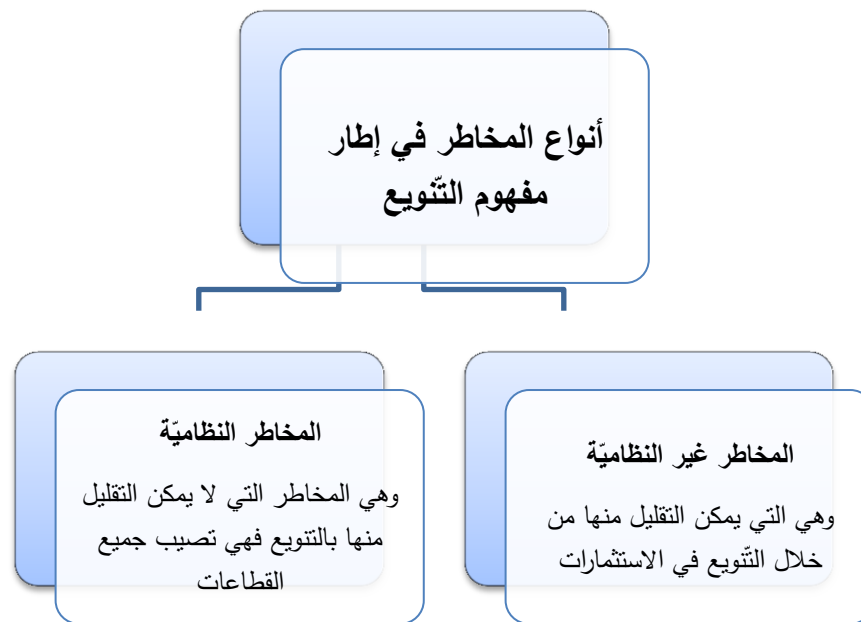
³ Brigham, E. F. & Ehrhardt, M. C. (2005) Financial Management :Theory and Practice, 11th Edition, Mason, Ohio : Thomson South-Western, The Harcourt College Publishers series in finance, USA, p 127.

⁴ Joseph, C. (2006) Credit Risk Analysis: A Tryst with Strategic Prudence, 1st Edition, Tata McGraw-Hill Education, New Delhi, India, pp. 249&250.

والتضخم، والتغيرات في معدلات الفائدة، والكساد الاقتصادي، وتغيّر أسعار صرف العملات الأجنبية، والتغير في أذواق المستهلكين، والتغيرات التكنولوجية... إلخ¹، والحقيقة إنّ هذا النوع من المخاطر يمكن التخفيف منه من خلال التنويع الدولي وليس القطاعي، ويتضمّن هذا النوع من التنويع الكثير من المحددات للدخول فيه فهناك بعض الدول تضع قيوداً على المستثمرين من أفراد ومصارف للاستثمار خارج الحدود.

نجد مما سبق أنّ التصنيف السابق استند استناداً رئيساً إلى فلسفة التنويع التي باتت مفهوماً لصيقاً بأيّ استثمار سواء كان المستثمر فرداً أو منشأة أو مؤسسة مالية أو مصرفية، وإحدى الاستراتيجيات الأساسية في إدارة مخاطر الاستثمار.

الشكل ١-٢-١ أنواع المخاطر في إطار مفهوم التنويع



الشكل من إعداد الباحثة

وبعد أن تطرّقنا إلى مفهوم التنويع وتعريفه في الصناعة المصرفية، وأسباب توجّه البنوك نحو هذا المنهج، وأنواع المخاطر وفقاً لهذا المفهوم، لا بدّ من تسليط الضوء على أهمية هذه الفلسفة ومناهج تطبيقها في المبحث التالي.

¹ Bodie, Z., Kane, A. & Marcus, A. J. (2005) Investments, 6th Edition, McGraw-Hill Higher Education, USA, p. 224.

٢-٢ - أهمية التنويع من منظور النظريات الاقتصادية ومناهج تطبيقه

يذهب الكثير من المحللين الاقتصاديين إلى أنّ المدخل النظري للتنويع يستند إلى مجموعة من النظريات الاقتصادية، فهو نابع من تحقيق قوة ومكانة راسخة في السوق وفقاً لنظرية قوة السوق، واستغلال حزم الموارد لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة على النحو الذي اقترحه نظرية الموارد، أو متابعة المصالح الذاتية الإدارية المفترضة في نظرية الوكالة^١.

في هذا المبحث سوف نتناول بشيء من التفصيل النظريات الاقتصادية المختلفة التي أشارت إلى أهمية هذه الفلسفة في منشآت الأعمال المختلفة، والأمر ينطبق على المؤسسات المالية والمصرفية، كما سنتناول المناهج المختلفة للتنويع.

٢-٢-١ - النظريات التي تدعو إلى التوجه نحو فلسفة التنويع

هناك ثلاث نظريات تناولت مفهوم التنويع وهي:

- نظرية قوة السوق.
- نظرية الوكالة.
- نظرية الموارد.

أولاً- نظرية قوة السوق:

يعود أساس ومبدأ قوة السوق إلى (Porter) الذي ذهب إلى أن ترسيخ وإثبات مكانة المنشأة في بيئتها يتم من خلال مجموعة من الاستراتيجيات التي تجعل للمنشأة مكانة متميزة بين المنافسين، وإنّ إحدى هذه الاستراتيجيات للتغلب على المنافسة وفقاً لـ (Barney) هي التنويع، والتي تتيح للمنشآت بناء قوة لها في السوق وتمكنها من الوصول إلى قوى تكتلية^٢.

إن دخول أسواق أخرى عن طريق التنويع يجعل المنشآت قادرة على اكتساب قوة تنافسية فيها ليس بسبب مكانتها المحددة في تلك الأسواق وإنما بسبب مكانتها في أسواق أخرى. ويؤكد آخرون أنه حتى تتمكن المنشأة من تحقيق قوة تكتلية في عدة أسواق لا بدّ لها بدايةً أن تمتلك قوة ومكانة راسخة في سوقها الأساسي. إنّ هذه القوة تتيح للشركة دخول أسواق جديدة من خلال استراتيجيات هجومية مدعومة بموقعها، ومواردها وقوتها في سوقها الحالي.

ويذهب البعض^٣ إلى أنّ هناك ثلاث وسائل تستطيع المنشأة من خلالها اكتساب قوة في السوق من خلال التنويع، أولها الدعم المتبادل من خلال استخدام الأرباح المحققة في سوق ما لدعم التسعير النهمي (المرتفع) في سوق آخر، بالإضافة إلى التحمل المشترك للمنافسة الصارمة بين المتنافسين بمعنى آخر تصبح

¹ Klein, P.G.(1999) Notes on Corporate Diversification, Finance 9130, University of Georgia, July, p.2.

² Barney, J. (1991) Firm Resources and Sustained Competitive Advantage, Journal of Management, Vol. 17(1), p. 105.

³ Montgomery, C. A. (1994) Corporate Diversification, The Journal of Economic Perspectives, Vol. 8. No.3, p. 165.

قدرته على مواجهة المنافسة أكبر نتيجة لتعدد الأسواق والمجالات، والشراء المتبادل بين الوحدات لشركة متعددة الأعمال والتي تمنع دخول المنافسين الصغار، وهذا ما أكده آخرون بأن الشركات التي تمتلك قوة سوقية تستطيع بسهولة التحكم بأسعار السوق من خلال منح الخصومات، والإعانات المتبادلة، والقيام بالشراء والبيع المتبادل كأدوات لمنع المنافسين المحتملين من دخول الصناعة. تستطيع الشركات بهذه الطريقة التغلب على المنافسة وبالتالي تحقيق أرباح أعلى من معدل الربح المحقق في السوق.

تجد الباحثة في ضوء ما سبق أن نظرية قوة السوق أكدت على أن التنويع أداة لتعزيز الأداء المالي وربحية الشركة، وتحقيق ميزة تنافسية.

ثانياً - نظرية الوكالة:

تفترض هذه النظرية أن الفصل بين المالك والمديرين في شركة ما أو ما يسمى بالوكالة يخلق تبايناً في المصالح، والذي يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة تكاليف الوكالة. ويمكن أن نعرف تكاليف الوكالة بأنها تكاليف داخلية تنجم عن غياب الشفافية وعدم تماثل المعلومات، وتضارب المصالح بين المالك والوكلاء أو العاملين لحساب أصحاب المنشأة. إن هذه التكاليف في المجمل عبارة عن مجموع تكلفة تحفيز الوكيل وتكاليف الرقابة على الوكلاء للحد من تضارب المصالح والأنشطة التي يمارسونها والتي يمكن ألا تكون في صالح المنشأة، بالإضافة إلى تكلفة التعهد التي يتكبدها المالك لضمان عدم قيام المدراء باتخاذ إجراءات تصب في مصالحهم وتضر بمصالح المساهمين وأصحاب المنشأة، فضلاً عن تناقص الثروة والخسائر في رأس المال المستثمر والناجمة عن الممارسات الخاطئة للإدارة والتي قد تحدث كنتيجة لتضارب المصالح بين قرارات الوكلاء وقرارات تعظيم الثروة من قبل الملاك¹.

قد يقوم المدراء غالباً بتوزيع وتوظيف أصول الشركة بما يتناسب مع مصالحهم الشخصية بدلاً من مصالح حملة الأسهم، وإن مثل هذه المشاكل قد تتفاقم عادةً بسبب الاختلافات في تفضيل الخطر بين الوكلاء والملاك، إذ إنه غالباً ما يولي المساهمون اهتماماً أكبر للمخاطر المنتظمة في حين أن المدراء أكثر اهتماماً بالمخاطر غير المنتظمة، وهذه الصراعات تبدو أكثر وضوحاً في الشركات ذات التدفقات النقدية الحرة الكبيرة؛ وذلك لأن المدراء سوف يختارون استثمار التدفقات النقدية الفائضة لزيادة الأرباح وليس لزيادة المدفوعات النقدية لحملة الأسهم.

وعادةً ما تكون استراتيجية التنويع وسيلة مريحة ومناسبة لهذا السلوك الإداري، إذ إن المدراء الذين لديهم تدفقات نقدية حرة* أي ارتفاع في نسبة النقدية عن تلك المستثمرة في مشاريع مربحة، من المرجح أن يتحملوا تبعات تدمير قيمة المنشأة أو ألا ينطوي التنويع سوى على مزايا قليلة ومحدودة بهدف تنمية حجم الأعمال وبالتالي تدعيم وترسيخ مراكزهم الإدارية أو لتقليل المخاطر الكلية للمنشأة والذي يفيد مواقفهم

¹ Jensen, C. M. & Meckling, H. W. (1976) Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure, Journal of Financial Economics, Vol. 3, p. 308.

* التدفقات النقدية الحرة هي تلك التدفقات التي تتجاوز تلك المطلوبة لتمويل جميع المشاريع التي صافي القيمة الحالية لها إيجابية بعد خصم تكاليفها هذه الأخيرة من تكلفة رأس المال المرتبطة بها، وينشأ تضارب المصالح بين المالك والمديرين من رغبة المالك في الاحتفاظ بهذه النقدية ودفع المديرين إلى التخلي عن استثمارها بأقل من تكلفة رأس المال أو هدرها على عدم كفاءة المنظمة في الوقت الذي يجد فيه المدراء أن استثمارها سوف يعود على المنشأة بالإيجاب من خلال تنمية أعمالها وتوسعها حتى لو كانت الربح المتوقع أقل من المرغوب به.

الشخصية^١. إنَّ عواقب هذه القرارات يضع حداً لتكاليف الوكالة التي يمكن اعتبارها بمثابة علاوات إدارية تهدف إلى تقليل المخاطر المرتبطة برأس المال البشري والإداري الناتجة عن القرارات المتخذة^٢. بعبارة أخرى فإن نظرية الوكالة تؤكد أيضاً المزايا المحققة للمدراء على حساب أصحاب الأسهم نتيجة لقرارات المدراء. وفقاً لذلك فإنَّ وجهة النظر لهذه النظرية تشرح لماذا يسعى المدراء إلى التتويج في أعمال المنشأة، كما تتوقع أثراً سلبياً للتتويج على أداء المنشأة.

ثالثاً - نظرية الموارد:

تقوم هذه النظرية على افتراض أنَّ الشركات تأخذ على عاتقها بذل جهود إدارية مدروسة لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة، وتتنظر إلى الشركات بوصفها مجموعة من الموارد، وأوّل من طرح هذا المفهوم Edith Penrose عام ١٩٥٩ في كتابه (نظرية نمو الشركة)، وتم تطويره من خلال Robin عام ١٩٧٣ في بحثه (توسع الشركات). لقد كانت نظرية Penrose الشرارة الأولى لانطلاق نظرية الموارد، والتي أصبحت فيما بعد إحدى أهمّ المناهج السائدة في تحليل الميزة التنافسية المستدامة^٣.

يقدم هذا المنهج إطاراً للظروف التي يمكن لموارد الشركة أن تحقق بتوافرها عوائد أعلى على المدى الطويل باستخدام القوى الخمس التنافسية التي أوردها Porter*، وتفسّر هذه النظرية توجه الشركات نحو التتويج نتيجة وجود طاقة إنتاجية فائضة في عوامل الإنتاج أو موارد غير مستغلة يمكن استثمارها لتحقيق عوائد إضافية. كما ترى بأنَّ العوائد المتحققة للمنشأة من مورد ما إنّما تتحقق بتصور وجود عوائد معينة بالنسبة للخصوم أو المنافسين ناجمة عن امتلاك هذا المورد من قبل طرف ما، حيث إنّ مالكي هذا المورد يمكنهم الوصول إلى ميزة تنافسية مستدامة بالنسبة للملاك الآخرين والأطراف الخارجية، ذلك لأنَّ امتلاك المورد من طرف واحد يؤثر سلباً على التكاليف و/أو الإيرادات للمشتريين لاحقاً.

في مثل هذه الحالة يمكن القول بأنَّ مالك المورد يتمتع بمركز قوة أو حماية إثر امتلاك هذا المورد أو ما يسمى بميزة المحرك الأول والتي تعتبر بمثابة عائق في وجه المنافسين الذين لا يمتلكون هذا المورد. ولكن يجب في المقابل التأكيد على أنَّ امتلاك هذا المورد لا يعني التمتع بميزة تنافسية مستدامة أو احتمال الحصول على عوائد عالية إذ إنّ ذلك مرهون بكيفية توظيفه وكفاءة استخدامه كما هو الأمر في حواجز أو عوائق دخول السوق المنصوص عليها في نموذج بورتر والتي هي بمثابة عوامل قوة بالنسبة للمنشأة فيما لو أحسنت إدارتها واستغلالها بشكل يمكنها من السيطرة على السوق ومواجهة المنافسة.

¹ Jensen, C. M. (1986) Agency Costs of Free Cash Flow: Corporate Finance and Takeovers, American Economic Review, Vol. 76 (2), pp. 323-329.

² Amihud, Y. & Lev, B. (1981) Risk Reduction as a Managerial Motive for Conglomerate Mergers, Bell Journal of Economics, vol. 12, issue 2, p. 606.

³ Teece, D. J., Pisano G. & Shuen, A. (1997) Dynamic Capabilities and Strategic Management, Strategic Management Journal, Vol. 18(7), p. 511.

* القوى التنافسية الخمس لبورتر هي إطار تحليلي يستخدم في تقييم استراتيجيات الأعمال والأسواق، ويمكن استخدام هذا الإطار كأداة تحليل للمميزات التنافسية والعلاقة المتبادلة مع السوق، وهذه الأداة تقارن محيط العمل أو بيئة العمل الداخلية مع البيئة الخارجية على نطاقها الأوسع، وتشمل هذه القوى : تهديد المنتجات البديلة، والتهديد من دخول منافسين جدد، وحدة المنافسة من الخصوم، والقوة التفاوضية للموردين، والقوة التفاوضية للعملاء.

إنّ هذه النظرية لا تقدم فقط إطاراً لتحسين الأداء المالي للشركة وحسن استغلال مواردها إنّما تقترح أيضاً أن تقوم المنشأة باتّباع استراتيجية التنويع في أعمالها بالاستفادة من الموارد والطاقة الإنتاجية المتاحة في دخول أسواق جديدة أو ما أسماه Wernerfelt استراتيجية الدخول المتتابعة. أي إنّ ميزة امتلاك مورد معيّن لا تكمن فقط في جعله عاملاً لمواجهة المنافسة وعائقاً أمام تقدّم المنافسين في نفس القطاع، إنّما أيضاً يدعم التوجه نحو تنويع أعمال الشركة في القطاعات ذات الصلة، والذي يوفرّ مزايا ووفراً في التكاليف للمنشأة. ولكن يؤكد Barney أنّ هذا التنويع يجب أن يستند على قدرة الموارد المتاحة على خلق وفورات الحجم من خلال الأنشطة والعمليات المتبادلة وتحريك الكفاءات الأساسية كمصدر وعامل في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة.

إنّ جوهر هذه النظرية هو توفير استراتيجية عمل ليكون أي مشروع تجاري أساساً لشركة متعددة الأعمال، والتأكيد على قدرة الشركة على استغلال التضافر المحتمل بين الموارد لتحقيق أداء عالٍ، ولذلك فإنّ التنويع المحتمل من وجهة نظر هذه النظرية يركز على تجميع الموارد المتاحة وتبادل الكفاءات عبر خطوط الأعمال المختلفة التي تمارس فيها المنشأة نشاطها لتعزيز أدائها من خلال إما تخفيض التكاليف أو طرد المنافسين من السوق¹. إنّ استغلال هذا التآزر المحتمل والمتوقع من تقاسم المهام، والموارد، والكفاءات عن طريق التنويع يؤدي إلى توليد ميزة تنافسية مستدامة، وبالتالي تحقيق الربحية التي تسعى جميع المنشآت إلى تحقيقها من خلال خفض التكاليف، وفي هذا السياق تتوقع هذه النظرية أثراً إيجابياً للتنويع على الأداء المالي للمنشأة.

في ضوء ما سبق تجد الباحثة أن فلسفة التنويع لم تعد مجرد استراتيجية لتقليل المخاطر فقط، إنّما باتت ضرورة تفرضها معطيات مختلفة وتؤكد على أهميتها الأبحاث والنظريات الاقتصادية المختلفة، وفي المقابل هناك عدة مناهج للتنويع وهو ما سوف نتناوله فيما يأتي.

٢-٢-٢ - مناهج التنويع

لا بدّ من الإشارة إلى أنّ التنويع في حدّ ذاته لا يمثل طوق النجاة للمستثمر، إذ إنّّه يجب أن يبنى على أسس ومبادئ علمية مدروسة وهو ما يعرف بـ(التنويع الكفاء)، لا أن يكون تنويعاً جزافياً أو عشوائياً قد يُضيع على المستثمر مكاسب كان من الممكن تحقيقها لو أحسن اختيار المجالات التي يقوم بتنويع استثماراته فيها. وفي هذا الصدد نميّر بين منهجين للتنويع:

١. التنويع البسيط أو التنويع الساذج.
٢. تنويع ماركويتز (التنويع الكفاء).

وفيما يلي نُبيّن الفرق بين كلّ من هذين المنهجين.

¹ Porter, M. (1980) Competitive Strategy: Techniques for Analyzing Industries and Competitors, Free Press, New York, USA.

١. التنويع البسيط أو التنويع الساذج

يقوم أسلوب التنويع الساذج على فكرة أساسية وهي أنه كلما زاد تنويع الاستثمارات التي تتضمنها المحفظة كلما انخفضت المخاطر التي يتعرض لها العائد. وتشير دراسة قام بها Evans & Archer عام ١٩٦٨ إلى أنّ أسلوب التنويع الساذج يضمن التخلص من الجانب الأكبر من المخاطر غير المنتظمة، وذلك إذا اشتملت المحفظة على استثمارات مختارة عشوائياً يتراوح عددها ما بين ١٠ إلى ١٥ نوع من الاستثمارات، بينما لا يسهم على الإطلاق في تخفيض المخاطر المنتظمة^١.

٢. تنويع ماركويتز (التنويع الكفاء)

يقوم أسلوب ماركويتز على مبدأ الاختيار الدقيق للاستثمارات والأصول التي يسعى المستثمر لتوظيف أمواله فيها وليس بشكل عشوائي كما هو الحال في أسلوب التنويع الساذج، وذلك بمراعاة معامل الارتباط بين العوائد المتولدة عنها. وقد أوضح هاري ماركويتز الاقتصادي الأمريكي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد في "نظرية المحفظة الحديثة" أنه عندما تكون هناك علاقة طردية بين عوائد الاستثمارات التي تتكون منها المحفظة فإن المخاطر التي تتعرض لها أكبر مما لو كانت تلك العوائد مستقلة (لا يوجد ارتباط بينها) أو توجد بينها علاقة عكسية. كما استنتج أنه كلما انخفض معامل الارتباط بين عوائد الاستثمارات الفردية انخفضت المخاطر التي يتعرض لها عائد المحفظة.

وتعدّ هذه النظرية الصيغة الرياضية الأولى التي تناولت مفهوم التنويع في الاستثمار، وأوضح ماركويتز من خلالها أنه ليس المهم بالنسبة للمستثمر هو الخطر المرتبط بأصل ما، وإنما نسبة مساهمة مخاطرة هذا الأصل في المخاطرة الكلية للمحفظة، وشكلت الأساس الأول الذي مهد فيما بعد لظهور نماذج أخرى مثل نموذج شارب وغيره. وبناء عليه نجد أنّ ماركويتز ركز اهتمامه على اختيار توليفة الأصول المثلى بدلاً من الاختيار العشوائي للاستثمارات، وبذلك كانت نظرية ماركويتز إنجازاً مهماً والشرارة الأولى لإدخال مفهوم التنويع المدروس في مجال الاستثمار.

مما سبق نتبين أنّ التنويع أو توزيع الأموال المستثمرة على أصول مختلفة يقلل من المخاطر التي يتعرض لها المستثمر سواء كان تنويعاً ساذجاً أو كفوئاً، إذ إنّ المحفظة التي تضمّ عدداً كافياً من الأصول تكون مخاطرتها الكلية أقل من مخاطرة حيازة أصل واحد لذلك لا بدّ من أخذه بعين الاعتبار من قبل المؤسسات المالية والمصرفية في عملياتها الاستثمارية، وفي المبحث التالي سوف نلقي الضوء على أبرز سياسات التنويع التي يمكن أن تنتهجها المصارف.

^١ هندي، منير ابراهيم: إدارة المنشآت المالية وأسواق المال، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٦، ص ٢١٠.

^٢ Markowitz, H. (1952) Portfolio Selection, The Journal of Finance , Vol.7, No.1, March, pp. 77-91.

٢-٣- سياسات التنويع الحديثة في المصارف التجارية

يرى العديد من الباحثين أنّ هناك شكلين أساسيين للتنويع في المصارف هما: تنويع المحافظ، والتنويع الجغرافي:

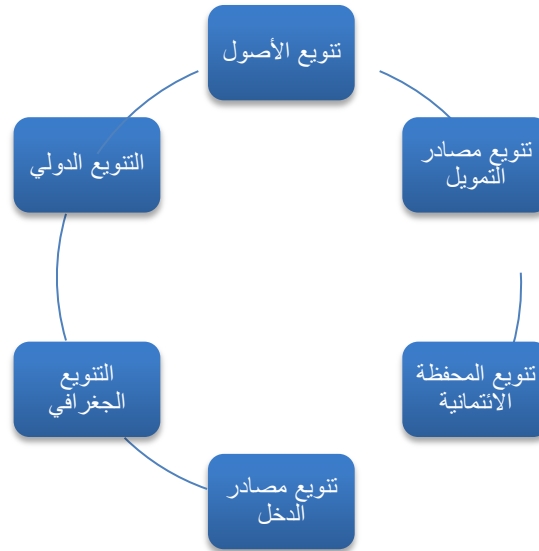
- أ- تنويع المحافظ: يعني تحقيق الانتشار في القروض والودائع بين قاعدة عريضة من العملاء بما في ذلك التنويع القطاعي حسب حجم العميل، وشرائحه، ودخوله وضماناته. إنّ مثل هذا التنويع يحقق درجة من التوازن بين شرائح العملاء، بحيث إنّ ارتفاع المخاطر لدى شرائح معينة يقابل انخفاضها لدى شرائح أخرى، وكذلك الحال بالنسبة لتقلبات الإيرادات من هذه الشرائح.
- ب- التنويع الجغرافي: أي التعامل مع عملاء يقطنون في مناطق وأقاليم (وحتى أقطار) مختلفة ويواجهون ظروفًا اقتصادية متفاوتة.

ويذهب آخرون إلى أنّ التنويع المصرفي يشتمل على ثلاثة أبعاد^١:

١. التنويع في المنتجات والخدمات المالية.
٢. التنويع الجغرافي.
٣. مزيج من التنويع الجغرافي والتنويع في خطوط الأعمال.

لكنّ التطورات التي شهدتها بيئة العمل المصرفي مؤخراً جعلت هذه الفلسفة تتسع لتشمل كافة مناحي العمليات المصرفية، إذ تشتمل سياسات التنويع الحديثة في المصارف التجارية على ما يلي: تنويع الأصول، وتنويع مصادر التمويل، وتنويع المحفظة الائتمانية، وتنويع مصادر الدخل، والتنويع الجغرافي، والتنويع الدولي.

الشكل ٢-٣-١ سياسات التنويع الحديثة في المصارف



الشكل من إعداد الباحثة

¹ Mercieca, S., Schaeck, K. & Wolfe, S. (2007) Small European Banks: Benefits from Diversification?, Journal of Banking & Finance, Vol. 31, Issue 7, p. 1977.

أولاً: تنويع الأصول

يُقصد بأصول المصرف أو استخدامات الأموال جميع الموجودات التي في حيازته وجميع الحقوق التي له لدى الغير، وتتفاوت هذه الأصول من حيث السيولة أي سهولة التحويل إلى نقد، ومن حيث الربحية أي المقدرة على خلق الإيرادات، ويسعى المصرف من خلال هذه الاستخدامات إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسة هي الأهداف الاستراتيجية التي يسعى إلى تحقيقها كل بنك، والتي سبق وأوردناها في المبحث السابق وهي:

١. الربحية.
٢. السيولة.
٣. الأمان.
٤. النمو.

ولا يخفى أن التوفيق أو حلّ التناقض بين الهدفين الأول والثاني (السيولة والربحية) هو أحد أهم المشاكل التي تواجهها إدارة المصرف، ويجب في هذا الصدد أن يكون هامش الخطأ نحو السيولة وليس نحو الربحية؛ وذلك لأنّ انخفاض السيولة لدى المصرف ينجم عنه تبعات كارثية قد تؤدي إلى انهيار المصرف نتيجة عدم قدرته على تلبية احتياجات العملاء من السيولة؛ في حين أنّ انخفاض الربحية يمسّ مساً رئيساً الملاك والمساهمين.

ويمكن تبويب هذه الاستخدامات إلى ست أولويات أساسية^١:

١. الاحتياطيات الأولية.
٢. الاحتياطيات الثانوية.
٣. القروض.
٤. الاستثمارات.
٥. الموجودات الثابتة.
٦. الموجودات الأخرى (الفقرات خارج الميزانية العمومية).

وفيما يأتي تفصيل لهذه البنود ومكوناتها.

١. الاحتياطيات الأولية

تمثّل خط الدّفاع الأول في المصرف تجاه المسحوبات من الودائع، وبالتالي فالهدف الرئيس لحيازتها هو تحقيق هدف السيولة وتتكوّن مما يلي:

- النقد في الصندوق.
- الاحتياطي القانوني النقدي.
- الأرصدة لدى المصارف الأخرى.
- الفقرات برسم التحصيل.

^١ الشماع، خليل: أساسيات العمليات المصرفية (الجزء الأول)، مرجع سابق، ص ٦٤.

٢. الاحتياطات الثانوية

تؤلف خط الدفاع الثاني في مجال الوفاء بمتطلبات السيولة اللازمة واستيعاب ما يفرض من الاحتياطات الأولية عن متطلبات المصرف، وتتكون من موجودات على درجة عالية من السيولة يحقق منها المصرف عائداً متوازماً فهي تحقق غرضي السيولة والعائد.

وبعد استيفاء متطلبات السيولة تهتم الإدارة العليا في البنك بتوظيف الأموال لتحقيق أكبر ربح ممكن، ويتمثل هذا التوظيف أساساً في القروض والاستثمارات والتي تسمى الأصول المولدة للدخل، ويمكن القول إن الاستثمار ما هو إلا إدارة فوائض الأصول المالية بطريقة من شأنها أن تؤدي إلى تعظيم الثروة وتوفير مصدر آخر للدخل، ولا بد أن يكون ذلك وفق سياسة محددة للاستثمار تضمن تحقيق أعلى العوائد بأقل المخاطر^١.

٣. القروض

هي أهم نشاط للمصرف ضمن أنشطة استخدام الأموال، وتتراوح نسبة القروض إلى مجموع الموجودات في المصارف التجارية بين ٥٥-٦٠ % من إجمالي الموجودات، وتتوزع بين قروض عقارية وزراعية وصناعية واستهلاكية بحسب الغرض منها، كما يمكن التمييز بينها من حيث تواريخ الاستحقاق. والغرض الأساسي من القروض هو تحقيق الربحية فهي الأصل الذي يحقق أعلى العوائد، ونظراً لأهمية هذا الأصل بالنسبة للمصرف فقد خصصت له استراتيجية مستقلة للتنويع سوف تأتي على ذكرها لاحقاً.

٤. الاستثمارات

تتضمن محفظة استثمارات المصرف الأوراق المالية القابلة للتداول في الأسواق المالية، وتتكون من التزامات الدولة المتمثلة في السندات وأذون الخزانة، والسندات التي تصدرها منشآت القطاع العام وغيرها من المنشآت وكذلك أسهم الشركات. ومؤخراً ساد لدى المصارف التوجه نحو الاستثمار المباشر بالمشاركة في تأسيس المشاريع*، وبمقتضى ذلك يتولى البنك دراسة المشروعات المتاحة على الخريطة الاستثمارية للدولة وما يُعرض عليه من مشروعات بواسطة المستثمرين، وإذا ما بينت الدراسات إمكان نجاح تلك المشروعات يمكن للبنوك أن تساهم في نجاحها في شكل شركات مساهمة تمتلك جزءاً أو كل أسهمها^٢.

ولا بد من الإشارة إلى أن هناك وجه آخر من وجوه الاستثمار شائع شيوعاً كبيراً في الدول الرأسمالية المتقدمة وهو الاستثمار في الذهب والصكوك المقومة بالذهب؛ حيث تقوم البنوك بشراء الذهب عند انخفاض أسعاره نسبياً لكي تبيعه عندما ترتفع تلك الأسعار، وتأتي أهمية هذا الاستثمار نظراً لما يتمتع به الذهب من سيولة ذاتية هذا من جهة، ولأن أسعاره تميل دائماً إلى الزيادة بسبب تأثره بالأحداث العالمية والنقص النسبي في عرض الذهب من جهة أخرى.

^١ Chander, K.S.T. (2014) Investment Policy By Commercial Banks, Research Paper, Global Journal For Research Analysis, Vol. 3, Issue 11, November, p. 80.

* بدأت البنوك الألمانية هذا الاتجاه كضرورة أملتها الظروف في بناء ما دمرته الحرب ولقيت هذه التجربة صدى في بلدان العالم الأخرى لتصل نسبة الاستثمارات المباشرة إلى الاستثمارات الإجمالية في بعض البنوك الكبرى في الولايات المتحدة وألمانيا الغربية وإنجلترا عام ١٩٧٨ إلى ٨٨%، وتتطور هذه النسبة وتتزايد باستمرار بسبب ارتفاع العائد.
^٢ سلطان، محمد سعيد: إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٥، ص ٤٤٦.

٥. الموجودات الثابتة

تتضمن الأراضي والمباني والتجهيزات التي يمتلكها المصرف والتكنولوجيا المستخدمة في أداء العمليات المصرفية.

وينطوي التنويع في الأصول أو الاستخدامات على الدخول في أنشطة جديدة مثل التوسع في عمليات سوق الأوراق المالية وإنشاء صناديق الاستثمار، والاستفادة من الأنشطة المتعلقة بالأوراق المالية مثل أعمال أمناء الاكتتاب والاستثمار، وترويج المشروعات والقيام بالاستثمار لحساب العملاء مع إدارة الاستثمارات ومحافظ الأوراق المالية^١.

يمكن القول إن تنويع الأصول هو تخصيص الأصول في مجالات مختلفة تحقق للمصرف أهدافه في الربحية والسيولة والأمان، فتنويع وتوزيع الأصول لهما أهداف واستراتيجيات متشابهة وهي: توزيع المال على قطاعات مختلفة، والحد من مخاطر الاستثمار وتحقيق أهداف المصرف، ويجب مراعاة ألا تكون مغالاة في الأموال المخصصة للاحتياجات الأمر الذي يؤدي إلى فائض سيولة وضياح عوائد على المصرف، ولا تقليل في تلك المخصصات الأمر الذي يعرضه إلى عجز وربما إفلاس. ويذهب البعض إلى أن التنويع في الأصول يتضمن أساساً توزيع أصول المصرف المولدة للدخل بين القروض والاستثمارات الأخرى، ويقاس بمجموع مبيعات قيم صافي القروض والأصول الأخرى المولدة للدخل إلى إجمالي الأصول المولدة للدخل^٢.

يشمل تنويع الأصول التنويع في فئات الأصول المختلفة والتنويع ضمن عناصر كل فئة، فنجد بالنسبة لتنويع محفظة الاستثمارات أن تختلف تواريخ استحقاقها، وطبيعة أنشطة الشركات والمؤسسات المصدرة لها مع تعددها وتبايدها جغرافياً، وانخفاض درجة ارتباطها ببعضها بعضاً بحيث تحقق أكبر درجة من التنويع الذي يجعل المخاطرة عند أقل درجة ممكنة ومن ثم تزايد احتمالات تعظيم الربحية^٣، بما يشكل دعامة للمصرف ضد التقلبات التي تصيب عائد أي أصل من الأصول أو قيمته السوقية. الأمر ذاته ينطبق على بقية الأصول والجدير بالذكر أن تنويع الأصول يتركز أساساً حول تنويع المحفظة الاستثمارية وتنويع المحفظة الائتمانية، ونظراً لأن الائتمان يستحوذ على الجزء الأكبر من الأصول فقد خُصّصت له استراتيجية منفصلة.

ثانياً: تنويع مصادر التمويل

يعدّ قرار التمويل من أهمّ قرارات الإدارة المالية في المنشآت عامةً، وفي قطاع البنوك بشكلٍ خاصّ لما له من أثر على التدفقات النقدية المستقبلية، وعلى ربحيتها، وسيولتها، ويتعلّق هذا القرار بتحديد نسبة التمويل من المصادر قصيرة وطويلة الأجل، وكذلك تحديد المزيج المناسب من مصدري الدين والملكية. وبعدّ استخدام مزيج التمويل الأمثل أمراً في غاية الأهمية لأنه يُخفّض تكلفة رأس المال، ومن ثم يُعظّم قيمة المنشأة ويزيد من فرص الاستثمار الربحية المتاحة أمامها.

^١ عبد الحليم، حمزة ودحمان، منير و الأبيض، محمود: البنوك الشاملة ودورها في تحفيز الاستثمار-دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة لاستكمال متطلبات الليسانس في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ٢٠١٢/٢٠١٣، ص ٦٧.

^٢ Mulwa, J. M., Tarus, D. K. & Kosgei, D.(2015) Op. Cit., p. 47.

^٣ عبد الحميد، عبد المطلب: العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص ٢٢-٢٣.

ولا تستطيع المصارف الاستمرار في أنشطتها المختلفة ما لم تتوفر لها الأموال اللازمة لتمويل أصولها الثابتة والمتداولة، وتختلف المصارف عن الشركات الصناعية والخدمية والتجارية في درجة اعتمادها على مصادر الأموال الخارجية، وذلك لاختلاف طبيعة أنشطتها واستخدامها لمصادر التمويل المختلفة، لذلك تلجأ المصارف للمفاضلة بين مصادر التمويل من حيث التكلفة، والمخاطر، والعوائد، والمدى الزمني، والمشاركة في الإدارة والالتزامات المترتبة عليها من فوائد وأقساط، في محاولة منها للوصول إلى الهيكل التمويلي الأمثل الذي يُعظم قيمة المنشأة، حيث إنّ تلك القيمة هي في المحصلة عبارة عن قيمة الدين بالإضافة إلى قيمة حقوق الملكية.

ويمكن تصنيف مصادر التمويل في المصرف التجاريّ إلى مصادر داخلية أو ذاتية ومصادر خارجية^١.

أ- المصادر الذاتية أو الداخلية

تتمثل المصادر الداخلية في رأسمال المصرف والاحتياطيات والأرباح المحتجزة. ويُمثل رأس المال النواة الأولى لموارد البنك التي يبدأ بها نشاطه، حيث إنّهُ يُوفّر الأموال اللازمة لتهيئة ظروف العمل وشراء ما يلزم من أصول ومستلزمات هذا النشاط، وما يتطلبه من إنفاق على تسيير أعماله، وبما أنّ المصرف يعتمد أساساً على الدوائع التي تُمثّل الجزء الغالب من موارده فإنّه لا يُعدّ ذا أهمية كموردٍ أو مصدر تمويل، إنّما تتمثل أهميته في كونه مصدراً لنقّة المودعين وتدعيم مركز البنك في علاقاته مع مراسليه في الخارج^٢.

أمّا الاحتياطيات فهي عبارة عن إجمالي المبالغ التي تمّ اقتطاعها من الأرباح الصافية القابلة للتوزيع لتدعيم المركز المالي للمصرف، ولمواجهة الخسائر التي قد يتعرض لها أثناء مزاوله نشاطه، ولتنفيذ التشريعات المالية والمصرفية الصادرة عن السلطات النقدية، ومنها ما يتمّ تكوينه بمقتضى القانون وهو ما يُسمّى الاحتياطي القانوني (الإلزامي) ويتمثل في المبالغ التي يلزم القانون المصرف بتكوينها سنوياً بحيث لا تقلّ عن نسبة محدّدة من رأس المال تختلف تبعاً للقوانين النازمة للعمل المصرفي في كلّ بلد، ومنها ما يتمّ تكوينه بموجب النظام الأساسي للبنك التجاريّ وتُسمّى الاحتياطيات الخاصة أو الاختيارية، ويتمّ تكوينها عن طريق اقتطاع نسبة من الأرباح الصافية للبنك سنوياً، ويكون الهدف منها دعم المركز المالي للبنك وخاصة في الفترات التي ترتفع فيها أرباحه عن المعدلات العادية لمواجهة أيّ طارئ قد يتعرض له المصرف في المستقبل^٣.

في حين أنّ الأرباح المحتجزة أو غير الموزعة هي تلك المبالغ التي تتبقي من صافي الربح بعد تجنيب الاحتياطيات المختلفة، وتُعدّ متاحة للتوزيع على الملاك والمساهمين وتقرّر الإدارة عدم توزيعها انطلاقاً من رغبتها في تحقيق الاستقرار في التوزيعات من عام لآخر بحيث يمكن اللجوء إليها لسدّ النقص في الأرباح في عام من الأعوام ودعم المركز المالي للبنك.

^١ أبو سمرة، رانية: تطوير سياسة الدوائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم- دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠٠٧، ص ٣٢-٣٣.

^٢ بركان، حجيّة و أجرد، فاطمة: التحليل المالي في البنوك التجارية- دراسة حالة قرص بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، البويرة، الجزائر، ٢٠١٠/٢٠١١، ص ١٦.

^٣ جلدّة، سامر بطرس: النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار البداية، عمّان، الأردن، ٢٠٠٨، ص ٨٦.

ب- المصادر الخارجية

تتمثل المصادر الخارجية للأموال في الودائع بمختلف أنواعها فضلاً عن المبالغ المقرضة من المصارف الأخرى والمصرف المركزي.

وتمثل الودائع الجزء الأكبر من الموارد الخارجية، وهو ما يُميّز البنوك التجارية عن غيرها، فهي تعتمد أساساً على ودائع العملاء مصدراً للأموال التي تقوم باستخدامها، على خلاف البنوك المتخصصة التي تعتمد على مواردها الذاتية في تمويل أنشطتها المصرفية^١.

وتُصنّف من حيث الفترة الزمنية إلى أربعة أنواع:

(١) **ودائع جارية أو تحت الطلب:** تُعرف أيضاً باسم الحسابات الجارية الدائنة، ويكون لأصحابها الحق في

السحب منها في أي وقت ودون سابق إنذار باستخدام الشيكات أو إيصالات الصرف، ويستخدم هذا النوع من الودائع كوسيلة أساسية من وسائل الدفع حتى أطلق عليها النقود المصرفية.

(٢) **الودائع الزمنية:** وتتضمن الودائع لأجل مُحدّد مقدماً والودائع بإخطار، والفرق بينهما أنّ الودائع لأجل

يحتفظ بها العملاء لأجل محدّد لا يجوز لهم السحب منها إلا عند حلول أجلها لذلك فهي تتمتع بقدر من الاستقرار النسبي، وتقوم البنوك بدفع فوائد عليها تُضاف إلى الوديعة، أما الودائع بإخطار فهي تلك الودائع التي لا يمكن لأصحابها السحب منها قبل إخطار البنك بمدة معينة يتفق عليها في عقد الوديعة.

(٣) **ودائع التوفير:** وتجمع من وجهة نظر العميل بين مزايا الحسابات الجارية الدائنة ومزايا الودائع الزمنية،

أي يُحقّق هذا النوع من الأوعية الادخارية ميزة مزدوجة تتمثل في الجمع بين العائد والسيولة الحاضرة^٢، إذ يمكن للعميل السحب منها في أي وقت يشاء، كما أنّه يحصل على فائدة مقابل عملية الإيداع وعادةً ما تُستخدم دفاتر التوفير في مثل هذا النوع من الودائع.

(٤) **الودائع المجمدة:** وهي المبالغ التي تحصل عليها المصارف من عملائها مقابل أدائها لعددٍ من

الخدمات المصرفية. مثال ذلك احتياطات خطابات الضمان التي يقدّمها العميل بواقع نسبة معينة من قيمة الخطاب المحدّد بواسطة البنك، وتأمينات فتح الاعتمادات المستندية، ونظراً لأنّ هذا النوع من الضمانات أو التأمينات لا يردّ إلا في حالات معينة أو بعد مرور فترة معينة فهي تسمى بالتأمينات المجمدة، وتمثل مصدراً من المصادر الخارجية لموارد البنك.

أمّا الاقتراض من المصرف المركزي فيحدث عندما يكون هناك حاجة ماسة لدى البنوك للحصول على النقود بضمانة الاحتياطي النقدي القانوني المُحتفظ به لدى المصرف المركزي، أو بضمانة أي أصل من أصولها أو من خلال إعادة خصم أوراقها التجارية لديه.

بالنسبة للاقتراض من البنوك الأخرى سواء كانت بنوكاً محلية أو مراسلين للبنك في الخارج، تنقسم هذه الموارد من حيث سيولتها إلى مُستحقّات أو حسابات جارية وتستخدم في تسوية المعاملات اليومية العادية

^١ عبد الرحيم، عاطف جابر طه: تنظيم وإدارة البنوك- منهج وصفي تحليلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٧، ص ١٤٧.

^٢ سلطان، محمد سعيد: مرجع سابق، ص ٢٨٨.

المتبادلة، أما الثانية فهي الحسابات الزمنية وتُعبّر عما افترضه البنك التجاري من بنك آخر لمواجهة ظروف معينة لديه، أو لتوجيهها لأوجه استثمار قد تكون متاحة لديه دون غيره.

يجب أن يعمل المصرف على تحقيق التوازن بين مصادر الأموال المختلفة وتوزيعها، إذ إنَّ الزيادة في الرفع المالي أي في نسبة المطلوبات قياساً بحقوق الملكية بعد حدٍّ معين يؤدي إلى إضعاف قدرة المصرف على تحمّل الخسائر وغيرها من المخاطر التي تدعمها حقوق الملكية، في حين أنَّ انخفاضها يؤدي إلى تدهور نسبة العائد من حقوق الملكية.

إنَّ تنويع وخلق الأوعية الادخارية الجديدة والخدمات المكملّة لها أحد أهمّ السياسات لمواجهة المنافسة بين البنوك التي تعمل في نفس النشاط، وكذلك باقي المؤسسات الماليّة (شركات التأمين والاستثمار، وبنوك الاستثمار، وشركات توظيف الأموال) التي تتنافس معها في السوق المالي^١. وفي هذا الصدد نجد أيضاً توجّه البنوك إلى استخدام أحدث الأدوات الماليّة في التمويل مثل طرح الأسهم والسندات وشهادات الإيداع وغيرها، كما نجد التّوزيع ضمن مصادر التمويل من خلال التّوزيع الجغرافي والتنويع في أنواع الودائع الزمنية من حيث تواريخ الاستحقاق.

ومن أبرز الأدوات التمويليّة التي يمكن أن تلجأ إليها البنوك في الحصول على التمويل اللازم وتنويع مصادر أموالها شهادات الادخار أو شهادات الإيداع^{*}، وهي أوعية ادخارية تجمع بين خصائص الودائع وخصائص الأوراق الماليّة فهي من ناحية تمثّل التزاماً على البنك يقابل التزامه بدفع قيمة الوديعة في تاريخ معيّن، ومن ناحية أخرى تتفق مع الأوراق الماليّة فيما يحصل عليه المالك من عائد (قيمة الكوبون) كل فترة زمنية وبشكل دوري. كذلك التّوريق ويسمّى أيضاً التّسنيّد، ويُقصد به تحويل الأصول غير السائلة المتمثّلة في القروض التي تستحقّ في تاريخ معيّن إلى أوراق ماليّة قابلة للتداول، حيث يمكن الإقبال على شراء هذا النوع من الأوراق الماليّة المشتقة وذلك بالاستناد إلى الأصول القائمة^٢.

ثالثاً: تنويع المحفظة الائتمانيّة

تحدّثنا في المبحث الأول عن الائتمان وأهميّته بالنسبة للمصارف، وأنّه الاستثمار الأكثر جاذبيّة لها لأنّه يُحقّق أعلى العوائد. وإنّ فلسفة التّنويع في المحفظة الائتمانيّة ليست حديثة العهد إنّما تنتهجها المصارف المختلفة منذ زمن طويل، وهو التطبيق الشائع والتقليديّ بالنسبة للتّنويع.

تُوصف المحفظة الائتمانيّة أو الإقراضيّة بأنّها أداة استثمار مركّبة أي إنّها تتكون من قروض متعدّدة تختلف من حيث النوع، والمقدار، والقطاع الذي تخدمه، وجودة القروض المكوّنة للمحفظة، وهي بذلك تشبه

^١ الأنصاري، أسامة عبد الخالق: إدارة البنوك التجاريّة والإسلاميّة، كلية التجارة، القاهرة، مصر، ١٩٩٤، ص ١٤١.
^{*} يعتبر نظام الشهادات الادخارية من النظم التي استحدثت في أوائل هذا القرن بغرض تجميع أكبر قدر من الأموال لتمويل الحرب، ثم استخدمت بعد ذلك كوسيلة لتوفير الأموال اللازمة لإصلاح ما أفسدته الحرب وقد صدرت أول مرة في انكلترا عام ١٩١٦ تحت اسم شهادات الحرب، ثم تطور الدور الذي لعبته تلك الشهادات وتعددت أنواعها وإصداراتها.
^٢ الشواربي، عبد الحميد و الشواربي، محمد عبد الحميد: مرجع سابق، ص ١٠٧٩.

محفظة الأوراق المالية التي شكلت حيزاً كبيراً في أدبيات الاستثمار لدورها المهم في إيجاد الأسس العملية السليمة للاستثمار بشكل عام^١.

وتقوم فكرة التنويع في المحفظة الائتمانية على^٢:

- تحليل المحفظة وفق الأنشطة الاقتصادية التي تنتمي إليها التسهيلات القائمة والتي تم منحها للعملاء.
- تحليل المحفظة وفق آجال التسهيلات الممنوحة (قصيرة، متوسطة، طويلة الأجل).
- تحليل المحفظة وفق حجم العملاء (صغير، كبير).
- تحليل المحفظة وفق نوع العملات الممنوحة بها التسهيلات.

إنّ تنويع المحفظة الائتمانية من الناحية النظرية وفقاً للنظرية المصرفية التقليدية يُقلّل من مخاطر عدم السداد، وبالتالي فإنّ البنوك الأقلّ تنوعاً تكون أكثر عرضة للتأثر بالركود الاقتصاديّ بسبب اقتصر نشاطها الائتمانيّ على عدد قليل من القطاعات، الأمر الذي يؤكد أنّ تنويع محفظة القروض يحقّق مكاسب للبنك^٣. ونستشهد على ذلك من أنّ العديد من الأزمات المالية التي شهدتها القطاع المصرفي خلال الخمس وعشرين سنة الأخيرة كانت بسبب التركيز في محفظة القروض بالإضافة لأسباب أخرى. والأدلة على ذلك كثيرة لعلّ أبرزها ما أصاب البنوك الأرجنتينية إثر الأزمة المالية التي أصابت الأرجنتين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، كذلك ما أصاب البنوك النمساوية خلال الفترة ما بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٣، الأمر الذي يؤكّد وجهة النظر القائلة أنّ استراتيجية التركيز الائتمانيّ محفوفة بالعديد من المخاطر. على العكس من ذلك فإنّ نظرية التمويل في الشركات تدعو إلى التركيز انطلاقاً من أنّ التخصص في مجال أو قطاع معيّن يُكسب المصرف خبرة واسعة في هذا القطاع، وبالتالي الاستفادة من ذلك في بناء ميزة تنافسية مستدامة.

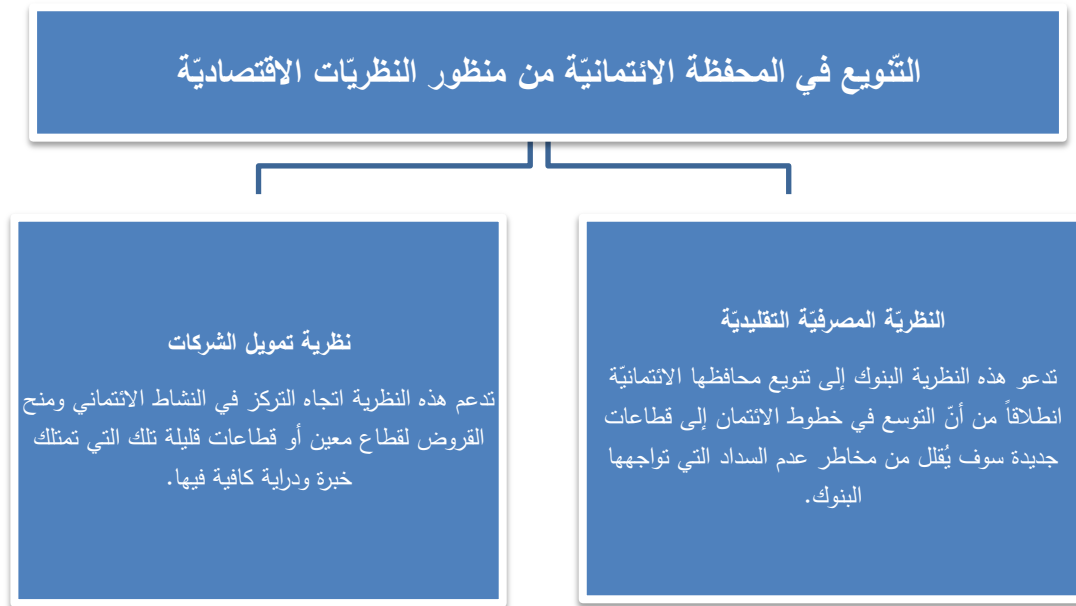
وكما تمّت الإشارة سابقاً فإنّ سياسة الإقراض تُحدّد المدى الذي سيذهب إليه البنك في تنويع استثماراته، إذ قد تحرم السياسة البنك من توجيه أمواله إلى أنشطة أو عملاء معيّنين، أو قد تكتفي بوضع حدّ أقصى لحجم القروض التي يمكن أن يحصلوا عليها. ومن ناحية أخرى قد تعطي السياسة أولوية للقروض الموجهة إلى مجالات معينة من النشاط، وبالتالي فإنّ درجة التنويع أو التركيز في المحفظة الائتمانية تتحدّد من خلال السياسة الائتمانية التي تضعها الإدارة، وبما ينسجم مع تعليمات السلطات الإشرافية في هذا الخصوص.

ويقوم التنويع في المحفظة الائتمانية أساساً على منح القروض إلى قطاعات مختلفة أو ما يسمّى التنويع القطاعي، وهو أمر مهمّ لفهم نسب إعادة سداد القروض أو المخاطر الائتمانية بالتفصيل. ومن الأهمية بمكان تتبّع القروض المنتجة تبعاً للقطاعات الممنوحة؛ لأنّ القطاعات تختلف فيما بينها بالنسبة لديناميكيّتها الداخلية؛ فالقروض الممنوحة لقطاع ما قد يكون أداؤها أعلى من القروض الممنوحة لقطاع آخر تبعاً للاحية القروض المنتجة رغم أنّ القطاع الأول لديه تقلّبات عالية في الأداء.

^١ الفتلاوي، ميثاق هاتف: إدارة وتصميم محفظة القروض المصرفية باعتماد تحليل مؤشر جودة القرض وفق نموذج Sherrod، مجلة جامعة أهل البيت، العدد ٦، كلية الإدارة والاقتصاد- قسم إدارة الأعمال، جامعة كربلاء، العراق، ٢٠٠٨، ص ٦٤.

^٢ الحسيني، فلاح و الدوري، مؤيد: إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ٢٠٠٠، ص ١٢٩-١٣٠.

^٣ Kiweu, J. M. (2012) Income Diversification in the Banking Sector and Earnings Volatility: Evidence from Kenyan Commercial Banks, Kenya Bankers Association, Working Papers Series WPS/02/12, December, p. 7.



الشكل من إعداد الباحثة استناداً إلى المصدر:

Tabak, B. M., Fazio, D. M. & Cajueiro, D. O. (2010) The Effects of Loan Portfolio Concentration on Brazilian Banks' Return and Risk, Central Bank of Brazil Working Paper Series, No. 215, October, p.4.

يذهب العديد من المحللين الاقتصاديين إلى أنّ قلة التّويع المدروس والمناسب في المحفظة الائتمانية هو سبب رئيس للمشاكل المصرفية بعد موجة التحرر من القيود^١. ونستشهد على ذلك من أزمة الرهن العقاري التي أصابت الولايات المتحدة عام ٢٠٠٨ والتي أثّرت تأثيراً مباشراً على قطاع التعدين في تركيا، ذلك لأنّ هذا القطاع يُصدّر أغلب منتجاته إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وقد سبّب ذلك إغلاق معظم الشركات العاملة فيه. وتجلّى الأثر الثاني لهذه الأزمة في انخفاض القروض المنتجة والممنوحة لهذا القطاع بشكل حادّ، كما أنّ القروض غير المسدّدة ارتفعت بشكل ملحوظ مما سبب خسائر فادحة للمصارف. فالبنوك التي تأخذ بعين الاعتبار القطاعات فيما يتعلق بنسبة القروض المنتجة في حين تتجاهل التقلّبات في إعادة السداد تتعرّض لمعدل أعلى من عدم السداد غير المتوقع بسبب تقلّبات المخاطر المرتبطة بنسبة إعادة السداد، لذلك ينبغي على البنوك أن تقلّل من التقلّبات في معدل إعادة السداد وتُعظّم القروض المنتجة، والسبيل إلى ذلك هو تشكيل محفظة متنوعة من القروض الممنوحة إلى عدّة قطاعات لتجزئة الخطر وتجنّب المخاطر الكامنة في بعض القطاعات^٢.

وتجدر الإشارة إلى أنّه لا يوجد اتفاق بأنّ للتّويع القطاعي في المحفظة الائتمانية أثراً إيجابياً على ربحية ومخاطر البنك، إذ يذهب البعض إلى أنّ كفاءة البنك في الرقابة على المحفظة الائتمانية قد تكون أقلّ في

¹ Gamra, S. B. & Plihon, D. (2011) Revenue Diversification in Emerging Market Banks: Implications For Financial Performance, Centre d'Economie de l'université Paris Nord, July, p. 2.

² Kazan, H. (2014) Credit Portfolio Selection According to Sectors in Risky Environments: Markowitz Practice, Asian Economic and Financial Review, Vol. 4, Issue 9, p. 1208.

القطاعات التي يدخلها حديثاً، وبالتالي فإن التنويع يؤدي إلى انخفاض جودة محفظة القروض ويزيد من مخاطر الفشل في المصرف^١.

يقوم المصرف في هذا الصدد بتجزئة السوق عن طريق وضع العملاء ضمن فئات ومجموعات، وبشكل يُمكنه من تحديد الاحتياجات والمخاطر المرتبطة بكل مجموعة على ضوء أوزان ودرجات المخاطر، أي بمعنى أين تتجه مخاطر المحفظة نحو قطاع التجزئة أم الشركات، وتحديد التوسع الملائم في المحفظة الائتمانية.

ولا تختلف سياسة تشكيل محفظة القروض عن سياسة تشكيل محفظة الأوراق المالية، إذ ينبغي على المصرف ألا يقتصر في منح الائتمان على عدد محدّد من العملاء، كما ينبغي مراعاة طبيعة أنشطة العملاء ومدى الارتباط بين هذه الأنشطة. وتتدخل التشريعات في بعض الدول في تشكيل محفظة القروض بطريقة تحقق أسلوب التنويع الساذج، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تنص التشريعات المصرفية على ألا تزيد قيمة القرض عن ١٠% من قيمة رأس المال والاحتياطيات، وهو ما يعني تعدّد القروض التي يقدمها المصرف وبما يسهم في تجنّب أو تخفيض المخاطر ذات الصبغة الخاصة، كذلك تتنوع المصارف سياسات استثمارية أخرى تمثل استجابة لمتطلبات أسلوب ماركويتز في التنويع، ويُقصد بذلك تنويع القروض وفق مجالات النشاط مع مراعاة معامل الارتباط بين العوائد، كما وتنص السياسة المصرفية الاستثمارية على توجيه أكبر قدر ممكن من المخصصات إلى محفظة القروض، وما يتبقى بعد ذلك يُوجّه إلى محفظة الأوراق المالية^٢.

إنّ تحمّل مخاطر إقراض كبيرة تجاه مقترض واحد أو مجموعة من المقترضين ذوي الصلة هي من الأسباب المعهودة للمشاكل المصرفية، حيث إنّها تمثل تركيزاً للمخاطر الائتمانية، كما يمكن أن تنشأ مثل هذه المشاكل إذا تمّ تركيز القروض في قطاعات أو صناعات أو مناطق جغرافية معينة، أو نتيجة وجود مجموعة من القروض ذات خصائص معينة تجعلها معرضة لتأثير العوامل الاقتصادية ذاتها مثل المعاملات التي تنطوي على حجم مرتفع من الاستدانة^٣.

وتجدر الإشارة إلى أنّ البنوك تستطيع تنويع محافظها الائتمانية من خلال تقديم قروض بآجال زمنية مختلفة، فهناك القروض القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل اعتماداً على قانون المتوسطات الذي يؤدي إلى استقرار الموارد المالية للبنك بشكلٍ يتيح له فرصة توجيه جزء منها إلى القروض متوسطة وطويلة الأجل، ومما يدعم ذلك أنّ معظم الدراسات في هذا المجال أثبتت أنّه إذا قامت مجموعة من المودعين بسحب جزء من ودائعهم فإنّ هناك احتمالاً كبيراً أن تقوم مجموعة أخرى من المودعين بالقيام بإيداع مبالغ تعادل تقريباً ما قام الآخرون بسحبه، الأمر الذي يُمكن المصرف من تحقيق هدف الأمان^٤.

^١ Acharya, V. V., Hasan, I. & Saunders, A. (2002) The Effects of Focus and Diversification on Bank Risk and Return: Evidence from Individual Bank Loan Portfolios, BIS Working Papers, Monetary and Economic Department, No. 118, September, p. 3.

^٢ هندي، منير ابراهيم: أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال- الأوراق المالية وصناديق الاستثمار، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٨، ص ٢٢٣-٢٢٤.

^٣ شاهين، علي عبد الله: مرجع سابق، ص ٩.

^٤ عبد الحليم، حمزة ودحمان، منير و الأبيض، محمود: مرجع سابق، ص ٣٦.

رابعاً: تنويع مصادر الدّخل

يمكن القول أنّ التنويع في مصادر الدّخل هو أحد أبرز نتائج المستجدات في البيئة المصرفية التي سادت في العقود الأخيرة، إذ باتت معظم البنوك تتجّه مدفوعة تحت تأثير حدّة المنافسة من المؤسسات المالية والتحرّر من القيود التي كانت مفروضة عليها إلى ممارسة أنشطة غير تلك التقليدية من إيداع وإقراض ودخول مجالات جديدة في تقديم المنتجات والخدمات المصرفية بهدف تقليل المخاطر وتعظيم عوائدها، مما أدّى إلى زيادة مساهمة الدّخل من غير الفوائد في الدّخل التشغيلي للمصرف. وهناك مجموعة من العوامل دفعت المصارف إلى التفكير في تعظيم الدّخل من غير الفوائد والتوجّه إلى تنويع مصادر الدّخل، ويمكن أن نُلخّص أسباب هذا التوجّه في العاملين التاليين^١:

١. تزايد حدّة المنافسة بين المصارف من جهة، وبين المصارف والمؤسسات المالية الأخرى التي تمنح الائتمان من جهة أخرى، الأمر الذي ولّد ضغوطاً تنافسية هائلة في سوق الائتمان كانت آثارها أكثر حدّة على المصارف التي يمثل الائتمان النشاط الرئيس فيها ومصدر الدّخل الأكبر لها.
٢. صعوبة التحكم في أسعار الفائدة للتغلب على المنافسة بسبب ضرورة الالتزام بالأسعار المحددة من قبل السلطات النقدية.

ويمكن القول بدقّة أنّ المنافسة الحادّة التي واجهتها المصارف من المؤسسات المالية الأخرى سواء المحلية و/أو الدولية في تقديم الائتمان دفع المصارف إلى التوجّه نحو أنشطة جديدة تمكّنها من تحقيق عوائد غير تلك المتولّدة عن التسهيلات الائتمانية الممنوحة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ الانخفاض في هوامش الفوائد شجّع البنوك على رفع الرسوم والعمولات على بعض الخدمات مثل السحب النقدي وإدارة الحسابات وما إلى ذلك.

إنّ هذه التغييرات الجذرية في بيئة العمل المصرفي وميزة وفرة رأس المال جعلت البنوك تتخبط بشدّة في أنشطة الاستثمار والوساطة المالية فضلاً عن عمليات الاندماج والاستحواذ. وفي دراسة أجراها البنك المركزي الأوروبي عام ٢٠٠٠ تناولت مقارنة بين النظامين المصرفيين في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية تبين أنّ الدّخل من الفوائد يزيد من التقلّبات في العوائد التي تحقّقها المصارف في أوروبا أكثر من الولايات المتحدة، كذلك فإنّ الدّخل من غير الفوائد يقلّ من المخاطر في النظام المصرفي الأوروبي^٢. الأمر الذي يؤكّد أهميّة هذا التوجّه وأثره على ربحية المصارف والمخاطر التي تتعرّض لها.

ويمكن تقسيم الدّخل التشغيلي للمصرف إلى ما يلي^٣:

١. الدّخل من الفوائد: ويتمثّل في جميع الإيرادات التي يحصل عليها البنك من خلال قيامه بمنح التسهيلات الائتمانية من قروض وسلف وغيرها، وهي تعدّ من أهم إيرادات البنك.

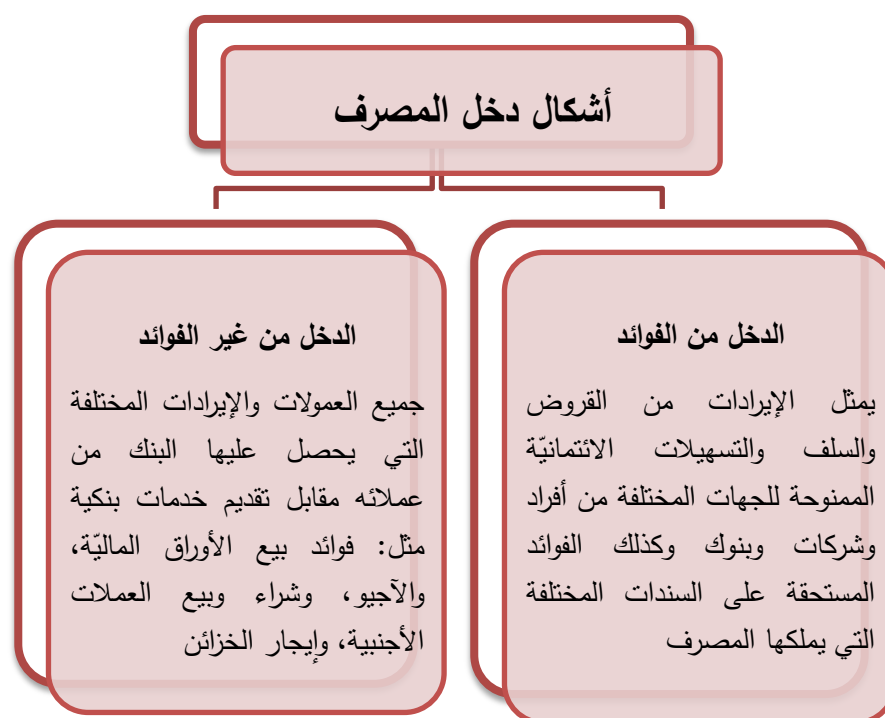
^١ Kiweu, J. M. (2012) Op. Cit., p. 2.

^٢ Nguyen, T. C., Vinh Vo, D. & Nguyen, V. C. (2015) Op. Cit., pp. 99-100.

^٣ ضيف، خيرت: محاسبة البنوك، سلسلة محاسبة المنشآت المالية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ١٩٨٧، ص ٢٥٩.

٢. الدّخل من غير الفوائد: ويتمثّل في جميع العمولات والإيرادات المختلفة التي يحصل عليها البنك من عملائه مقابل تقديم خدمات بنكيّة مثل: فوائد بيع الأوراق الماليّة، والآجيو، وشراء وبيع العملات الأجنبية وإيجار الخزائن. وقد ازدادت أهميّة هذا المصدر مؤخراً حيث تعمل المصارف المعاصرة على توسيع وتنويع سلّة الخدمات التي تقدمها للجمهور.

الشكل ٢-٣-٣ أشكال دخل المصرف



الشكل من إعداد الباحثة استناداً إلى المصدر: ضيف، خيرت: محاسبة البنوك، سلسلة محاسبة المنشآت الماليّة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ١٩٨٧، ص ٢٥٩.

مما تقدّم يمكن القول إنّ تنويع مصادر الدّخل في القطاع المصرفي هو زيادة حصّة الرسوم، والعمولات، وصافي أرباح التداولات، وعوائد أخرى من غير الفوائد ضمن صافي الإيرادات التشغيليّة للمصرف. بعبارة أخرى أن تتنوّع مصادر الدّخل التشغيلي للمصرف بين الدخل من الأنشطة التقليديّة والدخل المحقق من الأنشطة غير التقليديّة^١.

وتبعاً لنظرية التمويل فإنّ تنويع مصادر الدّخل يجب أن يؤدّي إلى تخفيض المخاطرة التي يتعرض لها المصرف، وتحقيق أداء أعلى نظراً لأنّ رسوم الخدمات وصافي أرباح التداول والإيرادات الأخرى من غير الفوائد غير مرتبطة مع بعضها، أو مرتبطة ارتباطاً غير تامّ مع صافي الدخل من الفوائد. وحسب نظرية ماركويتز فإنّ ذلك يقلّل من المخاطرة المحتملة، وبناء عليه فإنّ تنويع مصادر الدّخل يجب أن يجعل الدّخل التشغيلي للمصرف أكثر استقراراً^٢.

¹ Gurbuz, A. O., Yanik, S. & Ayturk, Y.(2013) Income Diversification and Bank Performance : Evidence From Turkish Banking Sector, Journal of BRSA Banking and Financial Markets, Vol. 7, No.1, p. 16.

² Gurbuz, A. O., Yanik, S. & Ayturk, Y.(2013) Op. Cit., p. 10.

في المقابل هناك دراسات أخرى توصلت إلى أنّ تنوع مصادر الدخل يؤدي إلى زيادة التقلبات في الدخل التشغيلي للمصرف مثل دراسة (DeYoung and Roland) عام ٢٠٠١؛ حيث بينت أنّ هناك ثلاثة أسباب تجعل الدخل من غير الفوائد يزيد من تذبذبات الدخل التشغيلي للمصرف وهي^١:

١. إنّ النشاطات المستندة إلى الإقراض تتطلب تكاليف تحويل أعلى بالمقارنة مع النشاطات المستندة إلى الرسوم.

٢. إنّ النشاطات المستندة إلى الإقراض تتطلب رافعة تشغيلية أقلّ مقارنة بالنشاطات المستندة إلى الرسوم.

٣. إنّ النشاطات المستندة إلى الإقراض تتطلب رافعة تمويلية أقلّ مقارنة بالنشاطات المستندة إلى الرسوم.

في ضوء ما سبق يتبيّن أنّ أثر تنوع مصادر الدخل على المخاطرة غير واضح نسبة إلى وجود نتائج متضاربة في الدراسات المختلفة، وسنحاول من خلال هذه الدراسة أن نحدّد طبيعة هذه العلاقة والتأثير. وبعيداً عما توصلت إليه الأبحاث السابقة في هذا الصدد نجد أنّ تنوع مصادر الدخل بات جزءاً من سياسة زيادة العوائد في المصارف، وتحقيق دخل تشغيلي مرتفع تحت تأثير مجموعة المتغيرات في بيئة العمل المصرفي.

وكما تمّت الإشارة سابقاً فإنّ هذه الاستراتيجية للتّنويع تعني التوجّه نحو تقديم منتجات وخدمات مصرفية مبتكرة، وممارسة أنشطة غير تقليدية تحقق للبنك عوائد مجزية تتمثّل في العمولات والرسوم المختلفة إلى جانب دخله من الفوائد على القروض والسلف التي يمنحها، وتتمثّل أهمّ مجالات التّنويع في الأنشطة والخدمات المصرفية، فيما يأتي^٢:

- شراء أو إنشاء وإدارة شركات صناعية وتجارية وزراعية وخدمية أو المساهمة فيها، وهو ما يمكن أن نطلق عليه تحوّل البنك إلى مستثمر ذكي، فلم يعد دوره قاصراً على منح الائتمان للمشروعات المختلفة إنّما أصبح بإمكانه أن يكون شريكاً في هذه المشروعات.
- إنشاء العديد من الفروع للبنك الأم التي تقدم الخدمات المصرفية التقليدية (الإقراض، الإيداع، حسابات جارية، تحويلات نقدية .. إلخ) في مختلف المناطق ولكلّ العملاء، الأمر الذي يحقّق للبنك الانتشار وامتلاك قاعدة واسعة من العملاء بمختلف أنواعهم، كذلك إنشاء الفروع التي تتخصّص فقط في الأنشطة التجارية التقليدية وأسواق الجملة.
- دخول البنوك في صناعة التأمين من خلال تقديم كافة الخدمات الخاصة بإصدار بوالص التأمين بأنواعها المختلفة (تأمين على الحياة.. إلخ)، والاستثمار المشترك، والسمسرة.
- تقديم الكثير من الخدمات المصرفية للأفراد مثل تنظيم وتخطيط الضرائب الشخصية وميزانيات الإنفاق، ودفع الإيجارات، ومنح بطاقات الائتمان وتسهيلات وقروض مالية لكافة خدمات الصيانة والاستبدال الخاصة بالمنازل (الأثاث، الأجهزة المنزلية)، بالإضافة لكلّ ما يتعلق بالاستشارات الخاصة بشراء المساكن الجديدة أو بيعها، وكذلك شراء والتأمين على السيارات.

¹ DeYoung, R. & Roland, K. P. (2001) Product Mix and Earnings Volatility at Commercial Banks: Evidence from a Degree of Total Leverage Model, Journal of Financial Intermediation, Vol. 10, Issue 1, January, p. 59.

^٢ بلقاسم، زايري: بعض الاتجاهات الحديثة في مجال الخدمات المصرفية، بحث مقدم لمؤتمر عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق، جامعة اليرموك، عمّان، الأردن، كانون الأول، ٢٠٠٢، ص ١٨.

- إصدار أوراق مالية قابلة للتسويق: عن طريق تحويل أصول مالية غير سائلة إلى أدوات قابلة للتسويق يتم تداولها في أسواق المال.
 - تقديم كافة الخدمات الخاصة بالسفر والسياحة.
 - تقديم كافة الاستشارات ودراسات الجدوى الاقتصادية وإدارة المشروعات الجديدة في شتى المجالات.
 - التعامل في كافة أنواع العملات بيعاً وشراءً.
 - تنظيم وإدارة كل ما يتعلق بتقديم وصرف المعاشات والمنافع الاجتماعية المقدمة من الدولة إلى الأفراد، وتوطين الرواتب لشركات القطاع الخاص.
 - منح الأفراد بطاقات صرف نقدية من الوحدات الآلية التابعة لفروع البنك في كل مكان حتى يستطيع الفرد الحصول على أي مبلغ من النقود دون التقيد بمواعيد العمل الرسمي في البنوك. وتُمنح هذه البطاقات لأصحاب الحسابات الجارية وأصحاب حسابات الإيداع (بطاقات ATM).
 - عدم اقتصار تقديم القروض للشركات الكبيرة القائمة أو تحت الإنشاء، بل أيضاً تقديم القروض للأفراد الذين يرغبون في إنشاء المنشآت الفردية الصغيرة، وللحرفيين في مجالات الصناعة والتجارة والزراعة (تمويل المشروعات الصغيرة).
 - التعامل في كافة أنواع الأوراق المالية وما يرتبط بها من أنشطة.
 - تقديم التسهيلات للشركات التجارية الراغبة في إصدار بطاقات الضمان لعملائها كوسيلة لترويج مبيعاتها.
 - الإلتجار في المواد الخام والسلع المختلفة^١ وتجدر الإشارة إلى أن كثيراً من البنوك الأوروبية والأمريكية قلّصت من نشاطها في هذا القطاع في أعقاب الأزمة المالية العالمية إثر تشديد القواعد التنظيمية المصرفية مثل مؤسسة Morgan Stanley الأمريكية التي باعت وحدة الإلتجار بالنفط إلى شركة النفط الحكومية الروسية Rosneft، ومصرف دويتشه الألماني Deutsche Bank، وبنك Barclays البريطاني الذي قلّص نشاطه في هذا القطاع إلى الخمس، وبنك JPMorgan Chase الأمريكي.
- إنّ هذا التنوّع في تشكيلة المنتجات والخدمات المصرفية التي تقدّمها البنوك يُمكنها من تعظيم العوائد، وزيادة الإيرادات من الدخل من غير الفوائد، وتحقيق التنوّع في مصادر الدخل، كذلك تقليل المخاطر التي تتعرّض لها، فضلاً عن تحقيق مجموعة من المزايا الموضّحة في النقاط التالية^٢:

١. **الدعاية والإعلان للمصرف:** حيث يُشكّل تقديم الخدمات الحديثة والمبتكرة عاملاً مهماً في الوصول إلى قاعدة عريضة من العملاء، وتداول اسم المصرف سواء من طرف هؤلاء العملاء أو من طرف غيرهم، وهذا ما يعدّ إشهاراً غير مباشر له، والذي يؤدي غالباً إلى اجتذاب متعاملين جدد راغبين في الاستفادة من هذه الخدمات.
٢. **زيادة موارد المصرف:** إن ولاء العملاء للمصرف الذي يتعاملون معه وجلب متعاملين جدد مرهون بتقديم خدمات بوسائل متميّزة تُسهّل للعميل الاستفادة من أمواله بأفضل الصيغ وأقصر الأوقات والإجراءات،

^١ مقال منشور على الموقع الإلكتروني لصحيفة الاقتصادية العراقية بعنوان "شركات حكومية تعيد تشكيل تجارة السلع الأولية في العالم"، العدد ٧٣٨٤، تاريخ النشر ٢٩، كانون الأول، ٢٠١٣،

http://www.aleqt.com/2013/12/29/article_811249.html

^٢ بلقاسم، زايري: مرجع سابق، ص ١٩.

وبالتالي فإنّ تقديم الخدمات الحديثة يسمح للمصرف بتوسيع قاعدة عملائه من أفراد ومشروعات، وهو ما يُمكنه من الحصول على قدر أكبر من الأموال والمدخرات.

٣. **زيادة توظيف المصرف:** إنّ الوجه الآخر لتنمية حجم الموارد هو البحث عن مجالات توظيف مربحة لها، وتتيح الخدمات والمنتجات المصرفية والمالية الحديثة فرصاً مهمة ومتنوعة يستطيع المصرف استغلالها في تحقيق هذا الهدف، إذ إنّها تتمتع بخصائص ومزايا عديدة فيما يتعلّق بطريقة استعمالها، وتعدّد الأدوار والمجالات التي يمكن أن تُوظّف فيها بما يلبي رغبات شرائح مختلفة من العملاء.

٤. **تحقيق البنك لمعدلات عائد أعلى بكثير ممّا يمكن أن يحققه من تقديم الخدمات التقليدية:** حيث يتيح تقديم البنك لخدمات حديثة حصوله على مقابل ومردود أعلى مما يحصل عليه من الخدمات التقليدية، كما أنّ البنك يصبح معتمداً في ربحيته على العمولات والأتعاب والرسوم التي توفرها له هذه الخدمات مقارنة بهوامش أسعار الفائدة التي يقلّ اعتماده عليها، الأمر الذي يسمح له بتوسيع مجالات ربحيته وفرص رسمة هذه الأرباح وتدعيم المركز المالي له.

ممّا سبق يمكن أن نتبيّن أنّ التنوّيع في مصادر الدخل ما هو إلا خروج المصرف عن الأنشطة التقليدية التي يقوم بها من إيداع وإقراض إلى مجال أوسع في تقديم المنتجات والخدمات المصرفية المتطورة التي تواكب المستجدات في هذه الصناعة، وتُمكنه من مواجهة تحديات المنافسة لاسيما من المؤسسات المالية غير المصرفية، ولم يعد مجرد منشأة مالية تقوم بالوساطة إنّما غدا بمثابة مستثمر يسعى لتوظيف أمواله في قطاعات متعدّدة تعود عليه بأعلى العوائد.

خامساً: التنوّيع الجغرافي

يُمثّل التنوّيع الجغرافي أحد سياسات التنوّيع الشائعة والتي يستطيع البنك من خلالها تدعيم سياسات التنوّيع الأخرى، إذ إنّ هذه السياسة تحديداً يمكن تضمينها ضمن جميع السياسات الأخرى، حيث يمكن تنوّيع كل من مصادر واستخدامات الأموال والمحفظة الائتمانية تنوّيعاً جغرافياً.

ويُعرّف البعض التنوّيع الجغرافي بأنّه افتتاح فروع للبنك بعيداً عن موقع المكتب الرئيسي^١، في حين يُعرّفه آخرون بأنّه نشر أصول البنك عبر نقاط جغرافية مختلفة^٢، وترى الباحثة أنّ هذه التعاريف قاصرة عن إعطاء رؤية شاملة للتنوّيع الجغرافي، حيث تُعرّف التنوّيع الجغرافي بكونه استراتيجية تقوم على أن يمارس البنك أنشطته وعملياته المصرفية من ائتمان واستثمار وقبول ودائع وغير ذلك من الأنشطة في مناطق جغرافية مختلفة عبر الدولة التي يخضع لقوانينها ونظمها بحيث يحقق انتشاراً يمكنه من تغطية مختلف المناطق والأقاليم ضمن هذه الدولة عبر شبكة من الفروع ونقاط خدمة العملاء.

ويقترّب مفهوم التنوّيع الجغرافي من التنوّيع الدولي الذي سنذكره لاحقاً والذي يتمثّل في التوسّع خارج حدود الدولة إما من خلال فروع في دول أخرى أو شركات تابعة، لكن الفرق يكمن في أنّ الأول ضمن نطاق

¹ Obinne, U. G., Uchenna A. W., Nonye U. J., & Okelue U. D. (2012) Impact of Corporate Diversification on the Market Value of Firms: A study of Deposit Money Banks Nigerian, European Journal of Business and Management, Vol. 4, No. 8, p. 49.

² Goetz M. R., Laeven, L. & Levine, R. (2013) Identifying the Valuation Effects and Agency Costs of Corporate Diversification: Evidence from the Geographic Diversification of U.S. Banks, Review of Financial Studies, Vol. 26, p. 1793.

الدولة الواحدة، والثاني خلال دول مختلفة كما ترى الباحثة. ويسعى كلاهما إما لزيادة الانتشار وبالتالي بناء قاعدة واسعة من العملاء أو لتخفيض المخاطر المرتبطة بالبلد أو المنطقة بمعنى آخر الحيز الجغرافي¹.

سادساً: التنويع الدولي

يُمثل التنويع الدولي أحد أساليب التنويع التي برزت خلال العقود الثلاثة الأخيرة بالتزامن مع موجة تحرير التجارة، وازدياد حركة رؤوس الأموال، وتوسع الفرص الاستثمارية المتنوعة والمتاحة بين مختلف أرجاء العالم (العولمة المالية)، وتتمثل استراتيجية التنويع الدولي بالنسبة للمستثمر في توسيع نطاق التنويع بحيث لا يقتصر على البورصات والأسواق المحلية فقط، وإنما يمتد ليشمل الاستثمارات والأوراق المالية المدرجة في البورصات العالمية فيما يُعرف بالمحفظة الدولية.

وبالتالي يأتي التنويع الدولي بوصفه ظاهرة مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالعولمة التي ألقت بظلالها على جميع دول العالم، واستجابة مباشرة للتطورات المتلاحقة التي شهدتها الاقتصاد العالمي والتي أبرزها زيادة حدة المنافسة، الأمر الذي دفع نسبة كبيرة من الشركات والمنشآت للتوسع وتعظيم الحصة السوقية، ودخول أسواق جديدة للتغلب على تحديات النمو، وتعزيز الأداء الكلي للشركة².

يُعتبر التنويع الدولي فضلاً عن ذلك من التقنيات المستخدمة في إدارة المخاطر التي تتعرض لها محفظة الأوراق المالية، بعد أن عجز التنويع المحلي عن تخطي المخاطر الكلية لاسيما المخاطر النظامية، إذ يعمل التنويع القطاعي على تخفيض المخاطر غير النظامية إلى أدنى المستويات، ولكن النوع الثاني من المخاطر والمتمثل في المخاطر النظامية وهي تلك الناجمة عن التضخم وسعر الفائدة، يؤثر على جميع الأوراق المالية دون استثناء، ولا يمكن التخلص منها مهما كانت درجة التنويع على مستوى الاقتصاد المحلي ما لم يلجأ المستثمر إلى التنويع الدولي. لذلك تبنى المستثمرون هذا التوجه منذ وقت طويل انطلاقاً من كونه وسيلة فعالة لتحسين عائد المحفظة، ويسمح لهم بتحقيق ربح مهمّ ناجم عن محفظة مكونة من أصول أجنبية، ومن جهة أخرى فهو يعمل على تخفيض الخطر الإجمالي.

فكما ذكرنا سابقاً فإن المخاطر في إطار مفهوم المحفظة نوعان: مخاطر غير منتظمة يمكن التخلص منها بالتنويع لذلك سميت بالمخاطر القابلة للتنويع، ومخاطر منتظمة وهي التي لا يمكن التخلص منها بالتنويع فأطلق عليها المخاطر غير القابلة للتنويع، وافترض في هذا الصدد أن المستثمر سواء كان فرداً أو مصرفاً أو صندوق استثمار يقوم بالاستثمار في أصول محلية، لكن فيما بعد ومع الانفتاح الاقتصادي والتحرر من القيود أصبح بإمكان المستثمر أن يوظف أمواله في استثمارات خارج حدود دولته، وهو ما أفضى في النهاية إلى إمكانية تقليل المخاطر المنتظمة والحد منها.

هذا ولقد تعاضم النشاط الدولي للبنوك التجارية تعاضماً كبيراً في العقود الأخيرة، على الرغم من أن البنوك في معظم الدول مازالت لا تحتفظ سوى بجزء صغير من محافظها الاستثمارية في الدول الأجنبية. وتكمن أهمية

¹ Lin, S. L. (2010) Bank International Diversification on Home Bias, Profitability and Risk: Evidence from Emerging and Industrial Countries, Africa Journal of Business Management, Vol. 4(17), December, p. 3819.

² Ang, S. H. (2007) International Diversification : A Quick Fix for Pressures in Company Performance, University of Auckland Business Review, Autumn 2007, Vol. 9 Issue 1, p.17.

هذه السياسة في التّويع في أنّها تساعد البنوك على تقليل المخاطر المنتظمة التي تتعرّض لها محافظها^١ لا سيما وأنّ المخاطر المرتبطة بالصّناعة المصرفيّة مرتفعة ومتنوّعة.

ويذهب الكثير من الباحثين إلى أنّ التّويع الدوليّ في إطار الصناعة المصرفيّة يكمن عبر افتتاح فروع للبنك في دول أخرى كما أشارت دراسة Golfberg & Saunders عام ١٩٨٠، أو التركيز على علاقة المصرف مع الشركات متعددة الجنسيات في الدولة نفسها. في حين يذهب آخرون إلى أنّ التّويع الدوليّ أو التدويل في الصّناعة المصرفيّة يكون من خلال بعدين أساسيين^٢:

١. الإقراض المباشر إلى جهات أجنبيّة خارج حدود الدولة (وهو ما يسمى العمليّات المصرفيّة الدوليّة)

٢. امتلاك فروع أجنبيّة أو شركات تابعة في دول أخرى.

وبالعودة إلى نظرية المحفظة التي كانت النواة الأولى لفلسفة التّويع، تؤكد هذه النظرية أنّ التّويع الدوليّ يعود بالفائدة على المستثمرين لأنّه يوسع قاعدة خيارات الأصول أمامهم، بالإضافة إلى أنّ الارتباط بين الأصول المحلية والأجنبية يكون ضعيفاً، وبالتالي وفقاً لماركويتر تنطوي المحفظة الدوليّة على مخاطر أقل، وتتيح تحسين المبادلة بين العائد والمخاطرة لفرصة الاستثمار.

في هذا الإطار يمكن أن تستفيد البنوك من حيازة أصول أجنبيّة، حيث يتيح لها ذلك الوصول إلى أنشطة ذات قيمة حالية مرتفعة عن تلك المتاحة محلياً، كذلك تنويع المخاطر المرتبطة بالدول وبالتالي تخفيضها، وحيث أنّ تكاليف الإعسار الماليّ مرتفعة في المصارف يكون التّويع منهجاً مفيداً يمكن من تعزيز قيمة البنك.

ومن الأهميّة بمكان أن نذكر أنّ التّويع الدوليّ لمحفظة الأصول ينطوي على مجموعة من المخاطر:

- **مخاطر العملة** إذ إنّ المصرف الذي يمنح قروضاً لجهات أجنبيّة خارج حدود الدولة معرّض لمخاطر العملة، فإذا كان فارق سعر الفائدة مرتفعاً في بلد ما نسبة إلى متوسط سعر الفائدة عالمياً فإنّ ذلك يشير إلى وجود علاوة لمخاطر العملة تعادل الانخفاض المتوقع في قيمة العملة (أي تعادل سعر الفائدة غير المغطى).
- إنّ امتلاك المصرف لمراكز أجنبيّة يجعله عرضة **لمخاطر التحويل*** إلى الحد الذي يجعل منها قيوداً على تحركات رأس المال، أو احتمال أن تفرض الحكومة الأجنبيّة قيوداً وضوابط على العملة لتحذّر من تدفقات رأس المال إلى الخارج كما حصل في ماليزيا عام ١٩٩٧ في أعقاب الأزمة الآسيويّة.
- **مخاطر البلد الأخرى** وتتضمن مخاطر الأنظمة السائدة، المخاطر القانونية والمخاطر السياسية، على سبيل المثال تعليق ديون المكسيك وروسيا عام ١٩٩٤ و١٩٩٨، أو فرض حد أدنى من متطلبات الاحتياطيّ بالنسبة للقروض الخارجية كذلك المفروض في تشيلي في التسعينات.

¹ Buch, C. M., Driscoll, J. C. & Ostergaard, C. (2010) Cross-Border Diversification in Bank Asset Portfolios, International Finance, Vol. 13, Issue 1, p. 80.

² Buch, C. M., Driscoll, J. C. & Ostergaard, C. (2010) Op. Cit., p. 81.

* مخاطر التحويل هي احتمال حدوث خسائر بسبب القيود المفروضة على تحويل العملة من قبل الحكومة الأجنبيّة، الأمر الذي يجعل من غير الممكن تحويل الأموال خارج الدولة، والبعض يعتبرها نوعاً من المخاطر السياسية.

و تجدر الإشارة إلى أنّ التوجّه نحو التّويع الدوليّ كان محصّلة جملة من الأسباب والمحفّزات عدا عن كونه يخفّض من مخاطر المحفظة والتي من بينها^١:

١. عدم الاستقرار في العديد من البيئات المحليّة، مما شجع على التوجّه نحو البيئات الدوليّة التي تتمتع باستقرار نسبيّ أكبر.
٢. التوسّع في التجارة العالميّة، وزيادة حرّية حركة الأموال بين مختلف الدول خصوصاً الموقّعة على اتفاقية التجارة الحرة^٢.
٣. الاستفادة من مزايا التّويع حيث توفّر الأسواق الدوليّة العديد من الفرص الاستثماريّة والتي لا ترتبط بالأسواق المحليّة.
٤. الإفصاح الماليّ وتطور الأنظمة المصرفيّة سهّل من عمليات الاستثمار عبر الإنترنت وغيرها من وسائل الاتصال المختلفة.

مع كلّ الأسباب والمزايا السابقة التي تدفع إلى التوجّه نحو التّويع الدوليّ في العمل المصرفيّ، إلا أنّ هناك مجموعة من العوائق التي تجعل الكثير من المؤسسات الماليّة والمصرفيّة تحجم عن الدخول في العمل على المستوى الدوليّ تتمثّل في الآتي^٣:

١. تكاليف المعاملات: هناك العديد من الأسواق تفرض تكاليفاً إضافيّة على التعاملات الدوليّة، إلا أنّ هذه التكاليف قد أخذت بالانخفاض التدريجيّ بسبب زيادة عدد الأسواق الماليّة وانتشار تكنولوجيا الاتصال الحديثة.
٢. تكاليف الحصول على المعلومات: نتيجةً لتعدد وانتشار الأسواق الماليّة، وتنوع لغات الدول أصبح من الصعب الحصول على المعلومات التي يحتاج إليها المستثمر لاتخاذ قراراته الاستثمارية في البورصات الدولية، إلا أنّ هذه التكاليف مثل سابقها قد بدأت بالانخفاض بسبب زيادة كفاءة الأسواق الماليّة، والاعتماد المتزايد على الإنترنت في الحصول على المعلومات .
٣. مخاطر أسعار الصرف: هي أهمّ المخاطر التي يتعرض لها المستثمر عند اختياره لاستراتيجية التّويع الدوليّ، وتتمثّل هذا المخاطر في تقلبات أسعار صرف العملات المختلفة أمام العملة المحليّة. إذ يمكن أن تتحول الأرباح المتحققة بالعملة الأجنبيّة إلى خسائر بالعملة المحليّة في حالة انخفاض قيمة العملة الأجنبيّة أمام العملة المحليّة والعكس صحيح.
٤. المخاطر السياسيّة: وهي المخاطر الناتجة عن احتمال قيام سلطات البلد الأجنبيّ أو المضيف باتخاذ قرارات تنعكس سلباً على المستثمر، أو وقوع أحداث سياسيّة تؤدي إلى إلحاق الضرر بالمستثمر.

نجد في نهاية هذا المبحث أنّ فلسفة التّويع لم تعد تقتصر على تنويع المحفظة الائتمانيّة، وإنما امتدّ مفهومها المعاصر ليشمل كافّة مناحي العمل المصرفيّ، وتتضح أهميّتها وضرورتها في ظلّ التطوّرات والمستجدات التي تشهدها اقتصادات العالم اليوم، وزيادة حدّة المنافسة بين البنوك من جهة والبنوك والمؤسسات

^١ خرباش، منية: أثر مخاطر سعر الصرف على أداء محفظة الأوراق الماليّة - دراسة حالة بورصتي عمان والسعودية لفترة ٢٠١٠، مذكرة مقدّمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، ٢٠١٢، ص ٥٧.

^٢ الفرجي، حيدر نعمة : أثر التّويع الدولي على مردودية ومخاطرة المحفظة الدولية (دراسة تطبيقية)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصاديّة، العدد السادس عشر، العراق، ٢٠٠٨، ص ٨١-٨٢.

^٣ الفرجي، حيدر نعمة : مرجع سابق، ص ٨٣.

الماليّة من جهة أخرى. وبالنظر إلى آخر هذه المستجدّات في الصّناعة المصرفيّة نجد أنّ اتجاه الصيرفة الشاملة الذي ساد مؤخراً ما هو في جوهره إلا تطبيق لهذه الفلسفة في العمل المصرفي. وسوف نتناول في المبحث التالي تناولاً أكبر هذا التوجّه الحديث.

٢-٤- الصيرفة الشاملة كتطبيق لفلسفة التتويج المعاصر

تناولت المباحث السابقة أهمية فلسفة التتويج في الصناعة المصرفية، وسياسات التتويج الحديثة التي تنتهجها البنوك في أنشطتها المختلفة، وبالنظر إلى كل ما سبق نجد أن اتجاه الصيرفة الشاملة الذي ساد مؤخراً في بيئة العمل المصرفي ما هو إلا تطبيق لفلسفة التتويج في الصناعة المصرفية، وفيما يلي سوف نلقي الضوء إلقاءً أكبر على هذا التوجّه الحديث، وسنتناول بشيء من التفصيل كافة مفاهيمه وجوانبه.

اكتسب مدخل الصيرفة الشاملة أهمية كبيرة في الدول الأوروبية، ثم انتشر إلى بقية دول العالم المتقدم وامتدّ إلى الدول النامية تحت تأثير عوامل متعددة داخلية وخارجية. وتم الأخذ بمفهوم البنوك الشاملة التي تمثل حدوداً فاصلة بين وظائف البنوك التجارية والاستثمارية وتخرج عن النطاق التقليدي، إذ تقوم هذه البنوك على مبدأ التتويج في الخدمات المصرفية بما يتلاءم واحتياجات العملاء وفق صيغ تمويلية متنوعة وأدوات استثمارية مبتكرة تجعلها قادرة على مواجهة المنافسة الحادة من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

٢-٤-١- مفهوم وماهية البنوك الشاملة

تحت تأثير التغيرات الاقتصادية والمصرفية المختلفة اتجهت البنوك إلى التحول نحو الصيرفة الشاملة تماشياً مع التطورات الراهنة، كتنظيم مصرفي جديد لمواجهة قوى التغيير المصرفية ومواجهة المنافسة الحادة، والاندماج في السوق العالمية.

ويمكن أن نُعرّف البنوك الشاملة بأنها تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائماً وراء تنويع مصادر التمويل، وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، وتوظيف مواردها، ومنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة خدمات البنوك التجارية التقليدية وأداء وظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال^١.

وفي تعريف آخر: يقصد بالبنك الشامل بأنه البنك الذي يقوم على فلسفة التتويج في الخدمات التي يقدمها، وذلك بتنويع مصادر التمويل ومجالات الاستثمار في مختلف القطاعات، فهو يقوم بأعمال كل البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال، والبنوك المتخصصة، وبذلك يجمع بين الأنشطة التقليدية المتمثلة في قبول الودائع ومنح الائتمان، والأنشطة غير التقليدية التي تتماشى مع التطورات الحالية من خلال استراتيجية التتويج^٢.

كما نُعرّف الصيرفة الشاملة بأنها تقديم المصرف لمدى واسع من خدمات الصيرفة وخدمات الأوراق المالية والتأمين^٣.

كذلك البنوك الشاملة هي البنوك التي تقوم على فلسفة التتويج بهدف الموازنة بين السيولة والربحية، والأمان، إضافة إلى أنه يُسمح لها بالتعامل في الأدوات الحديثة ومواكبة التطورات التكنولوجية^٤.

^١ عبد الحميد، عبد المطلب: العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص ٥٢.

^٢ إضاءات مالية ومصرفية، معهد الدراسات المصرفية، السلسلة السادسة، العدد ٤، الكويت، تشرين الثاني، ٢٠١٣، ص ٢.

^٣ Mishkin, F. S. & Eakins, S. G. (1999) Financial Markets and Institutions, 3rd Edition, Addison Wesley Publishing Company, USA, p. 473.

^٤ حماد، طارق عبد العال : التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٣، ص ٢٠٤.

في ضوء ما سبق تجد الباحثة أنّ البنوك الشاملة هي البنوك التي لا تقتيد بالتخصّص المحدود الذي قيّد العمل المصرفي في كثير من الدول، بل أصبحت تمارس نشاطها في كل المجالات والأقاليم والمناطق، وتحصل على الأموال من مصادر متعددة وتعيد توجيهها إلى مختلف القطاعات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد نشأت فكرة البنك الشامل في ألمانيا في القرن التاسع عشر واستمرت حتى الآن، ومما ساعد على انتشارها عدّة عوامل منها : الاتجاه لإزالة الحواجز بين أنشطة البنوك، وتراجع ما يُعرف بالتخصّص الوظيفي والقطاعي، وانتشار موجة التحرّر من القيود في كافة الأنشطة المالية والاقتصادية، واشتداد المنافسة العالمية بين البنوك، فضلاً عن عوامل أخرى سنأتي على ذكرها فيما يأتي.

إنّ انتشار البنوك الشاملة في الدول المتقدّمة، ومحاولات الدول النامية للدخول فيها في الآونة الأخيرة يعكس متطلبات المرحلة التنموية الرأهنة، والتحوّلات الاقتصادية والعالمية التي تمر بها مختلف الاقتصادات خاصة مع انتشار برامج الإصلاح الاقتصادي والخصخصة وظهور الأسواق المالية ونموها في ظلّ إفراح الفرص لقوى السوق والقطاع الخاص ليؤدّي الدور الرائد في عملية التنمية، وكذلك التطوّر التكنولوجي وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات الذي قدّم دعماً كبيراً وقوياً للبنوك للتحوّل إلى بنوك شاملة^١. ويمكن أن نوجز أسباب انتشار هذا النوع من العمل المصرفي فيما يلي^٢:

- منافسة المؤسسات المالية غير المصرفية والتي تشمل شركات التأمين بأنواعها، وصناديق الاستثمار، وصناديق الادخار، وبورصات الأوراق المالية.
- لجوء كثير من المقترضين إلى ما يعرف بالاقتراض المباشر من خلال سوق الأوراق التجارية.
- تزايد تعرّض البنوك التجارية لمخاطر تقلبات سعر الفائدة نتيجة لارتفاع مستويات التضخم بالإضافة إلى مخاطر الديون المتعثرة والناجمة عن عدم سداد العملاء.
- انخفاض هامش ربحية الأنشطة التقليدية التي تقدمها البنوك بسبب ارتفاع حدة المنافسة العالمية والمحلية.
- ظهور الكثير من المستحدثات والأدوات المالية في أسواق المال.
- التوجّه نحو رفع القيود التي كانت تمنع البنوك من الخروج عن نطاق تخصصاتها.
- انتشار ثورة المعلومات والاتصالات، وما نجم عنها من زوال القيود والحواجز بين القطاعات والدول، وانتشار صيغ جديدة للتمويل والاستثمار لم تكن متاحة من قبل.

٢-٤-٢ - وظائف البنوك الشاملة

ترجع أهمية البنوك الشاملة إلى الوظائف التي تقوم بها سواء كانت وظائف تقليدية تقدّمها البنوك التجارية، وبنوك الاستثمار والأعمال، والبنوك المتخصصة، أو أنشطة أخرى متنوعة وواسعة التشكيلة، وكما ذكرنا سابقاً تقوم الصيرفة الشاملة على فلسفة التتويج والتي تركز على تنويع البنوك لأنشطتها وكذلك مواردها

^١ بورنان، ابراهيم وشارف، عبد القادر: البنوك الشاملة كأحد إفرازات الإصلاح المصرفي، ورقة عمل مقدمة للملتقى الدولي حول الإصلاح المصرفي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ورقلة، الجزائر، ٢٠٠٨، ص ٢.

^٢ شعبان، فرج: مرجع سابق، ص ٢٢.

بهدف استقرار حركة الودائع وتخفيض مخاطر الاستثمار، لذلك يمكن توضيح الإطار العام لاستراتيجية التتبع في البنوك الشاملة على النحو التالي:

١. **تنوع مصادر التمويل:** تقوم البنوك الشاملة بالعديد من الأنشطة والوظائف في إطار توفير التمويل اللازم من مصادر متنوعة، ويمكن تصنيف هذه الوظائف في مجموعتين رئيسيتين:

أ- **الوظائف المصرفية التقليدية:** وتتضمن صوراً عديدة للخدمة المصرفية أهمها:

- تسير الحسابات الجارية بالعملة الوطنية والأجنبية.
- التحويلات المصرفية الداخلية والخارجية، والقيام بإصدار الشيكات السياحية وعمليات الكامبيو.
- إصدار شهادات الادخار بالعملة المحلية والأجنبية.

ب- **الوظائف المصرفية غير التقليدية:** والتي يمكن حصرها في المجالات التالية^١:

- إصدار شهادات الإيداع القابلة للتداول والتي يمكن لحاملها شراؤها وبيعها في أسواق النقد دون الرجوع للبنك الذي أصدرها.
- الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي من خلال إصدار سندات في أسواق رأس المال، أو بالاقتراض من شركات التأمين والمؤسسات المالية.
- اتخاذ البنوك الشاملة شكل شركات قابضة مصرفية تضم إليها شركات صناعية، وتجارية، ومالية بغية تنوع مصادر التمويل وزيادة الموارد المالية.
- التوريق ويسمى أيضاً بالتسديد، ويقصد به تحويل الأصول غير السائلة (القروض) إلى أوراق مالية قابلة للتداول في صورة أسهم أو سندات، مما يعطي للدائن فرصة ترويج قروضه بعد تحويلها إلى أوراق مالية في البورصات المالية، وبالتالي تنشيط سوق المال وحصوله على التمويل الذي يحتاجه ومثال ذلك قروض الإسكان. ومن مزايا التوريق خفض تكلفة الاقتراض قياساً بطرق التمويل التقليدية، وبالتالي التحول من صيغ الإقراض التقليدية إلى صيغ وأدوات جديدة أقل تكلفة.

٢. **التتبع في مجال الاستثمار:** ويتضمن توظيف موارد المصرف في مجالات مختلفة وأوعية استثمارية حديثة ومبتكرة إلى جانب تلك التقليدية، ويمكن أن نجملها فيما يلي:

- تنوع محفظة الأوراق المالية بحيث تضم تواريخ استحقاق مختلفة، وشركات ذات أنشطة متنوعة تكون درجة ارتباطها ضعيفة بما يضمن درجة مخاطر منخفضة.
- تنوع القروض الممنوحة من حيث الأجل فتتوزع بين قروض قصيرة، ومتوسطة، وطويلة الأجل، وتنوع تواريخ استحقاقها، والشركات التي تُقدم لها القروض.
- الدخول في مجالات استثمارية جديدة من خلال^٢:

❖ **الإسناد:** يعني شراء الأسهم المصدرة حديثاً من الشركة المصدرة لها بغرض ترويجها وبيعها للآخرين مع تحمّل الأعباء المحتملة نتيجة لانخفاض السعر خلال مدة حيازتها لها وقبل الانتهاء من

^١ عبد الحميد، عبد المطلب: البنوك الشاملة "عملياتها- إدارتها"، مرجع سابق، ص ١٩.
^٢ عبد الفتاح، رشدي صالح: البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري، الصيرفة الشاملة محلياً وعالمياً، القاهرة، مصر، ٢٠٠٠، ص ٩٨.

تسويقها، وفي المقابل يحصل البنك على كافة العمولات والمصروفات الأخرى عند سداده قيمة السهم للشركات المصدرة .

- ❖ **التسويق:** ويتضمن قيام البنك بتسويق الأوراق المالية لصالح الشركة المصدرة مستخدماً في ذلك إمكانياته من خبراء ووحدات متخصصة واتصالات واسعة مع الوسطاء الماليين الآخرين.
- ❖ **تقديم الاستشارات:** حول الإصدارات الجيدة المتعلقة بنوعية وتشكيل الأوراق المالية المرغوبة مع عقد المنازعات بتكاليف الأوراق المالية ومردودها ومخاطرها في ضوء الواقع والظروف التي تعيشها الشركات التي قامت بإصدار تلك الأوراق.

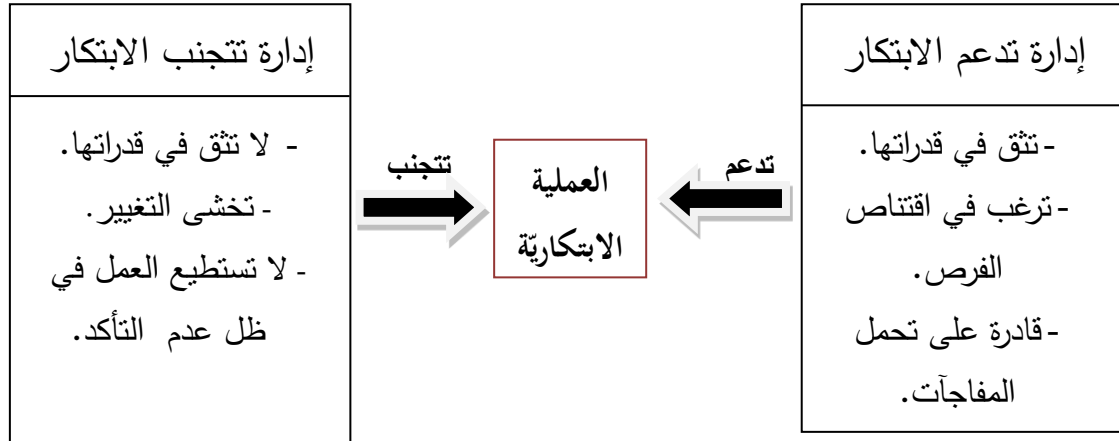
٣. التّويع بدخول مجالات غير مصرفية: ويتضمن ذلك القيام بأنشطة غير مصرفية التالية:

- القيام بنشاط التأجير التمويلي "Leasing" من خلال المشاركة في تأسيس شركات التأجير التمويلي، وإعداد الدراسات اللازمة للتمويل التأجيري، وكذلك القيام بدور المستشار المالي والاقتصادي لأي من الأطراف المشاركة، فضلاً عن القيام بعمليات التأجير التمويلي.
- الإتجار بالعملة في السوق الحاضرة لإتمام صفقات تجارية دولية لصالح مؤسسات بهدف تحقيق عوائد.
- إصدار الأوراق المالية من أسهم وسندات نيابة عن مؤسسات الأعمال الأخرى وذلك مقابل عمولة.
- دعم النشاط المالي للعملاء من خلال تقديم الاستثمارات المالية والأعمال التي من شأنها تسهيل أعمال العملاء الخاصة باستثمار أموالهم في السوق والحفاظ على توازنهم المالي.
- إنشاء صناديق الاستثمار: حيث تقوم البنوك الشاملة بتكوين صناديق لاستثمار وإدارة ودائع العملاء مقابل أتعاب محددة تحصل عليها، أما الأرباح والخسائر فهي من نصيب العملاء وحدهم.
- تأسيس شركات رأس المال المُخاطر: تعد شركات رأس المال المخاطر من قنوات التمويل المهمة لما تؤدبه من دور حيوي في تقديم الدعم المالي والفني للرازمين للمشروعات الواعدة التي تعمل في مجالات استثمارية عالية المخاطر، في مقابل تحقيق أرباح رأسمالية ذات معدل مرتفع في الأجلين المتوسط والطويل، وتؤدي البنوك الشاملة دوراً نشطاً في هذا المجال باعتبارها الأقدر على متابعة هذا النشاط من خلال شبكة فروعها الواسعة.
- القيام بعمليات خصم الديون "Factoring": وتعتبر من أهم أعمال الوساطة المالية التي تنصب على تقييم الجدارة الائتمانية للمستورد، حيث يقوم البنك الشامل بشراء الذمم المدينة من كمبيالات، وسندات، وفواتير... وغيرها من المنشآت الصناعية والتجارية والتي تتراوح مدتها ما بين ٣٠ يوماً و ١٢٠ يوماً، وذلك بهدف توفير سيولة نقدية لهذه المنشآت دون الحاجة لانتظار تواريخ استحقاقها، على أن تقوم المؤسسة المقدمة لهذه الخدمة بتحصيلها في تاريخ الاستحقاق.
- تنشيط سوق المال و برامج الخصخصة: يقوم البنك الشامل بالمساهمة في إنشاء الشركات التي تعمل في مجال الأوراق المالية ودعم تطورها، وإدارة محافظ الأوراق المالية لصالح عملائها، كما يقوم أيضاً بتقييم الشركات المطروحة للبيع والخصخصة.

٤. تقديم أنشطة تمويلية مبتكرة^١:

تسعى المصارف الشاملة إلى ابتكار خدمات مصرفية جديدة تساهم في تحقيق ميزة تنافسية لها، ويشير الابتكار المصرفي في مفهومه على أنه ترجمة الأفكار الجديدة إلى ممارسات عملية تطبيقية، ويتحقق التفوق الابتكاري لمصرف دون الآخر تبعاً لنمط الإدارة المصرفية التي تشجع الابتكار أو تتجنبه، وهو ما يمكن توضيحه ضمن المخطط التالي:

الشكل ٢-٤-١ مواصفات الإدارة المصرفية التي تشجع الابتكار عن تلك التي تتجنبه



المصدر: طه، طارق: إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٠، ص ١٣٧.

ومن الاتجاهات الحديثة للخدمات التمويلية المبتكرة التي تأخذ بها البنوك الشاملة نذكر:

▪ **صيرفة التجزئة "Retail Banking"**: وتشمل العديد من الخدمات التمويلية التي تشهد توسعاً ملموساً من قبل العديد من البنوك في إطار مزاولتها لأنشطة صيرفة التجزئة، ومن أهم هذه الخدمات ما يلي:

❖ **البطاقات الإلكترونية**: تمثل حافظة نقدية إلكترونية مخزنة في الهارد ديسك لجهاز الكمبيوتر تسمح بالتسديد الفوري لكونها وسيلة دفع مقبولة، ومن أشكال النقود الإلكترونية نجد بطاقة الدفع، والبطاقات الائتمانية، وبطاقات الصرف الشهري.

❖ **تقديم القروض الشخصية**: شهدت السوق المصرفية توسعاً كبيراً في مجال القروض الاستهلاكية التي تخدم فئات كثيرة من الأفراد العاملين بالقطاع العام أو الخاص، وتعمل البنوك الشاملة على توفير التمويل اللازم لأغراض استهلاكية ك شراء السيارات، أو الأثاث...، وذلك مقابل شروط ميسرة وبسيطة.

❖ **التمويل بالزمن العقاري**: يعدّ هذا النوع من الإقراض من أهمّ خدمات التجزئة المصرفية التي توسعت البنوك الشاملة في تقديمها للأفراد بعد أن كان مقتصرًا على البنوك المتخصصة، وفي نطاق ضيق من جانب البنوك التجارية التي تقدمه للشركات العقارية، وتوسعها في هذا النشاط

^١ عمر، غزالي: الخدمات المصرفية في ظل التحولات العالمية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، كانون الأول، ٢٠٠٨، ص ٣٣.

سيزيد من إمكانية تنشيط سوق العقارات وتحقيق الرواج المطلوب والدعم الكافي للفئات الخاصة من الأفراد ذوي الدخل المحدود، وهو ما يوفر التمويل اللازم للبنوك ذاتها.

■ **نشاط التأمين:** يعدّ التأمين من الأنشطة غير المصرفية المبتكرة التي تنشط فيها البنوك الشاملة من خلال شكل تنظيمي لشركة شقيقة تضمها شركة قابضة، حيث تقوم بتقديم خدمات تأمينية على الممتلكات وعلى الأشخاص كالتأمين على العملاء الذين يحصلون على قرض ائتماني في مقابل التزام شركة التأمين بسداد أقساط القروض في حالة وفاة المقرض، وذلك مقابل حصول البنك على عمولة من شركة التأمين الشقيقة نظير هذه الأنشطة.

يتضح مما سبق أنّ دور البنوك الشاملة يتحدد ويتبلور من خلال قيامها بأعمال كلّ البنوك سواء كانت تجارية أو استثمار أو أعمال أو متخصصة، أي أنّها بنوك غير متخصصة وتستطيع القيام بتملك أسهم الشركات المساهمة والاشتراك في إدارتها في نفس الوقت بالإضافة إلى اتجاهها وحرصها على تنويع مصادر الحصول على الأموال والإيرادات بهدف استقرار حركة الودائع وانخفاض مخاطر الاستثمار، وبالتالي لا يحصر البنك نشاطه في قطاع معين أو في مجموعة القطاعات التي يوجد بين أنشطتها ارتباط قوي.

الشكل ٢-٤-٢ الوظائف المتعددة للبنوك الشاملة



المصدر: عبد الحميد، عبد المطلب: البنوك الشاملة "عملياتها- إدارتها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٠، ص ٢١.

٢-٤-٣- مزايا وعيوب البنوك الشاملة

نجد مما تقدّم أنّ الصيرفة الشاملة هي نموذج الصيرفة ذات الخدمات المتكاملة التي تساهم في تطوير المصارف بكفاءة وفاعليّة وبأقصى المواصفات من حيث الكلفة والنوعية والوقت والمكان، فهي تعمل على تحقيق مجموعة من المزايا تتلخص في الآتي^١:

- العمل على أساس الحجم الكبير، وبالتالي تحقيق وفورات في التكاليف (وفورات الحجم).
- التنوع القطاعي لمحفظه القروض والاستثمارات، وبالتالي التقليل من المخاطر الائتمانية.
- ممارسة الأساليب الحديثة في إدارة الموجودات والمطلوبات، وتحقيق التوازن بينها ومن ثم تجنب التعرض للانكشاف بتركيز الأنشطة في مجال واحد.
- زيادة وتوسيع تشكيلة الخدمات المصرفية والمالية المقدمة للعملاء بما يؤدي إلى كسب شريحة واسعة منهم، بالإضافة إلى رفع كفاءة وخبرات العاملين.
- المساهمة في تنشيط وتشجيع سوق الأوراق المالية، من خلال إمكانية دخول البنوك كمستثمر وبذلك تعد البنوك الشاملة رافداً للتمويل الحقيقي للمشروعات الاقتصادية، وتعبئة الموارد اللازمة.
- توفير العناصر والمقومات الضرورية لعملية التنمية بدءاً من دراسة الجدوى، التأسيس، التمويل، الإدارة، التسويق... إلخ، والتي تفتقر إليها كثير من الدول النامية.
- تنوع مصادر الإيرادات من خلال ممارستها للوظائف التجارية والاستثمارية، وبالتالي تدعم البنوك في تحقيق هدفها الاستراتيجي المتمثل في الربحية.
- تحقيق التوظيف الكامل والأمثل للموارد، والقدرة على الدخول والقيام بالمشروعات الضخمة.
- تعظيم القدرة على تطوير الوظائف التقليدية بما يسمح بتقديم خدمات جديدة ومتطورة كإصدار السندات والتأمين ضد المخاطر.

ورغم المزايا والإيجابيات التي يمكن أن تحقّقها البنوك الشاملة، إلّا أنه سجّل عليها بعض المآخذ المتمثلة في النقاط التالية^٢:

- قد يؤدي إلى خلق الاحتكار ومضاغفة قوة السوق بالنسبة لبعض المؤسسات المالية الشاملة وهذا على حساب المؤسسات والبنوك الصغيرة.
- انخفاض حوافز الإبداع والابتكار المالي نظراً لكثرة وتعدد الأنشطة.
- إخفاء الأداء الضعيف لبعض القطاعات والأنشطة نظراً لتغطيتها بقطاعات أخرى.
- صعوبة الإشراف والرقابة على أداء البنوك الشاملة باعتبار أنّها أكثر تعقيداً بسبب تشعب أعمالها.
- خلق مشاكل تتعلق بالمخاطرة والانكشاف من حيث تفضيل الربحية على السيولة، خاصة في حالة توظيف الموارد المالية في مشاريع طويلة الأجل وما قد يحدث من طلبات مفاجئة للعملاء.

^١ السبسي، صلاح الدين: قضايا اقتصادية معاصرة- دراسة نظرية وتطبيقية، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٦، ص ٢١٠-٢٠٦.

^٢ إضاءات مالية ومصرفية، مرجع سابق.

نجد في ضوء ما سبق أنّ اتجاه الصيرفة الشاملة السائد اليوم ما هو إلا وليد التطورات التي شهدها العمل المصرفي في العقود الأخيرة، ويحقق هذا الاتجاه العديد من المزايا سواء بالنسبة للبنك أو العملاء وفي المحصلة القطاع المالي، وهو قائم أساساً على فكرة التنويع وعدم التخصص وتعدد الأنشطة والمجالات التي يخدمها والذي يساهم في تخفيف حدة المخاطر المرتبطة بكل مجال مما يؤكد أهمية هذه الاستراتيجية في ظل التحديات والمخاطر التي يشهدها الاقتصاد العالمي اليوم.

ألقى هذا الفصل الضوء على فلسفة التنويع ابتداءً من مفهومها، وأهميتها، وأنواع المخاطر من منظورها، ومناهجها، وبحثنا تفصيلاً في ماهية هذا المنهج في العمل المصرفي، وسياسات التنويع المتبعة في المصارف، وختاماً تم التطرق إلى التوجه المصرفي الحديث ألا وهو الصيرفة الشاملة الذي يمثل أفضل مترجم لهذه الفلسفة في العمل المصرفي. وفي الفصل الأخير الذي يمثل الإطار العملي لهذه الدراسة تسلط الباحثة الضوء على مدى تطبيق سياسات التنويع في عينة من المصارف الخاصة في سورية، وأثر تطبيقها على المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها هذه المصارف.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية تطبيقية على عينة من المصارف الخاصة في الجمهورية العربية السورية

يحتل الجهاز المصرفي مكانة هامة ورئيسة في اقتصادات الدول، فهو بمثابة المحرك لأي نظام اقتصادي، ويؤدي دوراً بالغ الأهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة، لاسيما من خلال أدائه لوظيفة الوساطة، وذلك بفضل ما يتوافر لديه من قدرات على تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو المشاريع التنموية.

هذا وقد تعاضد دور هذا الجهاز تحت تأثير المستجدات والتطورات العالمية المعاصرة وتيار الانفتاح على الأسواق النقدية والمالية العالمية، وتدويل الأعمال المصرفية، فضلاً عن ظهور مستحدثات مالية ومصرفية جديدة في مجال المشتقات المالية وعقود الخيار وتوريق الديون وغيرها. ويتكون هذا الجهاز من مجموعة من المؤسسات المصرفية التي تختلف في وظائفها وأنشطتها تتضمن البنك المركزي الذي يأتي على رأس النظام البنكي، وهو بمثابة الركيزة الأساسية للهيكل النقدي والمالي في كل أقطار العالم، ويشرف على جميع المؤسسات المالية والمصرفية في الدولة بهدف ضمان الاستقرار المالي والنقدي، وتطبيق السياسة النقدية بما يحقق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة، يتبعه مجموعة المصارف الأخرى التي تتضمن المصارف التجارية، والمتخصصة، والإسلامية، ومصارف الاستثمار والادخار وغيرها.

وبعد قطاع المصارف أحد أبرز وأهم القطاعات في الاقتصاد السوري، وأحد أبرز محركات النمو المستدام والتنمية الاقتصادية المنشودة، وفي العقد الأخير توجهت الجهود والأنظار نحو النهوض بهذا القطاع وتطويره نظراً لأهمية دوره وأثره على بقية القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني.

شهد هذا القطاع العديد من المستجدات والتطورات في العقدين الأخيرين، كان أبرزها انطلاق المصارف الخاصة، وسلسلة من الإصلاحات المصرفية كان لها الأثر البالغ في رفع كفاءة الجهاز المصرفي وزيادة مساهمته في عملية التنمية ترافقت مع النقلة النوعية التي حدثت في الاقتصاد الوطني من خلال قانون إحداث هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية عام ٢٠٠٥، إضافة إلى قانون إنشاء سوق الأوراق المالية عام ٢٠٠٦.

وبما أن بحثنا يتناول البنوك التجارية الخاصة في الجمهورية العربية السورية التي تعدّ حديثة العهد في القطاع المصرفي، من الأهمية بمكان أن نسلط الضوء على تطور هذا القطاع والمراحل المختلفة التي مرّ بها كمستهل لدراستنا العملية هذه.

٣-١ - القطاع المصرفي في سورية وتطوره

يعدّ القطاع المصرفي في سورية أحد أكثر القطاعات الاقتصادية التي عانت خلال السنوات الطويلة الماضية من تداعيات احتكارها من قبل القطاع العام الذي رُسم له منذ ستينيات القرن المنصرم سياسة مصرفية تقوم على التخصّص المصرفي منطلقاً من فكرة مفادها أن هذا التخصّص سينقل مؤسسات هذا القطاع (المصارف) من مؤسسات متنازعة فيما بينها على الزبائن والمقترضين إلى مؤسسات متعاونة يعمل كل منها في المجال الذي تحدده الدولة له، والذي حصل أنّ كلّاً منها كان يعمل في وادٍ ويمنأى عن غيره من المصارف، وبكلام آخر، وكأنها مؤسسة مصرفية واحدة بفروع متخصصة لا تدري ما تفعل يمينها عن شمالها^١.

تميز النظام المصرفي قبل هذا التوجه بالانفتاح وتواجد عدد كبير من المصارف التي تزاوّل النشاط المصرفي في السوق السورية، فقد عرفت سورية النظام النقدي والمصرفي الحديث مع صدور المرسوم التشريعي رقم ٨٧ لعام ١٩٥٣ الذي أدى إلى قيام مجلس النقد والتسليف وإنشاء مصرف سورية المركزي في الأول من آب عام ١٩٥٦. وقد تميزت تلك الفترة بانتشار المصارف الخاصة ابتداء من عام ١٩٥٩ بوصفها شركات مساهمة تم تحديد رأسمالها بما لا يقلّ عن ٣ ملايين ليرة سورية ونسبة مساهمة رأس المال الأجنبي ب ٢٥% لإفصاح المجال بشكل أكبر للمساهمين المحليين والعرب.

ولكن مع قيام ثورة آذار صدر المرسوم التشريعي رقم ٣٧ لعام ١٩٦٣ الذي أمّم جميع المصارف العاملة في سورية وحول ملكيتها إلى الدولة، وكان لذلك آثاره الإيجابية والسلبية؛ إذ وبعد التقلبات التي عرفها القطاع المصرفي في السابق، تحقّق نوع من الاستقرار في التشريع المصرفي وعلى مدى أربعة عقود، وتم تثبيت أسعار الفوائد الدائنة والمدينة منذ عام ١٩٨١ لدعم الإنتاج المحلي والحفاظ على مستوى النمو الاقتصادي، ولكن في المقابل فإنّ اقتصار القطاع المصرفي على المصارف العامة جعله في حالة من الجمود وضعف المنافسة.

ومنذ عام ١٩٦٣ لا يوجد في سورية أيّ مصارف خاصة أو أجنبية ولا مكاتب تمثيل للمصارف الأجنبية ماعدا مكتبين في دمشق وحلب للبنك التجاري السوري اللبناني الذي تأسس عام ١٩٧٤ في لبنان كما كان هناك مساهمة محدودة للمصرف التجاري السوري في رأسمال اتحاد المصارف العربية الفرنسية "يوباف" الذي أسس في السبعينات، وهي المساهمة السورية الوحيدة في الخارج^٢.

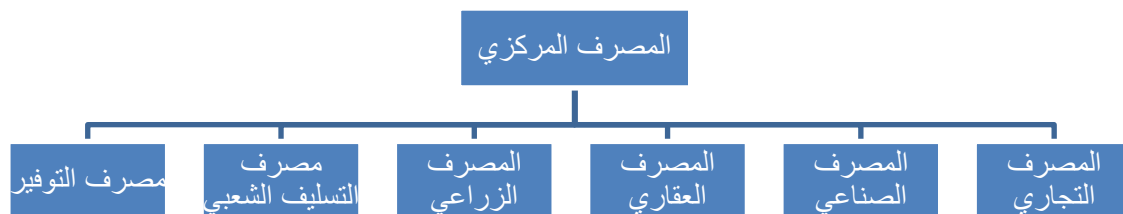
في العام ١٩٦٦ تمّ إعادة تنظيم الجهاز المصرفي على أساس التخصّص المصرفي للقطاعات الاقتصادية والنشاطات المختلفة، وذلك بموجب قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٨١٣/ تاريخ ١٠/١٠/١٩٦٦، حيث تم تقسيم القطاع المصرفي السوري إلى مجموعة من المصارف يهتم كل منها بقطاع معين:

^١ القطاع المصرفي في سورية- واقع وآفاق، المركز الاقتصادي السوري برعاية الشركة الوطنية للتأمين، دمشق، تشرين الأول ٢٠٠٧، بتصرّف.

^٢ البساط، هشام: تحديث وتطوير القطاع المالي والمصرفي في سورية، ورقة عمل مقدمة إلى حلقة عمل حول " تحديث وتطوير القطاع المالي والمصرفي التي نظمها صندوق النقد العربي بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية، دمشق، سورية، ٢٠٠١، ص ٢-١.

١. **المصرف التجاري السوري:** الذي أنيطت به مهمة تمويل عمليات التجارة الداخلية والخارجية، واستقبال الودائع والمدخرات الوطنية بأشكالها كافة والمتاجرة بالقطع الأجنبي والمعادن الثمينة إضافة إلى إصدار سندات الدين العام وتسويقها لصالح الخزينة العامة.
٢. **المصرف الصناعي:** وأنشئ مع تزايد اهتمام الدولة بالقطاع الصناعي بهدف تشجيع الإنتاج، فكانت مهامه تتحدد في مساهمته في تأسيس الشركات المساهمة في الصناعة وتقديم القروض والسلف لهذا القطاع بهدف توسيع المنشآت القائمة أو إحداث منشآت جديدة، بالإضافة إلى تقديم القروض لشراء المواد الأولية، إلى جانب ذلك أُفسح له المجال لاستقبال الودائع بأنواعها كافة والعمل على تأمين التوظيفات الناجحة لها.
٣. **المصرف العقاري:** كانت الغاية منه تمويل الأنشطة العقارية من بناء المساكن والفنادق والأبنية اللازمة للصناعة ومساعدة صغار المدخرين على امتلاك المساكن وترميمها، وذلك عبر منح قروض من أجل عمليات البناء تلك، وفعلاً ساهم لفترة من الزمن في تطور الحركة العمرانية في البلاد.
٤. **المصرف الزراعي:** وهو من أقدم المصارف العاملة في سورية حيث يعود إلى فترة الاحتلال العثماني، ولكن مع صدور قانون التخصص اهتم المصرف بتمويل النشاطات الزراعية بأشكالها المتعددة، من خلال تقديم القروض والسلف النقدية والعينية للقطاعات الاقتصادية كافة، وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي من البذور والأسمدة والمبيدات والأعلاف إضافة إلى تقديم القروض طويلة الأجل دون فائدة لمشاريع استصلاح الأراضي والتشجير المستمر، ومن ناحية أخرى اهتم باستقبال الودائع بكافة أنواعها من المزارعين.
٥. **مصرف التسليف الشعبي:** ويهدف إلى تقديم التسهيلات الائتمانية للتجار وأرباب المهن والحرفيين والموظفين وبقية ذوي الدخل المحدود، كما يقوم بإصدار شهادات الاستثمار لتشجيع الادخار وذلك لخدمة الأهداف الحكومية في تجميع المدخرات وإعادة توظيفها.
٦. **مصرف التوفير:** آخر وأحدث المصارف الذي بدأ كمؤسسة ادخارية تحت اسم صندوق توفير البريد تهدف إلى تجميع المدخرات الصغيرة والمتوسطة من ١٠٠ ليرة سورية إلى أكبر المبالغ، كما كان هدف هذه المؤسسة إيقاف تهريب العملة الوطنية إلى الخارج أو توظيفها في نشاطات غير إنتاجية (المجوهرات، العقارات، السيارات)، إلا أنه لاحقاً تم تحويل هذه المؤسسة إلى مصرف أطلق عليه مصرف التوفير، بحيث بدأ بعمليات الإقراض وتقديم التسهيلات وغير ذلك.

الشكل ٣-١-١ هيكل القطاع المصرفي في سورية قبل انطلاقة المصارف الخاصة



الشكل من إعداد الباحثة

ولعلّ أبرز ما ميّز عمل هذه المصارف هو بعد هدفها عن تحقيق الربح وتركيزه في الدرجة الأولى على تقديم خدمات تمويلية للنشاطات الاقتصادية التي تهدف إلى زيادة الإنتاج وتوفير السلع والخدمات للمواطنين، ولقد اتبعت في عملها نمط العمل المؤسساتي التقليدي المعتاد في القطاع العام كالبلديات والشركات دون أن تفكر أو تنتهج نمط العمل المصرفي سواء كان باقتراح من داخل المؤسسة أو بتوجيه من الجهات العليا التابعة لها، وأكثر ما يؤكد هذا الاتجاه هو عدم وجود وسائل دعائية معينة لتجميع المدخرات الوطنية وضعف الأنشطة التسويقية، إذ لا توجد لديها خطة معينة لتسويق القروض وإنما يتم منح القروض حسب حاجة الجهة الطالبة سواء كانت قطاعاً عاماً أو خاصاً، الأمر الذي نتج عنه أموال فائضة دون توظيف مما أثر في مستوى الربحية لديها، والخسائر التي لحقت بهذه المصارف في فترات لاحقة تدعّم هذه الفكرة.

هذا وقد تركّز العمل المصرفي على النشاطات التقليدية من إيداع وتسليف وفتح اعتمادات وتحويل أموال، ولم تشهد هذه النشاطات تغييراً كبيراً طوال العقود الأربعة الماضية، حيث لم يتم تطوير خدمات ومنتجات جديدة في ظل التوزيع المحدد للوظائف بين المصارف واستقرار عدد المصارف وعدم دخول لاعبين جدد وبالتالي غياب المنافسة الفعلية التي تشكل الدافع الرئيس وراء ابتكار أدوات ادخارية وآليات تمويل جديدة ويستثنى من ذلك شهادات الاستثمار التي أخذ مصرف التسليف الشعبي بإصدارها منذ أوائل السبعينات لصالح الأفراد، والتي تتمتع بعائد سنوي يتجاوز الفوائد المطبقة لدى المصارف المتخصصة، أو تُقدّم جوائز نقدية وهدايا عينية إلى المستثمرين عن طريق السحب الدوري^١.

يمكن القول أنّ المصارف العامة كانت محدودة الدور على صعيد تنمية الاقتصاد الوطني نتيجة جملة من العوامل والأسباب ولم تقم بالدور المنوط بها والذي يسهم إسهاماً فاعلاً في عملية التنمية الاقتصادية وفق متطلبات ومعطيات كل مرحلة يمر بها الاقتصاد السوري. وكان من الواضح أنّ هناك حاجة ماسة لإعادة هيكلة هذا القطاع وتطوير آليات العمل به، والنهوض بكافة أركان الاقتصاد الوطني في ظل عملية إصلاح شاملة من شأنها تسريع عجلة النمو الاقتصادي.

وفي ظلّ سياسة الإصلاح التي انتهجتها الحكومة السورية مع بداية الألفية الجديدة، صدرت عدّة قوانين وتشريعات تصب جميعها في خانة النهوض بالاقتصاد الوطني، وتطوير وتحديث كافة قطاعاته بما يخدم عملية التنمية، ولاسيما القطاع المصرفي الذي يعدّ ركناً أساسياً من أركان النهوض الاقتصادي. وقد مرّ هذا القطاع بعدّة مراحل من الإصلاح بهدف تطوير أدائه وتحديث الإطار التشريعي والقانوني له، وبدأت أولى مراحل هذا الإصلاح بصدر القانون رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ الذي سمح بتأسيس المصارف الخاصة ووضع الأسس الناظمة لعملها، وكان هذا القرار قراراً صائباً وحكيماً استشفّ متطلبات المرحلة المستقبلية القادمة لعملية الإصلاح والتطوير، وبصورة خاصة تعاضم فاعلية دور القطاع الخاص في العملية التنموية وحاجته لخدمات مصرفية جديدة ومتطورة لم تكن المصارف العامة قادرة على تقديمها لأسباب إدارية وروتينية، وفي المبحث الآتي سوف نسلط الضوء على انطلاقة هذه المصارف.

^١ البساط، هشام: مرجع سابق، ص ٢٤.

٣-٢- انطلاق المصارف الخاصة في سورية

لقد كان صدور القانون رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ نقطة البداية في إصلاح القطاع المصرفي في سورية، إذ سمح هذا القانون بإقامة مصارف خاصة على شكل شركات مساهمة مغلقة، وتم تأسيس أول هذه المصارف عام ٢٠٠٤، وبعد أربعة أعوام صدر المرسوم التشريعي رقم ٣٥ لعام ٢٠٠٥ الناظم لعمل المصارف الإسلامية، حيث شكّل هذان التشريعان الأرضية لازدهار القطاع الخاص في السوق المصرفية السورية.

تتابعت التشريعات خلال عقد كامل لتكامل مسيرة الإصلاح؛ إذ تؤدي التشريعات المالية والنقدية دوراً بارزاً في توفير القاعدة الأساسية التي تساعد على النهوض بالأداء وزيادة درجة الكفاءة ورفع مستوى الخدمات المالية والتفاعل مع المستوى الخارجي العربي والعالمي في المجال المصرفي ومواكبة التطورات في هذه الصناعة. فكان صدور التشريعات المتعلقة بالسرية المصرفية، وتنظيم عمل المصارف الإسلامية، ومكافحة تبييض الأموال وتأسيس سوق دمشق للأوراق المالية الأمر الذي يساهم في المحصلة في تطوير السوق المصرفية والمالية، واجتذاب المدخرات المالية والودائع السورية في الخارج واستقطابها لرشد القطاع المالي والمصرفي السوري الذي يساهم بـ ١٠% من الناتج المحلي السوري^١، فضلاً عن تمويل المشروعات التنموية للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحريك عجلة الاقتصاد، كما أنّ الحفاظ على قطاع مصرفي آمن يتطلب رقابة فعالة على أداء المصارف ومدى التزامها بالقوانين والأنظمة والقرارات الصادرة التي لها دور في إرساء الاستقرار المالي والنقدي، خلاصة القول إنّ الإطار التشريعي والقانوني والرقابي هو أحد أبرز محفزات النشاط في هذا القطاع.

تجسّدت المرحلة الثانية من عملية الإصلاح في إحياء مجلس النقد والتسليف وتفعيل دوره مع صدور قانون النقد الأساسي رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٣ بما يكفل إرساء دعائم سياسة نقدية فعّالة تلبي متطلبات التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى تعزيز دوره في الإشراف والرقابة على المصارف ووضع الأطر المؤسسية والعملية للرقابة المصرفية التي وكلت مهامها إلى مفوضية الحكومة لدى المصارف التي تعمل من خلال توجيهات هذا المجلس.

يبقى الحدث الأبرز دخول المصارف الخاصة إلى القطاع المصرفي؛ فهو أحد أبرز خطوات التطوير والنهوض بهذا القطاع نظراً لأهمية دوره وأثره على بقية القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني وضمن سلسلة الإصلاحات الاقتصادية في السنوات الخمس عشرة الماضية، بعد أن كان هذا القطاع مقتصرًا على ستة مصارف عامة تخصصية جعلت من بيئة الأعمال المصرفية منذ التأميم في ستينيات القرن الماضي بيئة مصرفية مستقرة خالية من أي نوع من المنافسة المصرفية؛ بسبب قيام القطاع المصرفي على هذه المصارف المتخصصة فقط. كما رُخص لعدد من مؤسسات التمويل الصغير، ولعدد كبير من مؤسسات الصرافة موزعة بين شركات ومكاتب صيرفة، وذلك كحل أرادته الكثيرون لسياسة ائتمانية جديدة تتناسب مع التوجه نحو السوق الحر.

وقد بدأ أول مصرف خاص تجاري بمزاولة العمل المصرفي عام ٢٠٠٤ كما باشر أول مصرف خاص إسلامي عمله في السوق المصرفية عام ٢٠٠٨. وبحلول عام ٢٠١٠ بلغ إجمالي عدد المصارف الخاصة ١٤

^١ الشّلاّح، راتب: المصارف الخاصة الواقع والآفاق، جمعّية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، الجمهورية العربية السورية، ٢٠٠٧.

مصرفاً موزعة بين ١١ مصرفاً تجارياً تتضمن بنك بيمو السعودي الفرنسي، وبنك عودة، وبنك بيبيلوس، والمصرف الدولي للتجارة والتمويل، وبنك سورية والمهجر، البنك العربي، وبنك سورية والخليج، وبنك سورية والأردن، وفرنسبنك، وبنك المشرق، وبنك قطر الوطني. بالإضافة إلى ثلاثة مصارف إسلامية وهي مصرف سورية الدولي الإسلامي، وبنك الشام الإسلامي، وبنك البركة، مقابل ٦ مصارف عامة. غير أن المصارف الحكومية بقيت لفترة ليست بقصيرة مهيمنة خصوصاً فيما يتعلق بالودائع، حيث بلغت نسبة الودائع لدى المصارف الحكومية ٩٠% من إجمالي الودائع عام ٢٠١٠.

وفي محاولة لدعم هذه القطاع وتحفيزه تم لاحقاً رفع نسبة الملكية الأجنبية في المصارف من ٤٩% إلى ٦٠% لتشجيع تأسيس المصارف الأجنبية، إلا أن اشتراط ٢٠٠ مليون دولار كحد أدنى لرأس المال اعتبره البعض بمثابة عائق للاستثمار الأجنبي في هذا القطاع^١.

استطاعت المصارف الخاصة بالرغم من حداثة وجودها أن تفرض لنفسها مكاناً قوياً في الاقتصاد السوري من خلال تقديم سلسلة من الخدمات والمنتجات المصرفية المتطورة، وسجلت نمواً كبيراً خلال فترة قصيرة وازدادت قيمة موجوداتها زيادة كبيرة فضلاً عن التوسع الواضح في عدد فروعها لتغطي مناطق واسعة في سورية فقد قدر معدل نمو الأصول الإجمالية بنسبة ٩٣% بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ حسب تقرير أعدته شركة ديلويت. وإن مؤشر نمو الأصول يمثل المؤشر الأكثر أهمية على ازدهار هذا القطاع، كما ترافق ذلك مع نمو عدد المؤسسات العاملة بنسبة ٣٦٧% بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٠، ليبلغ ١٤ مؤسسة بحلول عام ٢٠١٠ موزعة بين ١١ مصرفاً تجارياً و ٣ مصارف إسلامية كما ذكرنا سابقاً مقابل ٦ مصارف عامة، كما أن ودائع المصارف الخاصة ازدادت خلال السنوات الخمس من ٢٠ إلى ٣٤٠ مليار ليرة، أي نمت بحوالي ١٧ ضعفاً، وارتفعت حصتها في إجمال الودائع المصرفية من ٣% عام ٢٠٠٤ إلى ٢٩% نهاية ٢٠٠٩، بينما ودائع المصارف الخاصة نمت عام ٢٠٠٩ بمعدل ٢٥.٤٦% مقارنة بودائع المصارف الحكومية التي ازدادت خلال الفترة نفسها من ٦٥٠ إلى ٧٩٥ مليار ليرة، أي بنسبة ٢٢% فقط، في حين ازدادت ودائع المصارف الإسلامية من ٣٥ إلى ٥٦ ملياراً ما بين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، أي بنسبة ٦٠%.

غير أن نمط النمو السريع المسجل خلال السنوات الماضية هدأ قليلاً في عام ٢٠١٠، حيث بلغ نمو الأصول الإجمالية ٢٨%، وهو أدنى من المعدل المسجل في العامين السابقين، حين بلغ النمو ٣٠% و ٣٤% في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠٠٨ على التوالي.

كما أن الأزمة السياسية التي عصفت بالبلاد في عام ٢٠١١ ألقت وزراً ثقيلاً على القطاع المصرفي في مسيرته نحو المساهمة الفعالة في عملية التنمية وتأدية دور فاعل في الاقتصاد الوطني، فقد لوحظ منذ بداية الأزمة في سورية أن النشاط المصرفي بشقيه العام والخاص شهد انكماشاً كبيراً، وكان نشاط المصارف الخاصة محدوداً جداً لدرجة توقف مختلف أنشطتها، بسبب عامل المخاطرة والظروف الأمنية. فجميع القروض التي كانت تمنحها المصارف الخاصة سابقاً توقفت مع إجراءات شديدة من حيث الضمانات في حال وافقت على أي قرض. كما أن المصارف العامة لم تكن أفضل حالاً منها، فقد كان نشاطها الإقراضي ضعيفاً جداً، وكان يفترض بالقطاع المصرفي ألا يوقف نشاطه الإقراضي، وخاصة ما يتعلق بالجانب الاجتماعي منها. فهناك قروض تساعد شريحة واسعة من ذوي الدخل المحدود؛ لأن وظيفة المصارف لا تقتصر على جمع الأرباح والجانب

^١ تقرير حول بنية القطاعات المصرفية في سورية وتركيا، اتحاد الغرف وتبادل السلع في تركيا، آذار، ٢٠١٠، ص ٢.

الاقتصادي فقط، بل لها دور اجتماعي يجب أن تقوم به، ممثلاً بمنح قروض ميسرة وطويلة الأجل لذوي الدخل المحدود، ولكن هذا الجانب لم يتوفر في المصارف العامة أيضاً. كما أن المصارف الخاصة لم تمارس أي نشاط اجتماعي أو اقتصادي، وتجدر الإشارة هذا الأمر ليس مرتبطاً بالظروف غير المستقرة إنما سبقها بمدة طويلة^١، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في تفعيل هذا الدور لا سيما في المرحلة الراهنة.

كما أفرزت هذه الأزمة تحديات كبرى واجهت جميع الأنشطة الاقتصادية، وكان لهذه التحديات وقع خاص على كاهل القطاع المصرفي الناشئ؛ إذ وخلال الربع الأول من عام ٢٠١١ مع اندلاع الأزمة لوحظ أن الأصول المجمعة الإجمالية للمصارف تراجعت من ٦٥٠ مليار ليرة سورية إلى ٦٢٤ مليار ليرة سورية أي بنسبة ٤%. كما أدت هذه الظروف إلى ارتفاع جملة المخاطر التي تواجه القطاع، الأمر الذي فرض معطيات جديدة وطارئة أمام إدارات المصارف من جهة إدارة أصول المصارف ورأسمالها لمقاومة آثار المخاطر التي يمكن أن تؤدي إلى إخفاق مصرفي عندما لا تواجه بالأساليب والطرق التي تتناسب مع الظروف في هذه الأزمة الطارئة.

ومن جملة التحديات والمخاطر التي واجهت القطاع المصرفي نذكر: تذبذب أسعار الصرف، والسيولة، والضمانات، والتحديات السياسية "العقوبات" وتحديات التجارة الخارجية، وتحديات الديون التجارية، ومخاطر التأمين، ومخاطر الاستمرار بمنح التسهيلات، والمخاطر الجغرافية، ومخاطر القطاعات الاقتصادية.

كما انعكس أثر تلك الأزمة على النشاط المصرفي في عدة أشكال؛ فقد احتفظت المصارف بنسب عالية من كفاية رأس المال للمساعدة على التقليل من درجة المخاطر وامتصاص أي خسائر تشغيلية لضمان الوفاء بمتطلبات رأس المال المطلوبة والحفاظ على تقييم ائتماني متميز لدعم قطاع الأعمال وتنظيم عائد المساهمين، وتحسب كفاية رأس المال بقياس نسبة رأسمال البنك إلى أصوله، وهكذا يتم رفع النسبة من خلال زيادة الاحتياطات. وتحفظ أغلب المصارف الخاصة بقاعدة رأسمال تتجاوز الحدود المطلوبة وفق قرارات مصرف سورية المركزي ومتطلبات اتفاقية بازل ٢ وهي ٨% حيث تصل نسب كفاية رأس المال ٢٠% لدى أغلب المصارف وأحياناً تتجاوزها.

وتجدر الإشارة إلى أن أغلب المصارف تقوم بوضع خطط طوارئ تفصيلية لضمان استمرارية العمل المصرفي ومواجهة حالات الطوارئ، مع الالتزام بتطبيق اختبارات جهد على المحفظة الائتمانية والاستفادة من نتائج الاختبارات في تقييم مدى كفاية رأس المال وحجم المخصصات اللازمة لتغطية الخسائر^٢.

وقد اقتصرَت الدراسة على الفترة الزمنية ما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢، أي سلسلة زمنية من خمس سنوات في محاولة لعدم الخوض خلال السنوات العصيبة التي أصابت البلاد والتي يمكن أن تؤدي إلى نتائج مضللة لا سيما وأن النشاط الائتماني تأثر تأثراً كبيراً.

^١ إبراهيم، وسيم ولید: الظروف الاقتصادية الحالية تستدعي السؤال: أين الدور الاجتماعي والاقتصادي للقطاع المصرفي؟، مقال منشور في صحيفة النور، العدد ٥٧٢، ١٨ آذار، ٢٠١٣ عن الموقع الإلكتروني لجريدة النور

www.an-nour.com/item/1639-القطاع-المصرفي-السؤال-أين-الدور-الاجتماعي-والاقتصادي-للقطاع-المصرفي-؟

^٢ مقال منشور على الموقع الإلكتروني Syria Steps بعنوان " عشرة مخاطر تواجه القطاع المصرفي في سورية " بتاريخ ٢٤، شباط، ٢٠١٣ <http://www.syriasteps.com/?d=126&id=101252>

٣-٣- دراسة تحليلية لعينة من المصارف الخاصة في سورية

من المفيد قبل أن نبدأ دراستنا العملية بأن نستذكر مجتمع الدراسة ومفردات العينة التي سيتم تطبيق التحليل الإحصائي عليها بالإضافة إلى فترة الدراسة، ومصادر البيانات التي سوف تقوم عليها دراستنا هذه لتكون بمثابة الإطار العام والأسس التي تحدد ماهية الدراسة العملية التي نقوم بها.

٣-٣-١ - مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في القطاع المصرفي الخاص في سورية انطلاقاً من أهمية هذا القطاع في دعم التنمية الاقتصادية الذي شكلت انطلاقته خطوة مهمة في مسيرة الإصلاح المالي والمصرفي ومواكبة التطورات المصرفية والانفتاح على العالم المصرفي المتطور بغية النهوض بالقطاع المصرفي الذي كان دوره أقل من الدور المنوط به في ظل الاحتكار من قبل القطاع العام لفترة طويلة من الزمن ولبعد هذا القطاع عن استخدام الطرق الحديثة في العمل المصرفي هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن فلسفة التنوع المعاصر التي بحثناها مفصلاً في الفصل السابق لا يمكن تطبيقها عملياً على المصارف العامة القائمة أساساً على مبدأ التخصص.

اقتصرت عينة البحث على سبعة مصارف خاصة تجارية وهي بنك بيمو السعودي الفرنسي، وبنك عودة، وبنك بيبيلوس، والمصرف الدولي للتجارة والتمويل، وبنك سورية والمهجر، والبنك العربي، وبنك سورية والخليج. ولم تشمل العينة بقية البنوك التي باشرت مزاوله العمل المصرفي بعد عام ٢٠٠٨، وتجدر الإشارة إلى أن هناك ثلاثة مصارف تأسست خلال عام ٢٠٠٨ لكنها استثنيت من العينة بسبب بدئها لمزاوله النشاط المصرفي خلال النصف الثاني من العام وبالتالي فإن تطبيق هذه الدراسة لن يكون موضوعياً بسبب محدودية نشاطها في بداية تأسيسها.

٣-٣-٢ - فترة الدراسة

تناولت فترة الدراسة سلسلة زمنية من خمس سنوات امتدت ما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢، وتم اختيار هذه الفترة بسبب عدم توافر البيانات المطلوبة للدراسة وصعوبة الحصول عليها قبل عام ٢٠٠٨ من جهة، وضعف الإفصاح المالي للمصارف الخاصة قبل هذه الفترة، إذ تبين أن كل مصرف يتبع طريقة مختلفة في الإفصاح وتفتقر القوائم المالية إلى معظم البيانات التي نحتاجها في دراستنا هذه، وارتأت الباحثة ألا تشمل الدراسة عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ بسبب الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد منذ عام ٢٠١١ والتي بدت تظهر آثارها بوضوح على القطاع المصرفي خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وعلى اعتبار أن عينة البحث تضمنت سبعة مصارف خاصة فإن عدد المشاهدات بلغ ٣٥ مشاهدة (٧ * ٥) وهي قيمة مقبولة لإجراء تحليلنا الإحصائي والوصول إلى نتائج موضوعية.

٣-٣-٣ - مصادر البيانات

تم الحصول على البيانات من مصادر ثانوية والتي تمثلت في القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها المدققة والمنشورة خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢، وتم اختيار البيانات لمتغيرات البحث على أساس سنوي.

٣-٣-٤ - أساليب التحليل الإحصائي

تمّ تحليل بيانات الدراسة المتعلقة بالمتغيرات المستقلة والتابعة من خلال استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) كالآتي:

١. أدوات الإحصاء الوصفي : وتختصّ بتوصيف بيانات المتغيرات التي تمّ جمعها خلال الفترة المدروسة من خلال حساب كل من :
 - أ. المتوسطات الحسابية.
 - ب. الانحراف المعياري.
 - ج. أعلى قيمة وأدنى قيمة.

٢. أدوات الإحصاء الاستدلالي (التحليلي) : قامت الباحثة بدراسة الارتباط لقياس شدة واتجاه العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وتحليل الانحدار البسيط لتحديد أثر كل متغير من المتغيرات المستقلة منفرداً على المتغير التابع، وتحليل الانحدار المتعدد لتحديد أثر المتغيرات المستقلة مجتمعة على المتغير التابع.

تقدم الباحثة فيما يأتي دراسة تحليلية لكل متغير من المتغيرات التابعة والمتغير المستقل والمقاييس المتبعة في حساب كل منها مع مجموعة المقاييس الإحصائية الوصفية التي سبق وأوردناها ثم ننقل إلى اختبار فرضيات البحث باستخدام الأدوات الإحصائية الاستدلالية.

أولاً- أدوات الإحصاء الوصفي:

❖ التنوع في المصارف الخاصة في الجمهورية العربية السورية

يقاس التنوع بمؤشرات إحصائية عديدة، تتفاوت في كفاءتها وملاءمتها لأغراض القياس. ويعتمد بعض هذه المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت (Dispersion) كمعامل الاختلاف، أو على قياس خاصية التركيز (Concentration) كمؤشر Gini، أو على مفهوم التنوع (Diversification) كمعامل هيرفندال-هيرشمان HHI الذي يعد الأكثر شيوعاً.

تُصنّف هذه المقاييس في مجموعتين : مقاييس مطلقة وأخرى نسبية*، كما أنها تعطي مقاييس مقارنة في اتجاهاتها وتغيّراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنوع، وفي ضوء البيانات المتوفرة لدينا في هذه الدراسة سوف نعتد معاملاً هيرفندال-هيرشمان (Herfindahl-Hirshman Index) كمقياس للتنوع.

يقوم معاملاً هيرفندال-هيرشمان (Herfindahl-Hirshman Index) بقياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوّعه، ويستخدم لقياس التنوع في تركيب ظاهرة ما، وإبراز التغيّرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها. ويُطبّق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي في اقتصاد دولة ما. وقد صُمّم أصلاً لقياس مقدار التركيز في الصناعة أو في قطاع معيّن، واستخدم استخداماً واسعاً من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينات لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو قطاع معيّن. كما استخدم من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة

* تطرقت العديد من الأبحاث والدراسات إلى مقارنة بين هذه المقاييس، وتوصلت معظمها إلى أنّ HHI أفضل هذه المقاييس فضلاً عن سهولة استخدامه ورغم أنه في حقيقته مقياس للتركز إلى أنه يعكس في ذات الوقت درجة التنوع.

والتنمية (UNCTAD) لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير^١. وقد اعتبر هذا المؤشر في البداية مقياساً لدرجة المنافسة بين الشركات العاملة في قطاع معين من خلال تحديد الحصة السوقية لكل شركة في السوق نسبة إلى الحصة السوقية لإجمالي الشركات العاملة في هذا القطاع. وبحسب معامل هيرفندل-هيرشمان بالصيغة التالية^٢:

$$HHI = \sum_{i=1}^N S_i^2$$

S_i^2 مربع الحصة السوقية للشركة.

i يعبر عن إجمالي منتجات الشركة i إلى إجمالي منتجات جميع الشركات في السوق.
 N عدد الشركات في السوق.

استخدم هذا المؤشر لاحقاً في القطاع المصرفي استخداماً واسعاً بوصفه مقياساً للتركز المصرفي؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية احتلّ هذا المؤشر مكانة بارزة وأدى دوراً كبيراً في عملية تطبيق قوانين مكافحة الاحتكار في القطاع المصرفي، إذ إنّ تطبيق عملية اندماج بين بنكين سوف تتم الموافقة عليها دون الحاجة إلى الخوض في دراسات وأبحاث إضافية إذا كانت الإرشادات الأساسية لتقييم التركيز في سوق الدائع مرضية من خلال دراسة ما يشير إليه هذا المعامل قبل وبعد الاندماج^٣.

وفي سياق دراستنا لأثر التنوع على المخاطر الائتمانية في عينة من المصارف الخاصة تم اختيار ثلاثة متغيرات مستقلة يمثل كل منها سياسة من سياسات التنوع في هذه المصارف وتتمثل في:

١. تنوع مصادر الدخل وسوف نرمز له بالرمز HHI_{Income} .

٢. التنوع القطاعي للمحفظة الائتمانية وسوف نرمز له بالرمز HHI_{credit} .

٣. التنوع الدولي لمحفظة الأصول HHI_{Intl} .

ولتفسير قيم HHI يمكن الاستعانة بالجدول الآتي^٤:

درجة التنوع	قيم HHI	
	من	إلى
درجة عالية من التنوع	٠	٠,٢٥
درجة جيدة من التنوع	٠,٢٦	٠,٥٠
درجة منخفضة من التنوع	٠,٥١	٠,٧٥
درجة عالية من التركيز	٠,٧٦	١

^١ الخطيب، ممنوح عوض: التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٤، ص ٩.

^٢ Ferguson, P. R. & Ferguson, G.J.(1994) Industrial Economics: Issues are Perspectives, 1st Edition, New York University Press, New York, USA, p. 41.

^٣ Bikker, J. A. & Haaf, K. (2002) Measures of Competition and Concentration in the Banking Industry: A Review of the Literature, Economic & Financial Modelling 9 (2), pp. 53-98.

^٤ Alshomaly, I. (2014) Bank Diversification & The Systematic Risk Of Equity Portfolio, European Scientific Journal, Vol. 10, No. 16, June, p. 178.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الجدول ليس مطلقاً إنما يتضمن تقديرات نسبية إذ إن قيم HHI تتراوح ما بين ١/n و ١ وبالتالي فإن أدنى قيمة تختلف باختلاف N التي تمثل عدد القطاعات أو مجالات التنويع. على سبيل المثال، لو أردنا قياس درجة التنويع عند وجود ثلاثة قطاعات عندئذ تكون قيمة HHI ضمن المجال (١/٣، ١).

وسوف نورد في الآتي كيفية حساب مؤشر HHI بالنسبة لكل متغير من المتغيرات التي تمثل سياسات التنويع المدروسة لدى مصارف العينة المختارة.

أولاً: تنويع مصادر الدخل

يُعتبر تنويع مصادر الدخل ركيزة أساسية من ركائز منهج التنويع المعاصر؛ إذ غدت البنوك في إطار توجهها نحو الصيرفة الشاملة تقدم سلسلة من الخدمات والمنتجات المصرفية التي تلبي رغبات شرائح واسعة من العملاء، ودخلت في مجالات جديدة للاستثمار تدرّ عليها دخلاً لا يقل أهمية وقيمة عن الدخل من المصادر التقليدية والمتمثل في العائد المتولد عن القروض والعمليات الائتمانية.

وكما أشرنا في الفصل الثاني يتوزع الدخل التشغيلي للمصرف بين مصدرين: الدخل من الفوائد والدخل من غير الفوائد.

وبناء عليه لحساب قيمة HHI_{Income} نستخدم الصيغة الآتية:

$$HHI_{income} = \left(\frac{NET}{NOI} \right)^2 + \left(\frac{NON}{NOI} \right)^2$$

NET: يمثل صافي الدخل من الفوائد.

NON: صافي الدخل من غير الفوائد.

NOI: صافي الدخل التشغيلي.

وبحساب HHI_{Income} لمفردات العينة خلال الفترة المدروسة توصلت الباحثة إلى الجدول الآتي:

اسم البنك	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
بنك بيبيلوس	٠,٧٦	٠,٦٢	٠,٥٨	٠,٥٠	٠,٥٤
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	٠,٥٨	٠,٥٦	٠,٥٦	٠,٥٢	٠,٥١
مصرف سورية والمهجر	٠,٦٢	٠,٦١	٠,٦١	٠,٥٤	٠,٥٠
البنك العربي	٠,٥٩	٠,٥٨	٠,٦١	٠,٥١	٠,٥٣
بنك عودة	٠,٨٤	٠,٦٠	٠,٥٦	٠,٥١	٠,٥٢
بنك بيمو السعودي الفرنسي	٠,٨٦	٠,٦١	٠,٦٠	٠,٥٥	٠,٥٠
بنك سورية والخليج	٣٣,١١	٠,٥٤	٠,٥١	٠,٥٠	٠,٥٠
المتوسط	*٠,٧١	٠,٥٩	٠,٥٧	٠,٥٢	٠,٥٢

الجدول (١): قيم HHI_{Income} للمصارف المدروسة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢

* عند تقدير قيمة المتوسط تم استبعاد القيمة الشاذة في قيم HHI_{Income} لأنها ستؤثر في قيمة المتوسط بشكل كبير وغير موضوعي.

على سبيل المثال بلغ الدخل من الفوائد للمصرف الدولي للتجارة والتمويل عام ٢٠٠٨ حوالي ٩٣٠,٠٩١,٦٩٢ ليرة سورية مقابل ٣٩١,٤٤٢,٧٨١ ليرة سورية للدخل من غير الفوائد، وإجمالي الدخل التشغيلي ١,٣٢١,٥٣٤,٤٧٣ ليرة سورية، وباستخدام الصيغة السابقة لحساب HHI_{Income} يتبين أن قيمة HHI_{Income} للمصرف الدولي للتجارة والتمويل عام ٢٠٠٨ تعادل ٠,٥٨.

نسبة إلى وجود مصدرين للدخل نقوم بدراسة التوزيع بينهما فإن قيمة معامل HHI لتوزيع مصادر الدخل يجب أن تتراوح بين ٠,٥ و ١، أي $(0,5 < HHI_{Income} < 1)$ وبالتالي فإن المصرف يحقق تنوعاً كاملاً حينما تكون قيمة المعامل ٠,٥ وتركزاً كاملاً حينما يعادل ١.

نلاحظ استناداً إلى النتائج في الجدول السابق وجود قيمة شاذة ألا وهي HHI_{Income} لبنك سورية والخليج عام ٢٠٠٨ حيث بلغت قيمة المعامل ٣٣,١١، وهي قيمة خارج نطاق مجال القيم. ويرجع سبب ذلك إلى تحقيق البنك لدخل تشغيلي منخفض على الرغم من تحقيقه لدخل لا بأس به من الفوائد، وذلك بسبب الخسائر المحققة من الأنشطة الأخرى المولدة للدخل من غير الفوائد.

وبملاحظة تطور قيم HHI_{Income} خلال الفترة المدروسة نلاحظ انخفاضها تدريجياً حتى قاربت التوزيع الأمثل عام ٢٠١٢ حيث انخفضت بالمتوسط من ٠,٧١ عام ٢٠٠٨ إلى ٠,٥٢ عام ٢٠١٢، أي بمعدل ٢% ونبين ذلك من الشكل التالي:

الشكل ٣-٣-١ تطور معامل HHI_{Income} ما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢



الشكل من إعداد الباحثة استناداً إلى متوسطات قيم HHI_{Income} في الجدول (١)

توزع الدخل التشغيلي للعينة المدروسة خلال سنة ٢٠٠٨ بنسبة ٨٣ % للدخل من الفوائد مقابل ١٧ % من الدخل من غير الفوائد، أي إن مفردات العينة اعتمدت أساساً على العائد المتحقق من منح القروض في تحقيق دخلها التشغيلي، وتراوحت قيمة معامل هيرفندال-هيرشمان ما بين ٠,٥٨ و ٠,٨٦ مع وجود قيمة شاذة ألا وهي ٣٣,١١ لبنك سورية والخليج بسبب تحقيق البنك لدخل تشغيلي منخفض على الرغم من تحقيقه لدخل لا بأس به من الفوائد وذلك بسبب الخسائر المحققة من الأنشطة الأخرى المولدة للدخل من غير الفوائد كما أشرنا

سابقاً، وهذا ما يفضي إلى القول إلى أن مفردات العينة لم تقم بالتنوع في مصادر الدخل إنما ركزت تركيزاً رئيساً على المصادر المولدة للدخل من الفوائد والمتمثلة في القروض وعمليات منح الائتمان.

تجدر الإشارة إلى أن تلك البنوك حققت عائداً ضئيلاً من العمولات عن الخدمات المقدمة في حين لم تحقق أي عوائد تذكر من مصادر الإيرادات الأخرى، بل على العكس كان نصيبها الخسارة من عملياتها المتمثلة في القطع الأجنبي والعمليات التشغيلية الأخرى الأمر الذي أدى إلى انخفاض الدخل التشغيلي المحقق.

في عام ٢٠٠٩ بلغت نسبة الدخل المتحقق من الفوائد ٧٢% مقابل ٢٨% من الدخل من غير الفوائد، وانخفضت قيمة معامل هيرفندال-هيرشمان لتتراوح ما بين ٠,٥٤ و ٠,٦١، الأمر الذي يعكس تطوراً إيجابياً نحو توجه البنوك الى تنوع مصادر دخلها وتوجهها إلى تحقيق إيرادات أعلى من العمليات غير الائتمانية.

كان عام ٢٠١٠ شاهداً بارزاً على اتجاه المصارف نحو تقديم المزيد من الخدمات المصرفية غير الائتمانية وتنوع مصادر الدخل؛ إذ لم يتجاوز مؤشر هيرفندال هيرشمان ٠,٦١ وبحد أدنى ٠,٥١ بما يعكس ويؤكد إيلاء البنوك أهمية أكبر للعمليات والخدمات المصرفية غير الائتمانية ودورها في تحقيق دخل تشغيلي مرتفع حيث بلغ متوسط الدخل التشغيلي لمصارف العينة ١,٦٨٧,٠٠٠,٠٣٨ توزع بين ٧٠% من الدخل من الفوائد مقابل ٣٠% من الدخل من غير الفوائد.

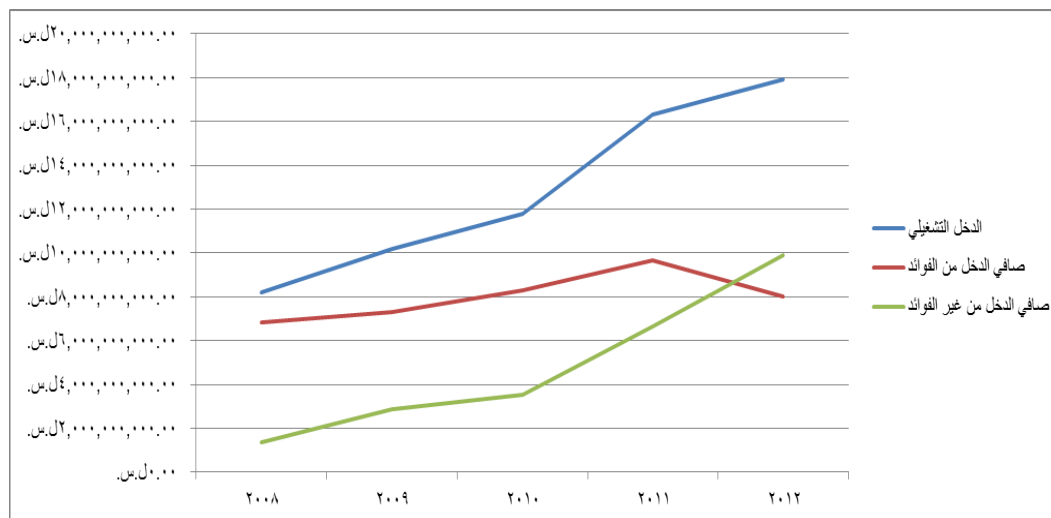
شهد عام ٢٠١١ ارتفاعاً ملحوظاً في الدخل التشغيلي للعينة المدروسة إذ بلغ إجمالي الدخل التشغيلي للمصارف الداخلة في العينة ١٦,٣٢٧,٦٨٢,١٣١ ليرة سورية مقابل ١١,٨٠٩,٠٠٠,٢٦٦ لعام ٢٠١٠ أي بمعدل نمو ٣٨,٦٢ % مقابل ١٥,٩٧ % لعام ٢٠١٠ على الرغم من الظروف غير المستقرة التي سادت البلاد في أوائل العام، وبلغت نسبة مساهمة الدخل من غير الفوائد في الدخل التشغيلي ٤٠,٧٧ % مما يعكس توسع المصارف في تقديم خدمات ومنتجات مصرفية بعيداً عن الائتمان، ويتبين في ضوء تلك المؤشرات أن هناك توجهاً ملحوظاً نحو مصادر الدخل غير التقليدية لا سيما مع إحجامها عن التوسع في منح القروض نتيجة للظروف السياسية التي سادت البلاد مع نهاية الربع الأول من عام ٢٠١١ والذي انعكس في شكل انخفاض في الدخل من الفوائد انخفاضاً واضحاً وحافظ معامل هيرفندال-هيرشمان على قيمة شبه ثابتة لدى مفردات العينة بهامش ٠,٠٤ فكانت في حدود ٠,٥٠ بما يدل على تنوع لمصادر الدخل لدى مفردات العينة.

تعرّز هذا التوجه عام ٢٠١٢ لترتفع نسبة مساهمة الدخل من غير الفوائد في الدخل التشغيلي إلى ٥٥% مقابل ٤٥ % للدخل من الفوائد وأيضاً استقرت قيمة معامل هيرفندال-هيرشمان في حدود ٠,٥٠ الذي يعكس تنوعاً تاماً لمصادر الدخل.

ولكن لا يمكن الجزم في ضوء النتائج السابقة بأن هذا التنوع الذي أبصر النور عام ٢٠١١ هو منهج مدروس من قبل المصارف، إذ إن الظروف السائدة في البلاد قد ألقت بكاهلها على عمل الجهاز المصرفي ولعل أول ما تطلاله تأثيرات الظروف السياسية المضطربة هو منح القروض والذي يترجم في شكل انكماش بسبب المخاطر المرتفعة لعدم السداد في ظل الظروف غير المستقرة الأمر الذي يدفع المصارف إلى البحث عن مصادر أخرى للدخل لتوليد عوائد وأرباح تمكنها من الاستمرار في نشاطها.

يوضح الشكل الآتي تطوّر كلّ من صافي الدخل من الفوائد وصافي الدخل من غير الفوائد والدخل التشغيلي خلال فترة الدراسة:

الشكل ٣-٣-٢ تطوّر كل من الدخل التشغيلي، الدخل من الفوائد، والدخل من غير الفوائد ما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢



الشكل من إعداد الباحثة استناداً إلى القوائم المالية للمصارف المدروسة

يبدو جلياً من المخطط البياني السابق أنّ هناك انخفاضاً ملحوظاً في الدخل من الفوائد عام ٢٠١١، والذي يمكن أن يعزى إلى الظروف السياسية التي عصفت بالبلاد أوائل ذلك العام والتي دفعت بالجهاز المصرفي إلى التأمّن والتروي في منح القروض، في المقابل نتبيّن وجود ارتفاع ملحوظ للدخل من غير الفوائد مع حلول عام ٢٠١٠ الذي يشير إلى توسع المصارف في تقديم الخدمات المصرفية غير الائتمانية المولدة للدخل بما يعكس توجهها إيجابياً نحو تنويع مصادر الدخل وتنمية الدخل من الأنشطة المصرفية غير الائتمانية.

وبتحليل قيم HHI_{Income} لمفردات العينة المدروسة^١ باستخدام أدوات الإحصاء الوصفي خلال الفترة المعنية باستخدام برنامج SPSS توصلت الباحثة إلى الجدول الآتي:

المتغير المدروس	عدد المشاهدات	أدنى قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
HHI_{Income}	٣٤	٠,٥٠	٠,٨٦	٠,٥٨	٠,٠٨

الجدول (٢): مقاييس الإحصاء الوصفي لقيم HHI_{Income}

من خلال الجدول السابق يتضح ما يلي:

بلغ متوسط HHI_{Income} خلال الفترة المدروسة ٠,٥٨ والذي يعكس درجة عالية من التنوع تقترب من التنوع الأمثل، وأقصى قيمة بلغها المعامل ٠,٨٦، في حين أنّ أقل قيمة كانت ٠,٥٠، والتي تمثل تنوعاً كاملاً لمصادر الدخل، كما نجد أنّ الانحراف المعياري للتنوع خلال الفترة المدروسة كان ٠,٠٨.

^١ تم استبعاد أثر القيمة الشاذة لمؤشر هيرفندال-هيرشمان خلال تحليل البيانات الوصفي للوصول إلى نتائج موضوعية.

ثانياً: التنويع القطاعي للمحفظة الائتمانية

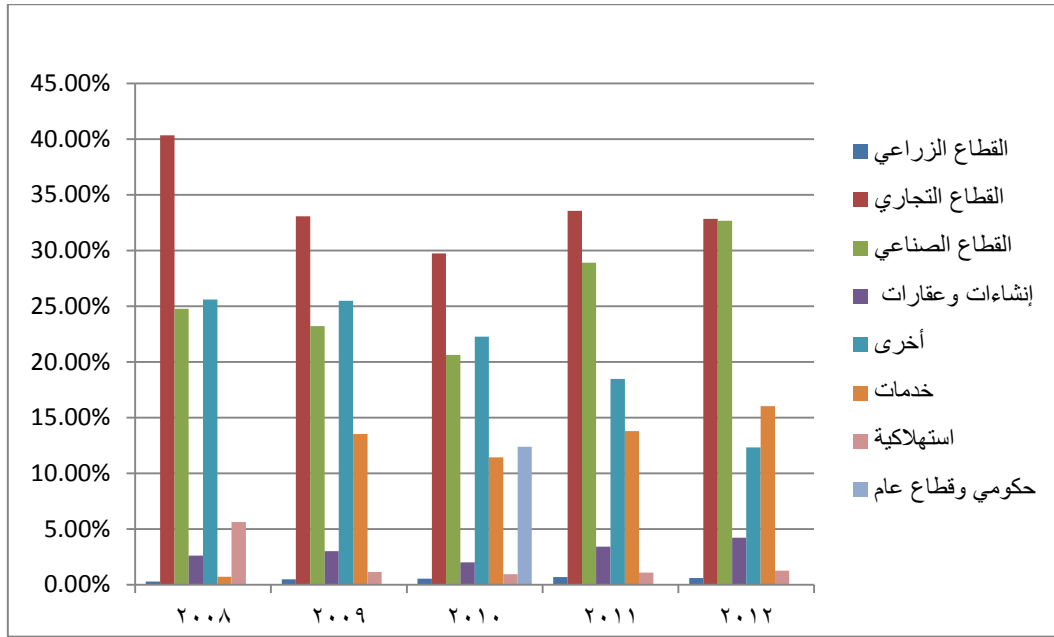
يتم تنويع المحفظة الائتمانية للمصارف وفقاً لعدة أسس أو معايير: تنويع القطاعات الاقتصادية، والتنويع الجغرافي، وتنويع تواريخ الاستحقاق، وتنويع الضمانات... إلخ. ولعل أكثر هذه الأسس أهمية واهتماماً من قبل السلطة النقدية وكذلك إدارات المصارف هو التنويع على أساس القطاع الاقتصادي الذي يكتسب أهمية خاصة سيما وأن له أثراً مباشراً على عملية التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الوطني من خلال توجيه القروض الممنوحة نحو قطاع أو قطاعات بعينها تحتل الأولوية في مساهمتها في الناتج القومي والدخل القومي.

سوف يتم دراسة التنويع وفقاً للقطاعات الاقتصادية لكل مصرف من المصارف المدروسة وهي: مالي - تجاري - صناعي - عقاري - حكومي - زراعي - خدمات وأفراد، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه في الاقتصاد السوري يتم التركيز عامة على القطاعات التجارية والصناعية والعقارية وقطاع الخدمات، أما باقي القطاعات فيكون تمويلها أقل نسبياً؛ وذلك لأن الحكومة غالباً ما تمول ذاتها من المصارف العامة والضرائب أو القروض الخارجية ونادراً ما تلجأ إلى التمويل عن طريق القطاع الخاص، وفيما يتعلق بالقطاع الزراعي فغالباً ما يتم تمويله عن طريق المصرف الزراعي باعتبار أنه قطاع مدعوم من قبل الدولة؛ حيث يتم تمويله من القطاعات العامة بمعدلات فائدة أقل، لذلك فإن المصارف الخاصة نادراً ما تقوم بتمويل هذا القطاع، وبالتالي فإن تركيز المصارف على القطاعات الأخرى هو منطقي ولا يشكل خطراً.

وبالاطلاع على توزيع القروض الممنوحة على القطاعات الاقتصادية المختلفة نجد أن قطاع التجارة احتل النصيب الأبرز؛ إذ بلغت القروض الممنوحة لهذا القطاع ٤٠% عام ٢٠٠٨ ورغم تراجعها في السنوات الأربع التالية إلا أنه حافظ على النصيب الأكبر من القروض الممنوحة، يليه في ذلك قطاع الصناعة حيث شكل حوالي الثلث من القروض الممنوحة وتراوحت نسبتها ما بين ٢١% و ٣٣% فيما كانت الحصة الأقل من نصيب قطاع الزراعة الذي لم تصل نسبة القروض الممنوحة إليه إلى ١% وسبق وأشرنا إلى السبب الكامن وراء ذلك فيما توزعت باقي القروض الممنوحة على بقية القطاعات غير المنتجة من خدمات وعقارات وقروض استهلاكية تتمثل في تلك الممنوحة لشراء السيارات بشكل أساسي وغير ذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن القطاع العام والحكومي برز إلى الساحة عام ٢٠١٠ كمقترض من المصارف الخاصة كما تبين القوائم المالية المنشورة، وبلغت إجمالي التسهيلات الممنوحة لهذا القطاع من قبل مصارف العينة حوالي ٢٣,٨٥١,٠٠٠,٠٠٠ ليرة سورية أي ما يعادل ١٢,٣٨% من إجمالي التسهيلات الممنوحة من مصارف العينة للقطاعات المختلفة وإن تضاعلت هذه النسبة تضاعف أيضاً في العامين التاليين لتبلغ فقط ٠,٠١%.

الشكل ٣-٣-٣ توزيع القروض الممنوحة من مصارف العينة على القطاعات المختلفة ما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢



الشكل من إعداد الباحثة استناداً إلى البيانات المنشورة في القوائم المالية للمصارف المدروسة

يظهر بوضوح من الشكل السابق استحواذ القطاع التجاري على النسبة الأكبر من الائتمان الممنوح للقطاعات المختلفة، يليه في ذلك القطاع الصناعي الذي بدا جلياً تزايد الائتمان الممنوح له تزايداً مطّرداً حتى يقتربان من التكافؤ في عام ٢٠١٢. نلاحظ على العكس تناقص القروض الممنوحة للقطاعات الأخرى غير تلك الإنتاجية والتي غالباً ما تكون موجهة لأفراد أو منشآت لتمويل حاجات عارضة أو استهلاكية غير منتجة، وهو إن دلّ على شيء إنما يدلّ على سلوك المصارف نحو توجيه قروضها إلى القطاعات ذات الأولوية والتي تسهم إسهاماً أساسياً في الناتج القومي الإجمالي والدخل القومي.

ولحساب HHI_{Credit} نستخدم الصيغة الآتية:

$$HHI_{credit} = \left(\frac{Agriculture\ Loans}{Total\ Loans} \right)^2 + \left(\frac{Industrial\ Loans}{Total\ Loans} \right)^2 + \left(\frac{Trade\ Loans}{Total\ Loans} \right)^2 + \left(\frac{Real\ Estate\ Loans}{Total\ Loans} \right)^2 + \left(\frac{Consumer\ Loans}{Total\ Loans} \right)^2 + \left(\frac{Services\ Loans}{Total\ Loans} \right)^2 + \left(\frac{Governmental\ Loans}{Total\ Loans} \right)^2 + \left(\frac{Other\ Loans}{Total\ Loans} \right)^2$$

Agriculture Loans: القروض الزراعية.

Industrial Loans: القروض الصناعية.

Trade Loans: القروض التجارية.

Real Estate Loans: القروض العقارية.

Consumer Loans: القروض الاستهلاكية.

Services Loans: القروض الخدمية.

Governmental Loans: القروض الحكومية.

Other Loans: قروض أخرى.

Total Loans: إجمالي القروض.

على سبيل المثال بلغت القروض الممنوحة للقطاع التجاري من بنك بيمو السعودي الفرنسي عام ٢٠٠٩ مبلغ ١,٢١٧,١٤٩,٨٣٣ ليرة سورية، وللقطاع الصناعي ٤,٢٧٨,٦٥٩,٩٢٥ ليرة سورية، في حين كانت القروض الممنوحة للقطاع الزراعي ٤,٤٩١,٧١١ ليرة سورية، والقروض الممنوحة لقطاع الإنشاءات والعقارات ٦٠٤,٦٢٩,٤٠٩ ليرة سورية، وقروض أخرى متنوعة بما يعادل ٢٢,٠٦٦,٦٠٧,٩٩١ ليرة سورية، ليكون إجمالي القروض الممنوحة في ذلك العام ٢٨,١٧١,٥٣٨,٨٦٩ ليرة سورية وبتطبيق الصيغة أعلاه لحساب HHI_{Credit} نجد أن معامل هيرفندال هيرشمان للتنوع القطاعي للمحفظة الائتمانية يعادل ٠,٦٤.

والجدول التالي يوضح قيم HHI_{Credit} لمصارف العينة خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢

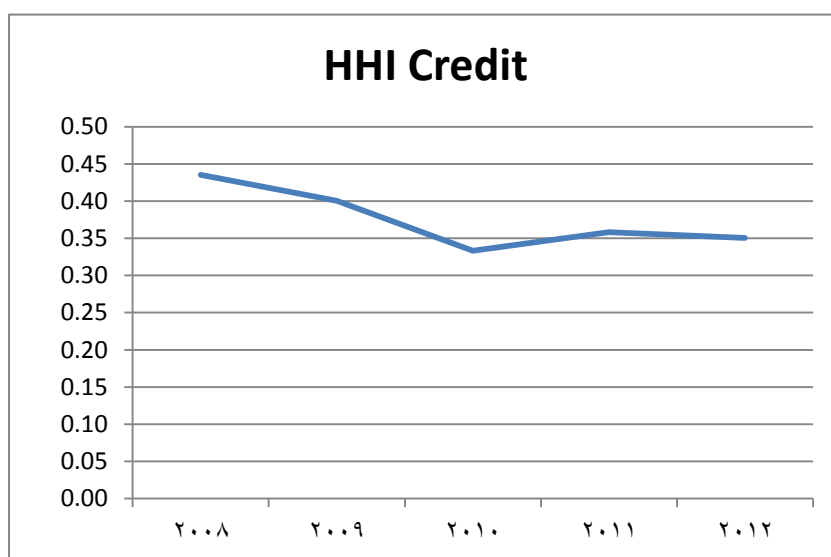
اسم البنك	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
بنك بيبيلوس	٠,٣٣	٠,٣٥	٠,٣٣	٠,٣٤	٠,٣٧
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	٠,٤٤	٠,٣٦	٠,٢٦	٠,٢٩	٠,٣٣
مصرف سورية والمهجر	٠,٥٨	٠,٣٦	٠,٢٩	٠,٣٢	٠,٣٠
البنك العربي	٠,٣٣	٠,٣٧	٠,٣٥	٠,٣٤	٠,٣٣
بنك عودة	٠,٣٤	٠,٣٠	٠,٢٧	٠,٣٤	٠,٣٧
بنك بيمو السعودي الفرنسي	٠,٦٠	٠,٦٤	٠,٤٦	٠,٤٨	٠,٤٢
بنك سورية والخليج	٠,٤٣	٠,٤٢	٠,٣٨	٠,٣٩	٠,٣٥
المتوسط	٠,٤٤	٠,٤٠	٠,٣٣	٠,٣٦	٠,٣٥

الجدول (٣): قيم HHI_{Credit} للمصارف المدروسة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢

بالنظر إلى قيم معامل هيرفندال-هيرشمان لمصارف العينة خلال الفترة المدروسة نجد أن أقل قيمة كانت للمصرف الدولي للتجارة والتمويل عام ٢٠٠٩ وتعادل ٠,٢٦ والذي يعكس درجة عالية من التنوع، وبالأخذ في عين الاعتبار عدد القطاعات التي يمنح لها الائتمان في الأعوام ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢ وهي ثمانية قطاعات نظراً لدخول الحكومة في الاقتراض من المصارف الخاصة يجب أن تتراوح قيمة المعامل بين ٠,١٣ و ١ أي $0,13 < HHI_{Credit} < 1$ وكلما انخفضت قيمة المعامل كلما كان ذلك مؤشراً على التنوع في حين كلما ارتفعت واقتربت من الواحد الصحيح دلّ ذلك على التخصص الكامل أو التركيز في منح الائتمان المصرفي لقطاع واحد. أما في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ فإن قيمة المعامل يجب أن تتراوح ما بين ٠,١٤ و ١ على اعتبار وجود سبعة قطاعات فقط.

ومن خلال الجدول السابق نجد أن قيم HHI_{Credit} تراوحت وسطياً بين ٠,٣٣ و ٠,٤٤، يتضح أن المصارف المدروسة لم تحقق درجة عالية من التنوع في محفظتها الائتمانية من حيث القطاعات الاقتصادية ويتحقق التنوع الأمثل مع التساوي في منح القروض للقطاعات المختلفة.

الشكل ٣-٣-٤ تطور معامل HHI_{Credit} ما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢



الشكل من إعداد الباحثة استناداً إلى قيم متوسطات HHI_{Credit} في الجدول (٣)

وبتحليل قيم HHI_{Credit} لمفردات العينة المدروسة خلال الفترة المعنية باستخدام برنامج SPSS توصلت الباحثة لما يلي :

المتغير المدروس	عدد المشاهدات	أدنى قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
HHI_{Credit}	٣٥	٠,٢٦	٠,٦٤	٠,٣٨	٠,٠٩

الجدول (٤): مقاييس الإحصاء الوصفي لقيم HHI_{Credit}

يتبين من الجدول السابق أنَّ أقلَّ قيمة لمعامل هيرفندال-هيرشمان لتتويع المحفظة الائتمانية وفق التوزيع القطاعي خلال الفترة المدروسة بلغت ٠,٢٦، وأعلى قيمة بلغت ٠,٦٤، في حين بلغ المتوسط الحسابي ٠,٣٨، والانحراف المعياري قدره ٠,٠٩.

ثالثاً: التّويع الدوليّ لمحفظة الأصول

في إطار دراستنا لمتغير التّويع الدوليّ الذي يعدّ أحد سياسات التّويع التي برزت بروزاً أساسياً كظاهرة مرتبطة بالعمولة المالية والتحرر من القيود، سوف نتناول التّويع الدوليّ لمحفظة الأصول. وتم اختيار محفظة الأصول لسببين: الأول إنها تعكس بشكل أكبر العمليات المصرفية للبنوك على النطاق الدولي بشكل أفضل من المحفظة الائتمانية، والثاني هو عدم توافر البيانات الخاصة بالائتمان الممنوح بالنسبة للتوزيع الجغرافي أو الدولي.

ولحساب قيم HHI_{Intl} نستخدم الصيغة الآتية:

$$HHI_{Intl} = \left(\frac{Assets\ in\ Syria}{Total\ Assets} \right)^2 + \left(\frac{Assets\ in\ Middle\ East}{Total\ Assets} \right)^2 + \left(\frac{Assets\ in\ Europe}{Total\ Assets} \right)^2 + \left(\frac{Assets\ in\ Asia}{Total\ Assets} \right)^2 + \left(\frac{Assets\ in\ Africa}{Total\ Assets} \right)^2 + \left(\frac{Assets\ in\ USA}{Total\ Assets} \right)^2 + \left(\frac{Assets\ in\ other\ countries}{Total\ Assets} \right)^2$$

Assets in Syria: الأصول في سورية.

Assets in Middle East: الأصول في الشرق الأوسط.

Assets in Europe: الأصول في أوروبا.

Assets in Asia: الأصول في آسيا.

Assets in Africa: الأصول في أفريقيا.

Assets in USA: الأصول في الولايات المتحدة الأمريكية.

Assets in other countries: الأصول في دول أخرى.

بالنظر إلى الجدول الموضح أدناه نجد قيم معامل هيرفندال-هيرشمان الخاصة بالتوزيع الدولي لمصارف العينة المدروسة خلال فترة الدراسة:

العام	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
بنك بيبيلوس	٠,٥٦	٠,٦٩	٠,٧٥	٠,٣٢	٠,٦٩
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	٠,٦٦	٠,٥٥	٠,٦٥	٠,٦٨	٠,٥٥
مصرف سورية والمهجر	٠,٣٨	٠,٤٢	٠,٤٩	٠,٤٢	٠,٤١
البنك العربي	٠,٥٩	٠,٨٤	٠,٨٧	٠,٧٣	٠,٦٥
بنك عودة	٠,٤٤	٠,٥٥	٠,٦٩	٠,٦١	٠,٦٣
بنك بيمو السعودي الفرنسي	٠,٤٦	٠,٤٩	٠,٥٣	٠,٥٠	٠,٥٥
بنك سورية والخليج	٠,٨٥	٠,٧٣	٠,٧٤	٠,٦٩	٠,٦٤
المتوسط	٠,٥٧	٠,٦١	٠,٦٧	٠,٥٦	٠,٥٩

الجدول (٥): قيم HHI_{Intl} للمصارف المدروسة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢

لتوضيح آلية حساب هذا المعامل نأخذ على سبيل المثال محفظة الأصول للبنك العربي عام ٢٠١١ حيث توزعت على الشكل الآتي: ٢٨,٧٣٨,٦٦٨,٦٣٦ ليرة سورية في سورية، و ٤,٢٢٨,٩٥٩,٨٢٤ ليرة سورية في الشرق الأوسط، و ١٨,٩٣٥,٧٨٠ ليرة سورية في آسيا، و ١٠٥,٣٢٠,٠٨٠ ليرة سورية في أمريكا، في حين بلغت الأصول الموجودة في أوروبا مبلغ ١,٠٣٣,٢٦١,٥١٤ ليرة سورية، وبالتالي بلغ إجمالي الأصول في الدول المختلفة ٣٤,١٢٥,١٤٥,٨٣٤ ليرة سورية وبتطبيق الصيغة السابقة لحساب HHI_{Intl} نجد أن قيمة المعامل في ذلك العام ٠,٧٣.

نلاحظ من الجدول أن متوسط قيمة HHI_{Intl} الخاصة بالتوزيع الدولي تراوحت بين ٠,٥٧ و ٠,٦٧ ووسطياً وهي قيمة مرتفعة نسبياً، إذ يجب أن تتراوح القيمة بين $0,14 < HHI < 1$ أو $0,16^* < HHI < 1$ وبالتالي

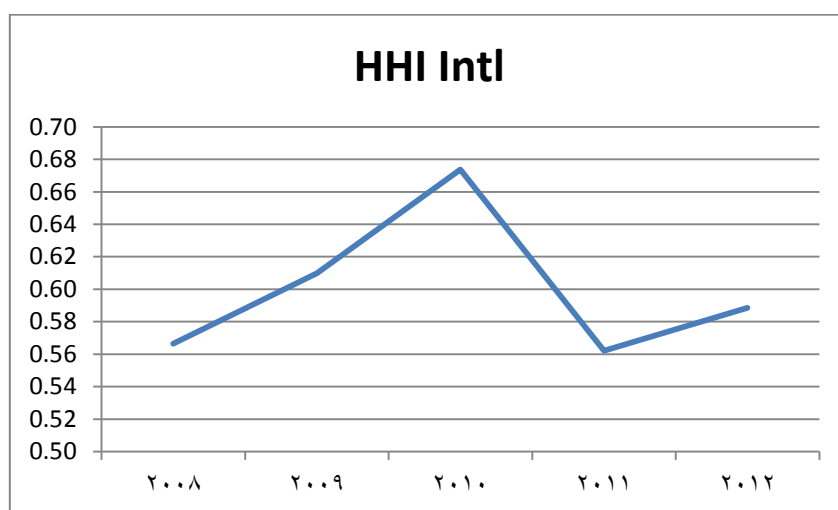
* إن قيمة لمعامل هيرفندال هيرشمان هي $1/n$ وقد بلغ عدد الدول التي توزعت بينها أصول المصارف في العينة المدروسة ٦ أو ٧ دول اختلفت من مصرف لآخر لذلك لدينا قيمتين للحد الأدنى للمعامل.

تميل مصارف العينة ميلاً واضحاً إلى التركيز في محافظة أصولها في دول معينة، الأمر الذي يعني عدم قيامها باتباع منهج التنويع على صعيد توزيع أصولها بين الدول المختلفة التي تمارس نشاطها فيها.

ويلاحظ من الجدول أيضاً أن أكثر المصارف ميلاً نحو التركيز هو بنك سورية والخليج في حين أن أقلها ميلاً نحو التركيز واتجهاً نحو التنويع هو مصرف سورية والمهجر وإن كان ذلك ليس جلياً بشكل واضح.

في ضوء ما سبق نجد أن مصارف العينة لم تقم بالتنويع في محافظة أصولها على المستوى الدولي إنما مالت إلى التركيز في بعض الدول عن غيرها الأمر الذي يترافق نظرياً مع تعرضها لمخاطر أعلى.

الشكل ٣-٥ تطور معامل HHI_{Intl} ما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢



الشكل من إعداد الباحثة استناداً إلى متوسطات قيم HHI_{Intl} في الجدول (٥)

يتضح من الشكل ارتفاع قيمة متوسط HHI_{Intl} بشكل مطرد حتى بلغت أعلى قيمة في منتصف عام ٢٠١٠ ثم انخفاضها انخفاضاً واضحاً خلال عام ٢٠١١ لتعاود الارتفاع ارتفاعاً طفيفاً في عام ٢٠١٢. ويمكن تفسير ذلك بأن انطلاقة المصارف في السوق السورية دفعها إلى تركيز أصولها تركيزاً كبيراً في هذه السوق، ومع ثباتها ورسوخها واستقرار نشاطها المصرفي أخذت تميل إلى تنويع النطاق الدولي لمحافظة أصولها، من جهة أخرى فإن الظروف السياسية المضطربة في عام ٢٠١١ أدت إلى انخفاض الأصول الإجمالية للمصارف العاملة في سورية كما ذكرنا سابقاً وهذا ما يفسر انخفاض قيم HHI_{Intl} انخفاضاً كبيراً في ذلك العام.

وبتحليل قيم HHI_{Intl} لمفردات العينة المدروسة خلال الفترة المعنية باستخدام برنامج SPSS نتوصل إلى

ما يلي:

المتغير المدروس	عدد المشاهدات	أدنى قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
HHI_{Intl}	٣٥	٠,٣٢	٠,٨٧	٠,٦٠	٠,١٤

الجدول (٦): مقاييس الإحصاء الوصفي لقيم HHI_{Intl}

من خلال الدراسة الوصفية لبيانات مفردات العينة المتعلقة بالتنوع الدولي لمحفظة الأصول خلال الفترة المدروسة نجد أن أعلى قيمة للمعامل بلغت ٠,٨٧، وأقل قيمة ٠,٣٢، في حين المتوسط الحسابي ٠,٦٠، والانحراف المعياري كان ٠,١٤.

❖ المخاطر الائتمانية في المصارف الخاصة في الجمهورية العربية السورية

فيما يتعلق بمخاطر الائتمان أصدر مجلس النقد والتسليف جملة من القرارات والتعاميم والضوابط التي يهدف من خلالها إلى توفير مظلة تشريعية مناسبة للإدارة الفعالة لمخاطر الائتمان، ورصد المصارف العاملة في سوريا بسلسلة من القرارات والتعليمات التي تشكل أساساً تستند إليها في رسم استراتيجياتها للتعامل مع هذه المخاطر من جهة، وإلى توجيه المصارف العاملة إلى تطبيق مقررات بازل من جهة أخرى. واستندت هذه القرارات في مضمونها إلى "مبادئ إدارة مخاطر الائتمان" الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية بما يضمن ممارسات سليمة لمنح الائتمان. وقد ذكرنا بعضاً من هذه القرارات في المبحث الثالث من الفصل الأول، وسوف نورد أيضاً هنا أهم تلك التشريعات:

١. القرار رقم ٩٣/م ن/ب ٤ الذي يلزم المصارف العاملة باعتماد معايير إدارة المخاطر الائتمانية الصادرة عن لجنة بازل عام ٢٠٠٠ ويهدف إلى تعظيم قدرة المصرف على إجراء تقييم دقيق لهذه المخاطر من خلال تحديدها وقياسها ومتابعتها ومراقبتها للحد من خطر تعرض المصرف لها ويتطلب أن يتوفر لدى كلّ مصرف ما يلي:
 - إقامة بيئة لإدارة مخاطر الائتمان.
 - توافر إجراءات سليمة لمنح الائتمان.
 - الحفاظ على إجراءات مناسبة لإدارة وقياس ومتابعة الائتمان.
 - وجود رقابة كافية على مخاطر الائتمان.
 - دور المراقبين في تقييم المخاطر الائتمانية.

ونجد أنّ مقررات هذا القرار تتفق اتفاقاً كبيراً مع ما تضمنته مقررات لجنة بازل الصادرة عام ٢٠٠٠.

٢. القرار رقم ٩٥/م ن/ب ٤ الذي يحدد التعليمات الخاصة بمحتويات ملف التسهيلات الائتمانية وذلك بهدف حصر وقياس ومراقبة ومتابعة مخاطر الائتمان وبغرض اتخاذ القرارات السليمة بشأن التسهيلات الائتمانية، ويعدّ هذا القرار من القرارات المهمة في تنظيم عملية رقابة الائتمان وضبط مخاطر الائتمان قبل حدوثها كإجراء وقائي ضمن هذا المجال.

٣. أصدر مجلس النقد والتسليف القرار رقم ١٠٠/م ن/ب ٤ لعام ٢٠٠٥ مستنداً إلى مبادئ بازل للرقابة المصرفية بالنسبة لتركيزات المخاطر وقد تم تعديله بمجموعة من القرارات وهي (٢٤٧-٢٤٨-٢٤٩-٣٤٥) ثم تمّ إلغاء جميع هذه القرارات وإصدار التعديل بالقرار رقم (٣٩٥/م ن/ب ٤) عام ٢٠٠٨ والذي ينص على ألا يتجاوز الحد الأقصى للتسهيلات الممنوحة للعميل الواحد أو العميل ومجموعته المترابطة ٢٥ % من الأموال الخاصة كذلك مجموع التسهيلات الممنوحة التي يتجاوز كل منها ١٠ % من الأموال الخاصة الصافية حدود ثمانية أمثال هذه الأموال مما يساهم في تخفيض التعرض الائتماني من جهة العميل وبالتالي الحد من المخاطر الائتمانية المحتملة.

٤. القرار رقم ٢٥٣/ م ن/ ب ٤ لعام ٢٠٠٧ والذي حدّد الحدّ الأدنى لنسبة الملاءة في جميع المصارف العاملة وهي ٨%، وألزم المصارف باحتساب نسبة الملاءة مرتين سنوياً وإبلاغ المفوضية بهذه النسبة واعتماد الطريقة المعيارية المبسطة لحساب المخاطر الائتمانية.

٥. القرار رقم ٣٨٨/ م ن/ ب ٤ الذي يعدّ مكملاً للقرار رقم ٢٥٣ حيث ألزم المصارف العاملة بهدف احتساب تثقيل المخاطر الائتمانية بتبويب محفظة التسهيلات الائتمانية في سجلاتها الداخلية وفقاً لأنواع الرئيسة التالية:

- محفظة قروض وتسهيلات الشركات.
- محفظة القروض المتوسطة وقروض وتسهيلات التجزئة.
- محفظة القروض والتسهيلات الصغيرة والمتناهية في الصغر.
- محفظة القروض السكنية.

٦. القرار رقم ٥٠٠/ م ن/ ب ٤: جاء هذا القرار استناداً للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية عام ٢٠٠٦ والذي حُظر فيه منح التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة على أعضاء مجلس الإدارة بصفقتهم الشخصية وكافة الأطراف ذوي العلاقة بهم والتي تشمل:

- أقارب أعضاء مجلس الإدارة الطبيعيين حتى الدرجة الرابعة وأزواجهم والأعضاء وأقربائهم حتى الدرجة الثانية.
- الشركات الأم والتابعة والزميلة والشقيقة لعضو مجلس الإدارة.

٧. القرار رقم ٥٩٧/ م ن/ ب ٤ المتعلق بتصنيف الديون ضمن محفظة البنك حيث قسم تصنيفات العملاء إلى ٦ مستويات موجودة ضمن فئتين أساسيتين للديون:

أ- الديون المنتجة للدخل وتقسم إلى:

- ديون متدنية المخاطر.
- ديون عادية مقبولة المخاطر.
- ديون تتطلب اهتمام خاص.

ب- الديون غير المنتجة للدخل وتقسم إلى:

- ديون دون المستوى العادي والمقبول.
- ديون مشكوك بتحصيلها.
- ديون رديئة.

كما حدّد القرار آلية احتساب المخصصات والمؤنات حيث قسّمها إلى قسمين:

١- مخصص تدني: يتم تشكيله على مستوى الزبون، ووفقاً لتصنيف كلّ دين وبعد استبعاد الضمانات المقبولة.

٢- احتياطي عام لمخاطر التمويل الذي يتم تشكيله على مستوى المحفظة الائتمانية.

يضاف إلى القرارات السابقة سلسلة من التعديلات والإضافات التي استدعتها متطلبات المرحلة التي يمرّ بها الاقتصاد الوطني، وبما يتواءم مع المستجدات على الساحة المصرفية العالمية.

تُمثِّل المخاطر الائتمانية المتغير التابع في بحثنا هذا وسوف نرمز لها بالرمز Risk_{credit}، وتوجد عدة نسب تعدّ بمثابة مقاييس له^١ ومنها:

١. نسبة الديون غير المنتجة / إجمالي التسهيلات الائتمانية:

تعبّر هذه النسبة عن حجم الخطر المتوقع في المحفظة الائتمانية، إذ كلما كانت الديون غير المنتجة كبيرة كلما دلّ ذلك على احتمال تعرض المصرف لمخاطر ائتمانية وحوادث خسائر ناجمة عن عدم السداد، وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن هذه النسبة يجب ألا تتجاوز ١,٥%، فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما انخفضت جودة المحفظة الائتمانية.

٢. مخصص تدني التسهيلات الائتمانية / إجمالي التسهيلات الائتمانية:

تقيس هذه النسبة الأرباح التي تحتجز كمخصص لخسائر الائتمان المحتملة، وبما أنه غالباً يتم احتجاز المخصص على أساس الديون المتوقع تعثرها بالتالي فإن ارتفاع النسبة يشير إلى وجود ديون كبيرة من ضمن المحفظة الائتمانية متوقع تعثرها، وقد رأى البعض أن تكون هذه النسبة بين ٠,٦ و ١%.

٣. موجودات مرجحة بالمخاطر / إجمالي الموجودات:

تقيس هذه النسبة مقدار الخطر في توظيفات واستثمارات المصرف فكلما كانت مرتفعة كلما دلّ ذلك على وجود خطر محتمل قد يؤدي إلى التعثر، إلا أنّ انخفاض هذه النسبة انخفاضاً كبيراً يشير إلى أنّ المصرف يستثمر أمواله في أصول أقلّ خطورة وهذا يعني أنّ استثماراته غير مربحة انطلاقاً من مبدأ أنّ الأصول الخطرة أكثر ربحاً ويرى بعضهم أنّ هذه النسبة يجب ألا تقل عن ٢٠% ولا تتجاوز ٦٠% وذلك للحفاظ على الأصول بمستوى مقبول من الربحية والمخاطرة.

وسوف نعتمد النسبة الآتية:

$$\frac{\text{مخصص تدني التسهيلات الائتمانية}}{\text{إجمالي التسهيلات الائتمانية}} = \text{المخاطر الائتمانية}$$

تمّ اختيار هذه النسبة بوصفها مقياساً للمخاطر الائتمانية؛ لأنها أفضل المقاييس المقترحة للإشارة إلى المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها المصرف من وجهة نظر الباحثة، إذ إنّ تكوين المخصص يشير إلى احتمال وقوع خسارة ممكنة وهو ما دفع المصرف إلى تشكيل هذا المخصص. بعبارة أخرى فإن المبلغ المكون لمخصصات الديون المشكوك في تحصيلها يعبر تعبيراً أصدق عن المخاطر التي يتعرض لها المصرف؛ فالخطر هو احتمال وقوع خسارة ما في حين أنّ الديون المعدومة هي خسائر قد وقعت بالفعل فلم تعد تتدرج تحت مسمى المخاطر. من جهة أخرى لا بدّ من إجمال كافة التسهيلات الائتمانية الممنوحة وعدم اقتصارها على التسهيلات المباشرة المتمثلة في القروض والسلف، إذ يجب أن نأخذ بعين الاعتبار التسهيلات غير المباشرة من كفالات واعتمادات فهي أيضاً تنطوي على مخاطر عالية وتقوم البنوك بتشكيل مخصصات لها. وتجدر الإشارة إلى أنّه من خلال الاطلاع على القوائم المالية منذ عام ٢٠٠٨ يمكن ملاحظة توحيد الإفصاح المالي بين البنوك الخاصة، وكذلك الأمر بالنسبة للإيضاحات المتممة وتطبيق قرار مجلس النقد والتسليف المتعلق بتصنيف الديون

^١ الصالح، فاطمة: مرجع سابق، ص ٨٩.

^٢ عثمان، محمد داود: مرجع سابق، ص ١٢٣.

والإفصاح عن الحد الأقصى للتعرض للمخاطر الائتمانية والتركز في التعرضات الائتمانية جغرافياً وقطاعياً الأمر الذي يشكل خطوة هامة ومتقدمة في إدارة المخاطر الائتمانية بكفاءة وفعالية.

كما أوردنا سابقاً سوف نستخدم النسبة الآتية بصفتها مؤشراً للمخاطر الائتمانية Risk_{credit}:

$$\text{المخاطر الائتمانية} = \frac{\text{مخصّص تدني التسهيلات الائتمانية}}{\text{إجمالي التسهيلات الائتمانية}}$$

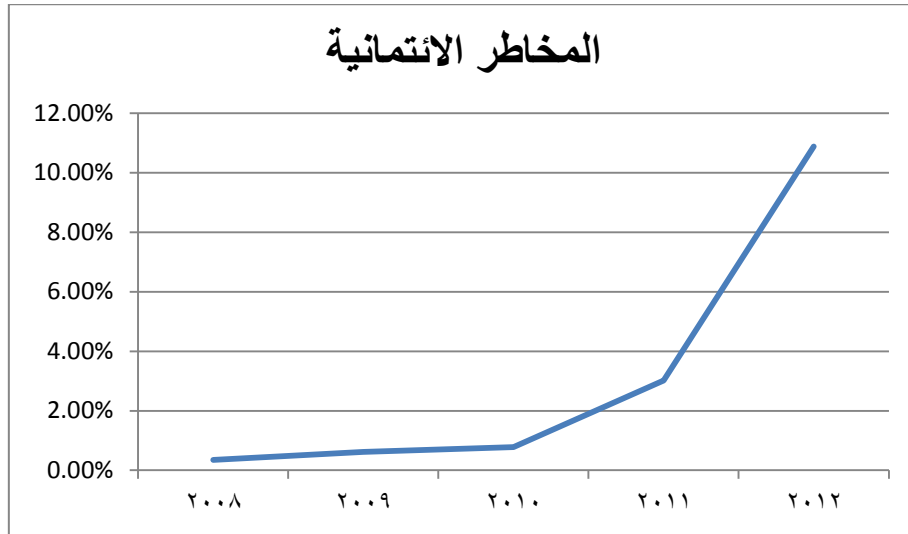
لإيضاح آلية حساب المخاطر الائتمانية لكل من المصارف المشمولة في العينة، نبين كيفية ذلك باختيار بنك بيبيلوس كمثال إذ بلغت مخصصات تدني التسهيلات الائتمانية له عام ٢٠١٠ حوالي ١٣٨,٨٠٢,١٣٦ ليرة سورية، وبلغت إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة المباشرة وغير المباشرة ٢٧,٩٣٩,٠١٢,٢٢٧ ليرة سورية وبناء عليه تكون المخاطر الائتمانية في ذلك العام ٠,٥٠%.

وبحساب هذه النسبة للمصارف المشمولة في عينة الدراسة نتوصل إلى النتائج الموضحة أدناه:

اسم البنك	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
بنك بيبيلوس	٠,٤٢%	٠,٥٧%	٠,٥٠%	٣,٢٥%	١٥,٣٩%
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	٠,٠١%	٠,٠٧%	٠,١٣%	١,١٧%	٦,٠٩%
مصرف سورية والمهجر	٠,٤٢%	٠,٥٣%	٠,٤١%	٢,٧٣%	١٠,٩٣%
البنك العربي	٠%	٠,٧٤%	٠,٨٧%	٣,٨٠%	١٢,٦٥%
بنك عودة	٠,٣٤%	٠,٣٩%	٠,٦٠%	٥,٢٧%	١٤,٥٣%
بنك بيمو السعودي الفرنسي	١,٢٢%	١,٦١%	١,٧٦%	٣,٨٥%	٩,٤٩%
بنك سورية والخليج	٠%	٠,٤٤%	١,٢٠%	١,٠٣%	٧,٠٩%
المتوسط	٠,٣٥%	٠,٦٢%	٠,٧٨%	٣,٠١%	١٠,٨٨%

الجدول (٧): قيم Risk_{credit} للمصارف المدروسة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢

في ضوء البيانات المدرجة أعلاه تجد الباحثة أنّ متوسط قيم المخاطر الائتمانية للمصارف المشمولة بالعينة خلال السنوات الثلاث الأولى من الدراسة كان في مستويات منخفضة ودون ١% وهي النسبة المقبولة للخطر، كما يبدو جلياً أنّ المخاطر ارتفعت ارتفاعاً واضحاً خلال عام ٢٠١١ بمقدار ٢,٢٣ % بالمتوسط لتستمر في الارتفاع بشكل أكبر عام ٢٠١٢ حيث ارتفعت بمقدار ٧,٨٧ % والتي تعزى أساساً إلى الأزمة السياسية التي عصفت بالبلاد مع أوائل عام ٢٠١١ والتي طالت آثارها كافة قطاعات الاقتصاد الوطني بشكل سلبي، ولعل نشاط الائتمان المصرفي أحد أبرز الأنشطة المصرفية التي تأثرت بالظروف تأثراً سريعاً.



الشكل من إعداد الباحثة استناداً إلى متوسطات قيم Risk_{credit} في الجدول (٧)

يتبين من الشكل البياني أعلاه الارتفاع الكبير في المخاطر الائتمانية خلال عام ٢٠١٢، إذ إنه بالنسبة لمخاطر منح تسهيلات جديدة، فقد أصبحت مخاطر منح التسهيلات المباشرة وغير المباشرة على درجة أعلى مما كانت عليه، وقد أدى انحسار منح أية تسهيلات مصرفية إلى انخفاض الربح التشغيلي الذي تأثر تأثيراً كبيراً في المصارف وخاصة التي لا تزال في مرحلة التأسيس. وفيما يخص مخاطر الضمانات فقد تمثلت في عدم قدرة أصحاب الضمانات الشخصية على السداد بسبب الظروف، إلى جانب صعوبة تسجيل الضمان بالقيمة المطلوبة وفي الوقت المطلوب وانخفاض السيولة الموجودة في السوق، الأمر الذي شكل عائقاً أمام كثير من المصارف في استرداد أموالها من المقترضين المتعثرة الذين عجزوا عن تسديد مستحققاتهم من قروض وفوائد مترتبة عليها.

كما أنّ المصارف كانت في مواجهة مباشرة مع مخاطر التوزيع الجغرافي للفروع المصرفية وتوزع القروض، في ظل الظروف المضطربة وارتفاع مستوى العنف والإرهاب في بعض المناطق، إضافة إلى مخاطر القطاعات الاقتصادية التي كانت هدفاً لمنح التسهيلات الائتمانية والأضرار التي لحقت تلك القطاعات نتيجة الأزمة، وبالتالي ارتفاع درجة الانكشاف على مخاطر عدم السداد.

وبما أنّ المصدر الأساسي لإيرادات أي بنك يتمثل من النشاط الائتماني، ولأن النشاط الائتماني محاط بكل المخاطر السابقة، ومرتبطة ارتباطاً أساسياً بالأمان تأثرت إيرادات جميع المصارف العاملة في سورية دون استثناء وبالتالي ربحيتها، كون أن المصدر الأساسي للدخل ولتحقيق هذه الإيرادات هو الفوائد على القروض الممنوحة.

ويمكن أن نلاحظ مما سبق أن تلك المخاطر والتحديات انعكست على المصارف بصورة مخاطر عدم السداد وانخفاض السيولة، أي عجز المقترضين عن سداد أقساطهم للمصرف، وهذا ما يعني انخفاضاً في كتلة الأموال المتوقع دخولها إلى المصارف "التدفقات النقدية الداخلة"، إلى جانب توجه المودعين إلى سحب إيداعاتهم بالليونة، ما يعني ارتفاع مستوى التدفقات النقدية الخارجة من المصارف، وهذا يعني أزمة سيولة. مما دفع المصارف إلى مواجهة تلك المخاطر عبر تعزيز درجة السيولة فيها لمواجهة أي سحبيات متوقعة، وتستخدم

المصارف ما يسمى خط الدفاع الأول ضد سحب الإيداعات مجموع النقود السائلة الموجودة في خزائن المصارف وإيداعاتها وأرصدها في المصارف، والنقود المتحصلة عن تحصيل الشيكات، والاحتياطيات الرئيسية في المصرف المركزي.

وباستخدام أدوات الإحصاء الوصفي في برنامج SPSS نتوصل إلى النتائج الآتية:

المتغير المدروس	عدد المشاهدات	أدنى قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
Risk _{Credit}	٣٥	٠	٠,١٥٣٩	٠,٠٣١٢	٠,٠٤٣٨

الجدول (٨): مقاييس الإحصاء الوصفي لقيم Risk_{Credit}

نتبين من الجدول أنّ أقلّ قيمة اتخذتها المخاطر الائتمانية كانت صفراً وذلك بالنسبة لتلك المصارف التي لم تشكل مخصصات في بداية نشاطها المصرفي في السوق السورية، في حين أنّ أعلى قيمة كانت ١٥,٣٩%، وبلغ المتوسط الحسابي خلال الفترة المدروسة ٣,١٣% وهو أعلى من القيم المقبولة للخطر والانحراف المعياري ٤,٣٨%.

وفيما يلي تلخيص الباحثة لنتائج التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة في الجدول الآتي:

المتغير المدروس	عدد المشاهدات N	أدنى قيمة Minimum	أعلى قيمة Maximum	المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation
تنوع مصادر الدخل HHI _{Income}	٣٤	٠,٥٠	٠,٨٦	٠,٥٨	٠,٠٩
التنوع القطاعي للمحفظة الائتمانية HHI _{credit}	٣٥	٠,٢٦	٠,٦٤	٠,٣٨	٠,٠٩
التنوع الدولي لمحفظة الأصول HHI _{Intl}	٣٥	٠,٣٢	٠,٨٧	٠,٦٠	٠,١٤
المخاطر الائتمانية Risk _{credit}	٣٥	٠	١٥,٣٩%	٣,١٣%	٤,٣٨%

الجدول (٩): مقاييس الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

ثانياً- الإحصاء التحليلي (الاستدلالي) واختبار الفرضيات:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر سياسات التّويع الحديثة على المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها المصارف، وفي البداية سوف نستعرض فرضيات البحث التي سبق وأوردناها في الإطار العام للبحث.

بناء على مشكلة الدراسة المطروحة يمكن صياغة الفرضية الرئيسة وفق الصيغة العدمية الآتية:

فرضية العدم H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسياسات التّويع الحديثة على المخاطر الائتمانية في المصارف الخاصة في سورية بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢.

وبالتالي تكون الفرضية البديلة H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسياسات التّويع الحديثة على المخاطر الائتمانية في المصارف الخاصة في سورية بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢.

وحيث إنّ دراستنا تناولت ثلاث سياسات للتّويع في المصارف المدروسة، فإنّه يتفرّع عن هذه الفرضية ثلاث فرضيات فرعية تمت صياغتها أيضاً وفق الصيغة العدمية الآتية:

١. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتّويع مصادر الدّخل على المخاطر الائتمانية في المصارف الخاصة في سورية بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢.

٢. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتّويع القطاعي للمحفظة الائتمانية على المخاطر الائتمانية في المصارف الخاصة في سورية بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢.

٣. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتّويع الدوليّ لمحفظة الأصول على المخاطر الائتمانية في المصارف الخاصة في سورية بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢.

وبناء على الفرضيات المطروحة سابقاً نجد لدينا ثلاثة متغيّرات مستقلة ألا وهي: تنويع مصادر الدخل، التّويع القطاعي للمحفظة الائتمانية، والتّويع الدوليّ لمحفظة الأصول، ومتغيّر تابع وحيد هو المخاطر الائتمانية.

سوف يتضمن التحليل الإحصائي كما أشرنا سابقاً تحليل الانحدار البسيط لتحديد أثر كل متغيّر من المتغيرات المستقلة المدروسة على المتغيّر التابع، وتحديد شدة واتجاه العلاقة بين كل متغير من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من خلال معامل الارتباط بيرسون*، ثم ننتقل إلى تحليل الانحدار المتعدد* لتحديد أثر المتغيرات المستقلة مجتمعة على المتغير التابع ومعرفة فيما إذا كانت هذه السياسات تؤدي فعلاً إلى تخفيض المخاطر الائتمانية.

* يستخدم معامل الارتباط بيرسون في حالة البيانات الكمية لتحديد قوة الارتباط أو العلاقة بين متغيرين أحدهما تابع والآخر مستقل. ويأخذ معامل الارتباط قيمة محصورة بين (-١، +١) حيث أنّ القيمة (+١) تعبر عن علاقة موجبة تامة بين المتغيرين تسمى علاقة طردية، أما (-١) فهو معامل ارتباط يعبر عن علاقة تامة وسالبة وتسمى علاقة عكسية.

* إن الانحدار المتعدد من أهم الأدوات البحثية في شتى المجالات ويهدف للوصول إلى أفضل نموذج انحدار من بين العديد من النماذج التي يمكن بناؤها والتي تصف العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وهو أسلوب يستخدم لمعرفة تأثير متغير أو مجموعة من المتغيرات المستقلة على متغير تابع مستمر، ويقوم الانحدار المتعدد أساساً على الارتباط، كما يمكن استخدام الانحدار المتعدد لمعرفة مدى قدرة مجموعة من المتغيرات المستقلة على التنبؤ بنتيجة المتغيرات المستقلة في المعادلة في الوقت نفسه، ويتم تقييم كل متغير مستقل بناءً على قدرته التنبؤية بالنسبة لقدرة كل المتغيرات المستقلة الأخرى.

اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

تمت صياغة الفرضية الفرعية الأولى وفق الصيغة العدمية التالية:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتنوع مصادر الدخل على المخاطر الائتمانية في المصارف الخاصة في سورية بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢"

لاختبار هذه الفرضية قامت الباحثة بتحليل الانحدار البسيط الذي يكشف عن أثر المتغير المستقل المتمثل في تنوع مصادر الدخل HHI_{Income} على المتغير التابع وهو المخاطر الائتمانية $Risk_{credit}$ ، كما قامت بدراسة الارتباط بين المتغيرين لتحديد شدة واتجاه العلاقة بينهما، وبإدخال قيم المتغيرات إلى برنامج SPSS وتحليلها توصلت الباحثة إلى النتائج الآتية:

معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للتقدير	درجات الحرية	F	مستوى الدلالة Sig
٠,٤٠٧-	٠,١٦٥	٠,١٣٩	٠,٠٤١	١	٦,٣٤١	٠,٠١٧

الجدول (١٠): نتائج تحليل الانحدار في اختبار الفرضية الفرعية الأولى

يتبين في ضوء النتائج السابقة أنّ قيمة معامل الارتباط Pearson Correlation بلغت ($R=0,407-$) والتي تشير إلى علاقة عكسية متوسطة القوة بين المخاطر الائتمانية ومعامل هيرفندال هيرشمان لتنوع مصادر الدخل، كذلك فإنّ قيمة المعنوية* ($Sig = 0,017$) أصغر من مستوى الدلالة الإحصائية ($0,05$)، وبالتالي فإنّ قيمة معامل الارتباط ذات دلالة معنوية، ويمكن القول استناداً إلى ذلك أنّ هناك علاقة جيدة ذات اتجاه سالب بين HHI_{Income} لتنوع مصادر الدخل والمخاطر الائتمانية، ونفسر هذه العلاقة بأنّه كلما زادت قيمة HHI_{Income} والذي يعني توجّهاً بشكل أكبر نحو التركيز كلما أدى ذلك إلى انخفاض المخاطر الائتمانية، وهو ما يخالف الاعتقاد الشائع بأنّ التنوع يؤدي إلى تخفيض المخاطر.

كما نجد أنّ معامل التحديد بلغ ($R^2=0,165$) والذي يشير إلى مدى تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع، ويمكن أن نعبر عن ذلك بالقول إنّ معامل HHI_{Income} الذي يعبر عن تنوع مصادر الدخل فسّر ما نسبته ($16,5\%$) من التباين في المتغير التابع وهو المخاطر الائتمانية، في حين أنّ هناك ($83,5\%$) من التباين في هذا المتغير تفسّره عوامل أخرى، وعلى اعتبار أنّ قيمة المعنوية تعادل ($0,017$) وهي أصغر من مستوى الدلالة ($0,05$)، كما أنّ قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية عند مستوى الدلالة المعتمد، وبالتالي فإنّ هذا الأثر معنوي، وبناء عليه نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على

* اعتمدت الباحثة في التحقق من صحة فرضيات البحث على قيمة الدلالة (Significance) والتي يرمز لها (Sig) تعادل ($0,05$)، فإذا كانت قيمة الدلالة الناتجة أكبر من ($0,05$) فهذا يعني أن القرار غير دال إحصائياً، أما إذا كانت قيمة الدلالة (Sig) أصغر من ($0,05$) فهذا يعني أن القرار دال إحصائياً.

أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتتويع مصادر الدخل على المخاطر الائتمانية في المصارف الخاصة في سورية بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢.

البيان	B	الخطأ المعياري للتقدير	Beta	t	مستوى الدلالة Sig
ثابت النموذج	٠,١٥١	٠,٠٤٨	-٠,٤٠٧	٣,١٦٦	٠,٠٠٣
HHI _{Income}	-٠,٢٠٦	٠,٠٨٢		-٢,٥١٨	٠,٠١٧

الجدول (١١): جدول المعاملات لتحليل الانحدار عند اختبار الفرضية الفرعية الأولى

وبالنظر إلى جدول المعاملات نجد أن قيمة B لثابت النموذج تعادل (٠,١٥١) تتوافق مع مستوى معنوية (٠,٠٠٣)، كما أن قيمة (t) المحسوبة بلغت (٣,١٦٦) وهي دالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، وقيمة B للمتغير المستقل تعادل (-٠,٢٠٦)، وبالتالي نستطيع الوصول إلى معادلة الانحدار البسيط التي تمثل العلاقة بين HHI_{Income} لتتويع مصادر الدخل والمخاطر الائتمانية على النحو التالي:

$$\text{Risk}_{\text{Credit}} = 0.151 - 0.206 \text{ HHI}_{\text{Income}}$$

إن المعادلة السابقة تُمكن من التنبؤ بقيم المخاطر الائتمانية عند أية قيمة من قيم HHI_{Income}، وبالتالي يمكن الاستفادة منها في تقدير المخاطر الائتمانية المحتملة في ضوء عمليات وأنشطة المصرف المختلفة المولدة للدخل، والتركيز على تلك العمليات التي تولد إيرادات جيدة للمصرف وتترافق مع مستويات أقل من المخاطر الائتمانية. فلو كانت المصارف تنتهج التتويع الأمثل لمصادر الدخل والذي يقابله (HHI_{Income}=٠,٥) فهذا يعني أن المخاطر الائتمانية التي يحتمل أن يتعرض لها المصرف تعادل (٤,٨%) وهي قيمة تعتبر مرتفعة نوعاً ما.

ومن المفيد أن نتذكر أن قيمة HHI_{Income} التي تعبر عن التتويع في مصادر الدخل تشير إلى تتويع مرتفع عند انخفاضها وتركز مرتفع عند ارتفاعها كما أشرنا سابقاً. وبناء عليه نجد أن انخفاض المخاطر الائتمانية يترافق مع تزايد التركيز في أحد مصدري الدخل دون الآخر، وهو ما يمكن ملاحظته من تتبع البيانات لمفردات العينة المدروسة إذ نجد في العامين الأخيرين التي اتجهت فيها المصارف إلى التتويع في مصادر الدخل تزايد المخاطر الائتمانية تزايداً ملحوظاً، أي إن العلاقة بين تتويع مصادر الدخل والمخاطر الائتمانية هي علاقة طردية.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

تمت صياغة الفرضية الفرعية الثانية وفق الصيغة العدمية التالية:

" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتتويع القطاعي للمحفظة الائتمانية على المخاطر الائتمانية في المصارف الخاصة في سورية بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢ "

لاختبار هذه الفرضية قامت الباحثة بتحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغيرين، بالإضافة إلى دراسة الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل لتحديد شدة واتجاه العلاقة بينهما، ومن خلال إدخال قيم المتغيرات إلى برنامج SPSS وتحليلها تم التوصل إلى النتائج الآتية:

معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للتقدير	درجات الحرية	F	مستوى الدلالة Sig
٠,١٠٥-	٠,٠١١	٠,٠١٩-	٠,٠٤٤	١	٠,٣٦٦	٠,٥٤٩

الجدول (١٢): نتائج تحليل الانحدار في اختبار الفرضية الفرعية الثانية

في ضوء النتائج السابقة التي توصلت إليها الباحثة تبين أن قيمة معامل الارتباط Pearson Correlation بلغت ($R=0,105-$) والتي تشير إلى ارتباط سالب ضعيف بين المخاطر الائتمانية ومعامل هيرفندال هيرشمان الذي يعبر عن التنوع القطاعي للمحفظة الائتمانية HHI_{Credit} ، وبالنظر إلى قيمة المعنوية والتي بلغت (٠,٥٤٩) نتبين أنها أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (٠,٠٥)، أي إن معامل الارتباط ليس ذا دلالة معنوية، وبالتالي لا يوجد علاقة ارتباطية بين تنوع المحفظة الائتمانية قطاعياً والمخاطر الائتمانية.

كما نجد أن قيمة معامل التحديد ($R^2=0,011$) والتي تشير إلى تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع ونتبين من هذه القيمة أن هذا التأثير ضعيف ولا يذكر. ويمكن أن نعبر عن ذلك بالقول: إن معامل HHI_{Credit} المعبر عن التنوع القطاعي للمحفظة الائتمانية فسّر ما نسبته ١,١% من التباين في المتغير التابع وهو المخاطر الائتمانية في حين أن ٩٩,٩% من التباين والتغيرات في هذه المخاطر ترجع إلى عوامل أخرى، ولكن بالنظر إلى مستوى الدلالة والبالغ (٠,٥٤٩) نجده أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية المعتمد وهو (٠,٠٥)، الأمر الذي يعني أن هذا التأثير غير معنوي، وما يؤكد ذلك أن قيمة F المحسوبة بلغت (٠,٣٦٦) وهي أقل من قيمه F الجدولية (٥,١٢) عند مستوى معنوية (٠,٠٥)، وبناء عليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة: لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتنوع القطاعي للمحفظة الائتمانية على المخاطر الائتمانية في المصارف الخاصة في سورية بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢، وبالتالي لا يمكن الوصول إلى نموذج انحدار خطي يمثل العلاقة بين هذين المتغيرين لذا فإن جدول المعاملات ليس ذا جدوى ونقوم بإهماله.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

تمت صياغة الفرضية الفرعية الثالثة وفق الصيغة العدمية التالية:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتنوع الدولي لمحفظة الأصول على المخاطر الائتمانية في المصارف الخاصة في سورية بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢"

كما هو الأمر في اختبار الفرضيات السابقة قامت الباحثة بدراسة الارتباط وتحليل الانحدار البسيط لمتغيري الدراسة HHI_{Intl} و $Risk_{Credit}$ من خلال برنامج SPSS وتوصلت إلى النتائج التالية:

معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للتقدير	درجات الحرية	F	مستوى الدلالة Sig
-0,062	0,004	-0,026	0,044	1	0,129	0,722

الجدول (١٣): نتائج تحليل الانحدار في اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

في ضوء نتائج تحليل الانحدار السابقة نجد أنَّ قيمة معامل الارتباط Pearson Correlation بلغت $(R=0,062)$ والتي تشير إلى ارتباط سالب ضعيف جداً بين معامل هيرفندال هيرشمان للتنوع الدولي لمحفظـة الأصول HHI_{Intl} والمخاطر الائتمانية $Risk_{credit}$ ، لكنَّ قيمة المعنوية بلغت $(Sig=0,722)$ وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الاختبار $(0,05)$ أي إنَّ قيمة معامل الارتباط ليست ذا دلالة معنوية، وبالتالي لا يوجد ارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

كما يتبين أنَّ معامل التحديد بلغ $(R=0,004)$ وهو صغير جداً أي إنَّ تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع ضعيف جداً ولا يذكر، ويمكن أن نعبر عن ذلك بالقول إنَّ المتغير HHI_{Intl} الذي يقيس التنوع الدولي لمحفظـة الأصول فسّر ما نسبته 0,4% من التباين في المتغير التابع وهو المخاطر الائتمانية، في حين أنَّ $(99,6\%)$ من التباين في المتغير التابع تفسره عوامل أخرى مختلفة، ولكن نجد من الجدول الثاني أنَّ مستوى الدلالة لمعامل التحديد $(Sig=0,722)$ أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية $(0,05)$ وهذا يعني أن أثر المتغير المستقل في المتغير التابع ليس ذا دلالة إحصائية، وما يؤكد ذلك أنَّ قيمة F المحسوبة $(0,129)$ أقلَّ من قيمة F الجدولية $(5,12)$ عند مستوى معنوية $(0,05)$ ودرجات حرية (1) ، وبناء عليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة: لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتنوع محفظـة الأصول على المستوى الدولي على المخاطر الائتمانية في المصارف الخاصة في سورية بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢، وبالتالي لا يمكن الوصول إلى نموذج انحدار خطي يمثل العلاقة بين هذين المتغيرين لذا فإن جدول المعاملات ليس ذا جدوى.

وفي الختام نقوم باختبار الفرضية الرئيسة:

" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسياسات التنوع الحديثة على المخاطر الائتمانية في المصارف الخاصة في سورية بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢ "

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد من أجل التعرف على أثر سياسات التنوع الحديثة مجتمعة على المخاطر الائتمانية في العينة المدروسة من المصارف الخاصة في الجمهورية العربية السورية. ولكن قبل البدء في هذا التحليل لا بدَّ من تتبع مصفوفة الارتباط للتحقق من عدم وجود ارتباط ثنائي بين المتغيرات المستقلة الذي في حال وجوده يؤثر على تقديرات التأثيرات في نموذج الانحدار ويعطي صورة غير حقيقية وغير دقيقة، وباستخدام برنامج SPSS توصلنا إلى النتائج الآتية:

المتغير	HHI _{Income}	HHI _{Credit}	HHI _{Intl}	Risk _{Credit}
معامل الارتباط HHI _{Income}	١	٠,٣٢١	٠,٢٤٣-	٠,٤٠٧-
مستوى الدلالة		٠,٠٦٤	٠,١٦٧	٠,٠١٧
معامل الارتباط HHI _{Credit}	٠,٣٢١	١	٠,٢٠٧-	٠,١٠٥-
مستوى الدلالة	٠,٠٦٤		٠,٢٣٤	٠,٥٤٩
معامل الارتباط HHI _{Intl}	٠,٢٤٣-	٠,٢٠٧-	١	٠,٠٦٢-
مستوى الدلالة	٠,١٦٧	٠,٢٣٤		٠,٧٢٢
معامل الارتباط Risk _{Credit}	٠,٤٠٧-	٠,١٠٥-	٠,٠٦٢-	١
مستوى الدلالة	٠,٠١٧	٠,٥٤٩	٠,٧٢٢	

بالنظر إلى مصفوفة الارتباط أعلاه تلاحظ الباحثة عدم وجود أي ارتباطات ثنائية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة، الأمر الذي يعني عدم وجود مشكلة التعدد الخطي بين سياسات التنويع المدروسة ونستطيع أن نتابع في تحليل الانحدار المتعدد دون أن تتأثر النتائج بهذه المشكلة.

معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للتقدير	درجات الحرية	F	مستوى الدلالة Sig
٠,١٨٢	٠,١٠٠	٠,٠٤٢	١	٢,٢٢٠	٠,١٠٦

البيان	B	الخطأ المعياري للتقدير	Beta	t	مستوى الدلالة Sig
ثابت النموذج	٠,١٨٤	٠,٠٧١		٢,٥٧١	٠,٠١٥
HHI _{Income}	٠,٢٢٤-	٠,٠٩٠	٠,٤٤٣-	٢,٥٠١-	٠,٠١٨
HHI _{Credit}	٠,٠٠٨	٠,٠٨٨	٠,٠١٧	٠,٠٩٥	٠,٩٢٥
HHI _{Intl}	٠,٠٤٢-	٠,٠٥٨	٠,١٢٧-	٠,٧٣٥-	٠,٤٦٨

في ضوء نتائج تحليل الانحدار المتعدد الذي اتبعت فيه الباحثة طريقة Enter والتي تقوم على إدخال المتغيرات المستقلة في النموذج المختبر معاً، تجد الباحثة أنَّ معامل التحديد للنموذج بلغ ($R^2=0,182$) في حين أنَّ معامل التحديد المعدل ($Adjusted R^2=0,100$)، كما بلغ الخطأ المعياري للتقدير تقريباً (٠,٠٤٢)، ويبدو جلياً في النتائج السابقة عدم وجود أثر معنوي لكل من HHI_{Credit} و HHI_{Intl} على المخاطر الائتمانية Risk_{Credit}، وأن المتغير الوحيد الذي يؤثر تأثيراً معنوياً في المخاطر الائتمانية هو تنويع مصادر الدخل وهو ما تبين أيضاً في اختبار الفرضيات الفرعية.

* في حالة الانحدار البسيط فإننا نهتم بمعامل التحديد R Square، ولكن في حالة الانحدار المتعدد فإننا نهتم بمعامل التحديد المعدل R Square Adjusted لاسيما عند اتباع الطريقة المتدرجة في تحليل الأثر التي تقوم على إدخال المتغيرات المستقلة إلى النموذج واحداً تلو الآخر ومراقبة التغيرات في قيمة معامل التحديد المعدل إن كان إضافة متغير لها تأثير إيجابي أو سلبي على النموذج الرياضي.

بالنظر إلى قيمة معامل التحديد R^2 والتي بلغت (٠,١٨٢) أنّ سياسات التّويع الحديثة متضمنة تنويع مصادر الدخل وتنويع المحفظة الائتمانية قطاعياً والتنويع الدولي لمحفظة الأصول مجتمعة قد فسرت ما نسبته (١٨,٢%) من التباين في المتغير التابع وهو المخاطر الائتمانية، في حين أنّ (٩١,٨%) من التغيرات في المخاطر الائتمانية تفسرها عوامل أخرى، ولكن بالنظر إلى قيمة المعنوية نجدها (Sig=٠,١١) وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد وهو (٠,٠٥) الأمر الذي يعني أنّ هذا الأثر غير معنوي، وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنصّ على عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لسياسات التّويع الحديثة والمتمثلة في كل من تنويع مصادر الدخل، والتنويع القطاعي للمحفظة الائتمانية، والتنويع الدولي لمحفظة الأصول على المخاطر الائتمانية في عينة دراستنا المسحوبة من قطاع المصارف الخاصة في الجمهورية العربية السورية، وبالتالي لا يمكن وضع نموذج انحدار خطي يصف العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ولا جدوى من جدول المعاملات السابق، وأنّ النموذج الوحيد الذي يمكن وضعه هو ما سبق وتوصلنا إليه عند اختبار فرضيتنا الأولى والذي يعبر عن العلاقة بين تنويع مصادر الدخل والمخاطر الائتمانية.

خاتمة

تناولت الدراسة توجهاً جديداً في العمل المصرفي؛ ألا وهو التّويع بمفهومه الشامل كاستراتيجية ومنهج مهم لتقليل المخاطر المصرفية عموماً والائتمانية على وجه الخصوص، والتي تمّ تطبيقها على عينة من المصارف الخاصة في الجمهورية العربية السورية نوجز إيجازاً بسيطاً أهم ما تطرقنا إليه فيها:

١. تضمّن الإطار النظري في الفصل الأول إلقاء الضوء على المخاطر المصرفية التي تشكل أحد أهم الموضوعات المطروحة في الصناعة المصرفية وتثير مجموعة من التساؤلات وتستوجب استراتيجيات وسياسات مدروسة للتعامل معها كونها جزءاً لا يتجزأ من العمل المصرفي، وتمت الإشارة إلى جهود مجلس النقد والتسليف في توجيه المصارف العاملة في سورية بكيفية إدارتها من خلال سلسلة التشريعات والقوانين النازمة لعملها والتي ركزت تركيزاً كبيراً على التعامل مع المخاطر المصرفية.
٢. ألقى المبحث الثاني الضوء على النشاط الائتماني في المصارف لكونه النشاط المرتبط بالمخاطر الائتمانية؛ فتحدثنا عن مفهومه، وأنواعه، وعلاقته بتحقيق أهداف المصرف، ومراحل العملية الائتمانية التي يتم بموجبها منح الائتمان للمقترضين، والعوامل المؤثرة على القرار الائتماني.
٣. تناول المبحث الثالث من الفصل الأول المخاطر الائتمانية تناولاً موسعاً فتطرقنا إلى مفهومها وأسبابها، وأنواعها، وكيفية إدارتها والتعامل معها في محاولة لرسم صورة واضحة عن هذه المخاطر التي تحتلّ الأولوية في المخاطر المصرفية.
٤. انتقلت الباحثة في الفصل الثاني لتستعرض التّويع؛ هذا المنحى الجديد في العمل المصرفي الذي اقتصر في الماضي على كونه بديلاً من البدائل التي يلجأ إليها المستثمرون أو الشركات لتقليل المخاطر التي يتعرضون لها، لكنه أصبح يحتل مكانة مهمة في العمل المصرفي وغدا استراتيجية هامة تمارسها البنوك في مختلف الأنشطة والعمليات المصرفية.
٥. قامت الباحثة في المبحث الثالث بتسليط الضوء على أبرز سياسات التّويع الحديثة التي تضمنت أساساً تنويع مصادر الدخل، وتنويع المحفظة الائتمانية، وتنويع الأصول، وتنويع الالتزامات، والتنويع

الجغرافي، والتنويع الدولي، وانتقلت في المبحث الذي يليه لتتحدث عن الصيرفة الشاملة كفلسفة تعزز هذا التوجّه المعاصر.

٦. انفرد الفصل الثالث بالدراسة التطبيقية على عينة من المصارف الخاصة في الجمهورية العربية السورية على امتداد فترة زمنية من خمس سنوات ما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢، حيث تم دراسة أثر سياسات التنويع الحديثة على المخاطر الائتمانية واختارت ثلاثاً من السياسات لتكون محلاً لتطبيق هذه الدراسة، تضمنت تنويع مصادر الدخل، والتنويع القطاعي للمحفظة الائتمانية، والتنويع الدولي لمحفظة الأصول. وبالتالي ارتكزت الدراسة على ثلاثة متغيرات مستقلة ودراسة أثرها على المتغير التابع والمتمثل في المخاطر الائتمانية.

٧. في بداية الدراسة التطبيقية كان لا بدّ أن نعرج على دراسة كل متغير من المتغيرات المدروسة على انفراد لتكوين صورة واضحة عما يمثله كلّ منها، فتطرقت الباحثة إلى مدى قيام المصارف المتضمنة في عينة الدراسة بالتنويع كذلك مدى تعرضها للمخاطر الائتمانية، والمقاييس المستخدمة في كلّ مؤشر من المؤشرات.

٨. توصلت الباحثة من خلال الدراسة إلى توجّه المصارف توجّهاً مطرداً نحو تنويع مصادر الدخل خلال فترة الدراسة، ومن حيث التنويع القطاعي لمحفظة الائتمان كان هناك تنويع لا بأس به، في حين لم تقم بالتنويع الدولي لمحفظة الأصول إنما مالت نحو تركيز محفظة أصولها في دول معينة.

٩. فيما يتعلق بالمخاطر الائتمانية، لوحظ انخفاض هذه المخاطر ووجودها في مستويات مقبولة في بداية فترة الدراسة، في حين ارتفعت ارتفاعاً ملحوظاً في العامين الأخيرين وإلى مستويات غير مسبقة ترافقت مع الظروف السياسية غير المستقرة في البلاد والتي أثّرت في النشاط الائتماني تأثيراً كبيراً.

١٠. بيّنت الدراسة وجود علاقة عكسية وأثر جوهري لقيم معامل HHI_{Income} المعبر عن تنويع مصادر الدخل على المخاطر الائتمانية، إذ كلما زادت قيم المعامل كلما انخفضت المخاطر الائتمانية التي تواجهها المصارف، الأمر الذي يشير إلى علاقة طردية بين درجة التنويع والمخاطر على خلاف الاعتقاد السائد بأن التنويع يؤدي إلى تخفيض المخاطر، في حين لم يتبيّن وجود أثر لكل من تنويع محفظة الأصول والمحفظة الائتمانية على المخاطر الائتمانية.

وفيما يلي سوف نورد الباحثة أهمّ ما توصلت إليه الدراسة التطبيقية بشكل مفصّل مع طرح مجموعة من المقترحات والتوصيات التي ترى أنها تسد بعض الثغرات الملموسة وتسهم في رفع كفاءة إدارة المخاطر الائتمانية على وجه الخصوص، والمخاطر المصرفية عموماً فضلاً عن تقديم إطار مقترح لترسيخ مفهوم التنويع وتفعيله في العمل المصرفي في المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية.

النتائج والتوصيات

في ظل الدراسة العملية التي قامت بها الباحثة توصلت إلى النتائج الآتية:

١. قامت مصارف العينة المدروسة بالتنويع في مصادر الدخل تنويعاً محدوداً في بداية فترة الدراسة؛ حيث ركّزت في تحقيق دخلها التشغيلي على النشاط الائتماني، ولكنها أخذت تميل إلى تحقيق دخل أكبر من الأنشطة الأخرى من غير الائتمان مع استقرارها في السوق المصرفية، وبالتالي تنويع مصادر دخلها

- تدرجياً، فلم تعد تركز على الدخل المتولد من الفوائد إنما زادت نسبة الدخل المتولد من غير الفوائد بشكل مطرد وصولاً إلى التنويع الأمثل مع نهاية الفترة المدروسة.
٢. رغم ارتفاع نسبة الدخل من الفوائد لدى مصارف العينة المدروسة مازالت الأنشطة المصرفية التقليدية هي الغالب على نشاط هذه البنوك، ويعزى ذلك لافتقارها للآلية المطبقة للعمل في البنوك الشاملة من جهة، ومحدودية الأنشطة والأدوات الاستثمارية المتاحة في السوق السورية.
٣. تبين وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتنويع مصادر الدخل على المخاطر الائتمانية إذ إنه كلما زاد التوجه نحو التركيز في مصادر الدخل كلما ترافق ذلك مع انخفاض في المخاطر الائتمانية بسبب وجود علاقة عكسية جيدة بين معامل HHI_{Income} والمخاطر الائتمانية، وهذا يخالف الاعتقاد الشائع بأن التنويع يؤدي إلى تخفيض المخاطر، كما تمّ التوصل إلى نموذج انحدار خطي بسيط يمثل العلاقة بين هذين المتغيرين.
٤. تظهر النتائج قيام المصارف المشمولة في العينة المدروسة بالتنويع في المحفظة الائتمانية من حيث القطاعات الاقتصادية الممنوح لها الائتمان والذي كان خجولاً في بداية فترة الدراسة، وكان من الواضح استحواذ قلة من القطاعات على معظم الائتمان الممنوح، وقد تزايد هذا التنويع شيئاً فشيئاً حتى بلغ درجة مقبولة مع نهاية فترة الدراسة ولكنه لم يبلغ التنويع الأمثل.
٥. تركّز النشاط الائتماني للمصارف الخاصة تركيزاً أساسياً على القطاع التجاري؛ إذ استحوذ على النسبة الأكبر من الائتمان الممنوح مقابل نسب أقل للصناعة، في حين أنّ القروض الممنوحة للقطاع الزراعي كانت محدودة جداً؛ إذ اعتمد هذا القطاع على المصارف العامة اعتماداً أساسياً للحصول على الائتمان.
٦. تبين للباحثة عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتنويع القطاعي لمحفظة الائتمان على المخاطر الائتمانية، كذلك وجدت أنّ العلاقة بين هذين المتغيرين عكسية لكنها غير دالة إحصائياً.
٧. أظهرت النتائج أنّ المصارف المدروسة لم تقم بالتنويع في محفظة الأصول دولياً، إنما مالت إلى تركيز محفظة أصولها بشكل أساسي في الجمهورية العربية السورية، ويمكن القول أنّ ذلك يعود ربما إلى حداثة عهدها في السوق المصرفية السورية وحاجتها إلى بناء كيانات راسخة في هذه السوق لتقوم بالعمليات والأنشطة المنوطة بها.
٨. توصلت الباحثة من خلال دراسة أثر تنويع محفظة الأصول دولياً على المخاطر الائتمانية إلى عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتنويع الدولي لمحفظة الأصول على المخاطر الائتمانية.
٩. رأت الباحثة أيضاً أنّ المخاطر الائتمانية لمصارف العينة المدروسة كانت منخفضة نسبياً وفي الحدود المقبولة خلال السنوات الأولى من الفترة المدروسة، وارتفعت هذه المخاطر ارتفاعاً واضحاً وملحوظاً ارتفاعاً كبيراً مع منتصف عام ٢٠١١ أي مع ابتداء الأزمة التي تعصف في البلاد الأمر الذي يؤكد مدى حساسية نشاط الائتمان وارتباط المخاطر عموماً والائتمانية خصوصاً بالاستقرار السياسي والأمني في أي دولة.
- وتطرح الباحثة جملة من المقترحات والتوصيات التي ترى أنها يمكن أن تمكن من سد الثغرات والقصور في إدارة المخاطر الائتمانية وتفعيل سياسات التنويع الحديثة في المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية:

١. إعطاء أهمية أكبر للهندسة المالية وتفعيل استخدامها في الصناعة المصرفية في المصارف الخاصة في الجمهورية العربية السورية والمصارف العامة على حد سواء، حيث تُعرّف الهندسة المالية بأنها التطوير والابتكار لأدوات مالية والبحث عن الحلول المبتكرة لمشاكل التمويل الأمر الذي ينعكس على رفع كفاءة أداء هذه المصارف وتعزيز المناخ التنافسي بينها بما يؤدي في نهاية الأمر إلى خلق نقلة نوعية في الخدمات المقدمة للعملاء وتحسين أداء العمليات المصرفية، وبالتالي النهوض بالقطاع المصرفي ودفعه نحو مزيد من التطور.

كما يمكن من خلال الهندسة المالية إيجاد العديد من الأدوات التي تمكن من التعامل مع المخاطر على اختلاف أنواعها وعلى رأسها المخاطر الائتمانية التي برزت كأهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف وكانت المنشأ الرئيسي للعديد من الأزمات التي عصفت باقتصادات العالم.

٢. يجب على المصرف المركزي اتخاذ إجراءات وترتيبات نقدية وسن قواعد احترازية من شأنها أن تضبط عمليات استخدام الموارد المالية المتوفرة لدى البنوك التجارية، إذ لا ننكر وجود نسب عالية من السيولة لدى هذه المصارف الأمر الذي يعني ضياع فرص استثمارية عليها من جهة، وتجميد هذه الأموال وعدم وصولها إلى الجهات التي تحتاج إلى تمويل من جهة أخرى. حيث تحتفظ غالبية المصارف بنسب سيولة تتجاوز الحدود المفروضة من المصرف المركزي وهي ٣٠٪، على حين تتجاوز النسب ٤٠٪، وتصل إلى ٥٠٪، وذلك من مصرف إلى آخر وهو إن دل على شيء فإنما يدل على سوء إدارة السيولة لدى هذه المصارف الأمر الذي يضيق على المصارف فرصاً كثيرة لتوليد الدخل من خلال الاستثمار في المجالات المختلفة سواء إقراض أو مجالات أخرى مبتكرة مع التطور في العمل المصرفي.

٣. من المهم أيضاً تعزيز التوجه نحو القروض المشتركة فهي أيضاً أسلوب من أساليب تخفيف الخطر، وهو توجه حديث تتبعه البنوك في حالة القروض الكبيرة حيث تشترك مع مصارف أخرى في منح هذا القرض بحيث يشارك كل مصرف بجزء من القرض ويتحمل المخاطر الناجمة عن هذا القرض بنسبة المشاركة.

٤. الإسراع في اعتماد وطرح السندات والأذونات الحكومية، مما يتيح الفرصة للمصارف بتمويل طويل الأجل للمؤسسات والصناعات الوطنية الاستثمارية إذ تمثل السندات الحكومية أداة استثمارية مهمة للبنوك والاقتصاد الوطني في آن واحد، وبعد صدور المرسوم التشريعي رقم ٦٠/ عام ٢٠٠٧/ المتعلق بإصدار أذونات وسندات الخزينة*، تم العدول عن المضي به لاحقاً ويجب إعادة النظر في هذا الخصوص إذ تتمتع أدوات الدين هذه بأهمية كبيرة حيث يمكن أن تُوظف في تمويل المشروعات القومية الكبيرة، والمشروعات الاقتصادية ذات الأولوية الوطنية المدرجة في الخطط العامة للدولة وبناء الجامعات والمدارس والمستشفيات، كما يمكن اللجوء إليها من أجل إعادة بناء المشروعات التحتية والحيوية التي تتضرر في ظروف الحرب وبالتالي تظهر حاجة ماسة لها في ظل الظروف الراهنة، كذلك تُشكل أداة مهمة لتمويل عجز الموازنة العامة وتسديد الديون المستحقة على الحكومة، بما فيها استبدال الدين العام القائم بأوراق مالية حكومية قابلة للتداول وذلك بشكل تدريجي، وإدارة السيولة الحكومية قصيرة الأجل.

* أذونات الخزينة هي أوراق دين حكومية قصيرة الأجل تاريخ استحقاقها لا يتجاوز السنة، في حين سندات الخزينة هي أوراق دين حكومية متوسطة وطويلة الأجل، مدة استحقاقها أطول من سنة ولا تتجاوز (٣٠) سنة.

٥. تطوير مبدأ وآلية نظام العمل المصرفي بحيث يسمح للمصارف الخاصة بإدارة المحافظ المالية للزبائن واستثمارها في شركات وطنية لحساب هذه الزبائن، مما يساهم في نقل جزء كبير من موجودات المصارف من ودائع تحت الآجال إلى حسابات استثمارية تساهم في توفير مصدر مهم لتمويل المشاريع عن طريق الملكية والأسهم بدلاً من القروض والاستدانة.

٦. هناك ضرورة وحاجة ماسة للنهوض بسوق دمشق للأوراق المالية بحيث تشمل كافة قطاعات الاقتصاد الوطني ولا تقتصر على قطاعات معينة، وطرح السندات الحكومية وغير ذلك من الأدوات الاستثمارية المتطورة، فقد تطورت فلسفة الاستثمار وتوسعت مفاهيمها لتدخل المصارف في نوع جديد من الاستثمار هو الاستثمار المؤسسي لتحقيق مزايا عديدة للمصارف والجمهور وللاقتصاد الوطني ككل، الأمر الذي يؤكد أن هناك حاجة ماسة لتوفير أدوات استثمارية متنوعة تمكن المصارف من تنويع محافظها الاستثمارية وتفتح آفاقاً جديدة لتوظيف أموالها.

٧. ضرورة إدخال مفهوم جديد لشركات التأمين بحيث تقوم هذه الشركات بالتأمين على ودائع المصارف للتخفيف من عمليات الإفلاس الذي تتحقق به غايات تعميق الثقة بالمناخ المصرفي والاقتصادي وترسيخ مقومات السلامة والحماية المصرفية أهداف الاستقرار النقدي من خلال دورها في حماية المودعين لدى البنوك وتشجيع الادخارات المصرفية الضرورية لتأمين التمويل للنشاط الاقتصادي وتعميق الثقة بالجهاز المصرفي ومعالجة أي تعثر مصرفي وتحمل أعبائه المالية المتمثلة بتعويض المودعين في حال تعثر المصارف.

٨. تفعيل عملية التأمين على الائتمان وضمان مخاطر القروض ووضعها قيد التطبيق في سورية، بحيث تقوم بعمليات الرهن لصالحها وتكفل المقترض بحدود معينة من قيمة القرض، كما هو الحال في كل من لبنان ومصر، ولاشك أن هذا الاتجاه ما يزال بعيداً عن القطاع المصرفي في السوق السورية، ويجب تفعيله إذ يؤدي دوراً مهماً من خلال تخفيف مخاطر الائتمان التي يمكن أن تتعرض لها المحافظ الائتمانية للبنوك، حيث إنه يقوم بتوفير الحماية الملائمة مقابل التعثرات الائتمانية والإفلاسات، وتعويض رأس المال العامل في حالة الديون المعدومة، والدفعات البطيئة، والتأخر في السداد.

٩. تعزيز توجه جميع المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية نحو العمل بفلسفة الصيرفة الشاملة وتوفير البيئة الملائمة لتطبيقها، بالإضافة إلى توفير الإطار التشريعي والقانوني اللازم لتستطيع المصارف المضي قدماً في تنفيذها. وتتعاظم الحاجة للصيرفة الشاملة في بلداننا النامية لأنها تعيش فجوة كبيرة بينها وبين حالة التقدم التي تشهدها الدول الأكثر تقدماً، وهو توجه فعال لتعزيز أداء المصارف تعزيزاً مستمراً من خلال اعتماد مداخل الصيرفة الحديثة ومزاولة أعمال مصرفية أكثر شمولية.

وقد حاولت الباحثة من خلال التوصيات السابقة تقديم رؤية شاملة أملاً بأن تؤخذ موضع التطبيق للسير قدماً بالنهوض في القطاع المصرفي بشقيه العام والخاص، وقيامه بدوره المأمول في عملية التنمية الاقتصادية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب

١. أبو حامد، رضا صاحب: إدارة المصارف "مدخل تحليلي كمي معاصر"، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٢.
٢. أرشيد، عبد المعطي رضا وجوده، محفوظ أحمد: إدارة الائتمان، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ١٩٩٩.
٣. أمين عبد الله، خالد و الطراد، اسماعيل ابراهيم: إدارة العمليات المصرفية (المحلية والدولية)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٦.
٤. الأنصاري، أسامة عبد الخالق: إدارة البنوك التجارية والإسلامية، كلية التجارة، القاهرة، مصر، ١٩٩٤.
٥. جلدة، سامر بطرس: النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، الأردن، ٢٠٠٨.
٦. حسين، رحيم: الاقتصاد المصرفي، الطبعة الأولى، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٨.
٧. الحسيني، فلاح و الدوري، مؤيد: إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٠.
٨. حشاد، نبيل: دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازل ٢، الجزء الثاني، اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٥.
٩. حشاد، نبيل: دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، مركز بحوث دراسات مالية ومصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، ٢٠٠٥.
١٠. حماد، طارق عبد العال: إدارة المخاطر: أفراد - إدارات - شركات - بنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٣.
١١. حماد، طارق عبد العال: التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٣.
١٢. الخطيب، سمير: قياس وإدارة المخاطر بالبنوك - منهج علمي وتطبيق عملي، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٨.
١٣. رضوان، سمير عبد الحميد: المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات، مصر، ٢٠٠٥.
١٤. الزبيدي، حمزة: إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٢.
١٥. سلطان، محمد سعيد: إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٥.
١٦. السيسي، صلاح الدين: قضايا اقتصادية معاصرة - دراسة نظرية وتطبيقية، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٢.

١٧. شعبان، فرج: **دروس في العمليات المصرفية وإدارة المخاطر**، الدراسات العليا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، ٢٠١٣/٢٠١٤.
١٨. الشماخ، خليل: **إدارة التحصيل والقروض المتعثرة**، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية بالتعاون مع اتحاد المصارف الأمريكية، عمان، الأردن، ٢٠٠٣.
١٩. الشماخ، خليل: **أساسيات العمليات المصرفية (الجزء الأول)**، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، دمشق، الجمهورية العربية السورية، أيار، ٢٠٠٧.
٢٠. الشواربي، عبد الحميد والشواربي، محمد عبد الحميد: **إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٢.
٢١. ضيف، خيرت: **محاسبة البنوك**، سلسلة محاسبة المنشآت المالية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ١٩٨٧.
٢٢. طه، طارق: **إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٠.
٢٣. عبد الحميد، عبد المطلب: **البنوك الشاملة - عملياتها - إدارتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٠.
٢٤. عبد الحميد، عبد المطلب: **العولمة و اقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠١.
٢٥. عبد الرحمن، ابتهاج مصطفى: **إدارة البنوك التجارية**، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٠.
٢٦. عبد الرحيم، عاطف جابر طه: **تنظيم وإدارة البنوك - منهج وصفي تحليلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٧.
٢٧. عبد الفتاح، رشدي صالح: **البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري، الصيرفة الشاملة محلياً وعالمياً**، القاهرة، مصر، ٢٠٠٠.
٢٨. كويل، برايان: **تحديد مخاطر الائتمان**، الطبعة العربية الأولى، إعداد قسم الترجمة بدار الفاروق، القاهرة، مصر، ٢٠٠٦.
٢٩. مطر، محمد: **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٣.
٣٠. مطر، محمد: **التحليل المالي والائتماني - الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٠.
٣١. النجار، فايق جبر حسن: **التحليل الائتماني - مدخل اتخاذ القرارات**، مطبعة بنك الإسكان، عمان، الأردن، ١٩٩٧.
٣٢. هندي، منير ابراهيم: **إدارة المنشآت المالية وأسواق المال**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٦.
٣٣. هندي، منير ابراهيم: **أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال - الأوراق المالية وصناديق الاستثمار**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٨.
٣٤. يحيى أحمد حجازي، وفاء: **المحاسبة عن القروض والائتمان**، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، ٢٠٠٩.

البحوث والمقالات

١. أبو كرش، شريف مصباح: إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، المؤتمر العلمي الأول للاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، فلسطين، ٢٠٠٥.
٢. أحمد حميد الموسوي، سعدي: تقييم أداء محفظة الأسهم وفق مقياس M2 ودوره في اختيار المحفظة الاستثمارية الكفوءة - دراسة تطبيقية تحليلية في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد ٢٤، جامعة كربلاء، العراق، ٢٠١٠.
٣. إضاءات مالية ومصرفية، معهد الدراسات المصرفية، السلسلة السادسة، العدد ٤، الكويت، تشرين الثاني، ٢٠١٣.
٤. بحث بعنوان القطاع المصرفي في سورية-واقع وآفاق، المركز الاقتصادي السوري برعاية الشركة الوطنية للتأمين، دمشق، تشرين الأول، ٢٠٠٧.
٥. البساط، هشام: تحديث وتطوير القطاع المالي والمصرفي في سورية، ورقة عمل مقدمة إلى حلقة عمل حول تحديث وتطوير القطاع المالي والمصرفي التي نظمها صندوق النقد العربي بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية، دمشق، سورية، ٢٠٠١.
٦. بلقاسم، زايري: بعض الاتجاهات الحديثة في مجال الخدمات المصرفية، بحث مقدم لمؤتمر عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق، جامعة اليرموك، عمان، الأردن، كانون الأول، ٢٠٠٢.
٧. بن موسى، كمال: المحفظة الاستثمارية - تكوينها ومخاطرها، مجلة الباحث، العدد الثالث، جامعة ورقلة، الجزائر، ٢٠٠٥.
٨. بورنان، ابراهيم و شارف، عبد القادر: البنوك الشاملة كأحد إفرازات الإصلاح المصرفي، ورقة عمل مقدمة للملتقى الدولي حول الإصلاح المصرفي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ورقلة، الجزائر، ٢٠٠٨.
٩. تقرير حول بنية القطاعات المصرفية في سورية وتركيا، اتحاد الغرف وتبادل السلع في تركيا، آذار، ٢٠١٠.
١٠. حرفوش، سهام و صحراوي، إيمان: دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية، مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكمة العالمية، تشرين الأول، ٢٠٠٩.
١١. حسين، عبد الرزاق حمد و عباس، علي خضير: العولمة وآثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي في البلدان النامية-الجزائر حالة دراسية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ٨، العدد ٢٤، جامعة تكريت، العراق، ٢٠١٢.
١٢. الخطيب، ممدوح عوض: التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٤.
١٣. الدغيم، عبد العزيز والأيمن، ماهر وانجرو، إيمان: التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد ٣، ٢٠٠٦.

١٤. زيود، لطيف وأمين، ماهر و المهندس، منير: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٠ - حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد ٢٨ ، العدد ٢، ٢٠٠٦.
١٥. شاشو، إبراهيم محمد: بطاقة الائتمان حقيقتها و تكيفها الشرعي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد ٢٧، العدد ٣، ٢٠١١.
١٦. شاهين، علي عبد الله أحمد: مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين - دراسة تحليلية تطبيقية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، نيسان، ٢٠١٠.
١٧. شاهين، علي عبد الله: إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف مع التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول-الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، أيار، ٢٠٠٥.
١٨. الشلاح، راتب: المصارف الخاصة الواقع والآفاق، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، الجمهورية العربية السورية، ٢٠٠٧.
١٩. الشيخ حسن، ماهر : قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٥.
٢٠. عمر، غزالي: الخدمات المصرفية في ظل التحولات العالمية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، كانون الأول، ٢٠٠٨.
٢١. الفتلاوي، ميثاق هاتف: إدارة وتصميم محفظة القروض المصرفية باعتماد تحليل مؤشر جودة القرض وفق نموذج Sherrod، مجلة جامعة أهل البيت، العدد ٦، كلية الإدارة والاقتصاد- قسم إدارة الأعمال، جامعة كربلاء، العراق، ٢٠٠٨.
٢٢. الفرجي، حيدر نعمة: أثر التنويع الدولي على مردودية ومخاطرة المحفظة الدولية (دراسة تطبيقية)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد السادس عشر، العراق، ٢٠٠٨.
٢٣. الكراسنة، إبراهيم: أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٦.
٢٤. موسى، شقيري نوري و أبو عرابي، مروان: مدى استخدام البنوك لسياسة التنويع للحد من المخاطر - دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الاردنية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد ٢٠ ب، العراق، ٢٠٠٩.
٢٥. ورقة عمل حول الملامح الأساسية لاتفاق بازل ٢ والدول النامية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، أيلول، ٢٠٠٤.

الرسائل الجامعية

١. أبو سمرة، رانية: تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم - دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠٠٧.
٢. أبو كمال، ميرفت: الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان وفقاً للمعايير الدولية "بازل ٢" - دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠٠٧.
٣. بخالد، عائشة: التّويع كأداة لتدنية المخاطر غير النظامية في حافظة الأوراق المالية - دراسة حالة سوق دبي المالي لسنة ٢٠٠٧، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ٢٠١٠.
٤. بركان، حبيلة و أجارد، فاطمة: التحليل المالي في البنوك التجارية - دراسة حالة قرض بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، البويرة، الجزائر، ٢٠١٠/٢٠١١.
٥. جمعة، فرح: السياسة الائتمانية وأثرها على جودة محفظة القروض في المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، ٢٠١٢.
٦. جهاد، حفيان: إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، دراسة استبائية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة ٢٠١٢، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ٢٠١١/٢٠١٢.
٧. خرياش، منية: أثر مخاطر سعر الصرف على أداء محفظة الأوراق المالية - دراسة حالة بورصتي عمان والسعودية لفترة ٢٠١٠، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، ٢٠١٢.
٨. خطيب، منال: تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير، جامعة حلب، الجمهورية العربية السورية، ٢٠٠٤.
٩. الذيب، علاء عبد الله: مدى مساهمة إدارة مخاطر الائتمان في تقليص القروض المتعثرة - دراسة تطبيقية في المصارف السورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، ٢٠٠٩/٢٠١٠.
١٠. زاوي، سعيدة: أدوات التحليل المالي ودورها في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي - دراسة استبائية لعينة من البنوك التجارية بولاية ورقلة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ٢٠١٣.
١١. زقير، عادل: تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة - دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ٢٠٠٩.

١٢. شمس الدين، منى: دراسة معايير منح الائتمان وأثرها على جودة محفظة التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي السوري الخاص (دراسة تحليلية -مقارنة)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، ٢٠١٢.
١٣. الشنباري، رامي هاشم: التحليل المالي ودوره في اتخاذ القرار الائتماني في المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة العالم الأمريكية، فلسطين، ٢٠٠٦.
١٤. شهوبن، لمياء: معايير تقييم الأداء المصرفي في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، ٢٠٠٧.
١٥. الصالح، فاطمة: إدارة مخاطر الائتمان المصرفي وفق متطلبات مصرف سورية المركزي-دراسة تطبيقية مقارنة على المصارف السورية الخاصة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، ٢٠١٤.
١٦. الصوص، كنان: القروض المشتركة وأثرها على توزيع المخاطر-دراسة ميدانية في المصارف السورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، ٢٠٠٩.
١٧. عبد الحليم، حمزة ودحمان، منير و الأبيض، محمود: البنوك الشاملة ودورها في تحفيز الاستثمار-دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة لاستكمال متطلبات الليسانس في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ٢٠١٢/٢٠١٣.
١٨. عثمان، محمد داؤد: أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك-دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobin's Q، أطروحة دكتوراه، قسم المصارف، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، ٢٠٠٨.
١٩. العمرات، عبد الله أحمد موسى: العلاقة بين عوامل المنح والتعثر في التسهيلات المصرفية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ٢٠٠٣.

المراجع باللغات الأجنبية

Books

1. Bessis, J. (1998) **Risk Management in Banking**, John Wiley & Sons Ltd, USA.
2. Bodie, Z., Kane, A. & Marcus, A. J. (2005) **Investments**, 6th Edition, McGraw-Hill Higher Education, , USA.
3. Brigham, E. F. & Ehrhardt, M. C. (2005) **Financial Management :Theory and Practice**, 11th Edition, Mason, Ohio : Thomson South-Western, - The Harcourt College Publishers series in finance, USA.
4. De Coussergues, S. (1996) **La Banque, Structures, Marchés, Gestion**, Dalloz, France.
5. Downes, J. & Goodman, J. E. (1995) **Dictionary of Finance and Investment Terms**, Barran's Inc. USA.
6. Ferguson, P. R. & Ferguson, G. J. (1994) **Industrial Economics : Issues are Perspectives**, 1st Edition, New York University Press, New York, USA.
7. Jacob, H. & Sardi, A. (2001) **Management des risqué bancaires**, 1st Edition, AFGES, Paris, France.

8. Joseph, C. (2006) **Credit Risk Analysis: A Tryst with Strategic Prudence**, 1st Edition, Tata McGraw-Hill Education, New Delhi, India.
9. Koch, T.W. & MacDonald, S. S. (2005) **Bank Management, Analyzing Bank Performance**, 5th Edition, Mc Graw-Hill, New York, USA.
10. Mishkin, F. S. & Eakins, S. G.(1999) **Financial Markets and Institutions**, 3rd Edition, Addison Wesley Publishing Company, USA.
11. Penrose, E. T. & Pitelis, C. (2009) **The Theory of the Growth of the Firm**, 4th Edition, Oxford University Press, United Kingdom.
12. Rose, P. S. & Hudgins, S. C.(2005) **Bank Management & Financial Services**, 6th Edition, McGraw-Hill, New York, USA.
13. Schroeck, G. (2002) **Risk Management and Value Creation in Financial Institutions**, John Wiley & Sons, New York, USA .
14. Van Gestel, T. & Baesens, B.(2009) **Credit Risk Management Basic Concepts: Financial Risk Components, Rating Analysis, Models, Economic and Regulatory Capital**, 1st Edition, Oxford University Press Inc., New York, USA.

Research & Working Papers

1. Acharya, V. V. & Hasan, I. & Saunders, A. (2002) **The Effects of Focus and Diversification on Bank Risk and Return: Evidence from Individual Bank Loan Portfolios**, BIS Working Papers, Monetary and Economic Department, No. 118, September.
2. Alshomaly, I. (2014) **Bank Diversification & The Systematic Risk Of Equity Portfolio**, European Scientific Journal, Vol. 10, No. 16, June, pp. 171-184.
3. Amihud, Y. & Lev, B. (1981) **Risk Reduction as a Managerial Motive for Conglomerate Mergers**, Bell Journal of Economics, Vol. 12, issue 2, pp. 605-617.
4. Anbar, A. (2006) **Credit Risk Management in the Turkish Banking Sector: A Survey Study**, Electronic Journal of Social Science, Vol. 5, No. 17, pp. 10-24, December.
5. Ang, S. H. (2007) **International Diversification : A Quick Fix for Pressures in Company Performance**, University of Auckland Business Review, Autumn 2007, Vol. 9, Issue 1, pp. 16-25.
6. Baele, L., De Jonghe, O., Vennet, RV.(2007) **Does the Stock Market Value Bank Diversification?**, Journal of Banking & Finance 31(7), pp. 1999-2023.
7. Barney, J. (1991) **Firm Resources and Sustained Competitive Advantage**, Journal of Management, Vol. 17(1), pp. 99-120.
8. Behr, A., Kamp, A., Memmel, C. & Pfingsten, A. (2007) **Diversification and The Banks' Risk-Return-Characteristics– Evidence from Loan Portfolios of German Banks**, Paper provided by Deutsche Bundesbank, Research Centre in its series Discussion Paper Series 2: Banking and Financial Studies, Germany, No 05.
9. Bikker, J. A. & Haaf, K. (2002) **Measures of Competition and Concentration in the Banking Industry: A Review of the Literature**, Economic & Financial Modelling 9 (2), pp. 53-98.
10. Buch, C. M., Driscoll, J. C. & Ostergaard, C. (2010) **Cross-Border Diversification in Bank Asset Portfolios**, International Finance, Vol. 13, Issue 1, pp. 79–108.

11. Campion, A. (2000) **Improving Internal Control: A Practical Guide for Microfinance Institutions**, Microfinance Network (MFN) Publications, USA.
12. Chander, K. S. T. (2014) **Investment Policy By Commercial Banks**, Research Paper, Global Journal For Research Analysis, Vol. 3, Issue 11, November.
13. Chen, Y., Wei, X., Zhang, L. & Shi, Y.(2013) **Sectoral Diversification and the Banks' Return and Risk: Evidence from Chinese Listed Commercial Banks**, Procedia Computer Science, Volume 18, 2013, pp. 1737–1746.
14. DeYoung, R. & Roland, K. P. (2001) **Product Mix and Earnings Volatility at Commercial Banks: Evidence from a Degree of Total Leverage Model**, Journal of Financial Intermediation, Vol. 10, Issue 1, January, pp. 54-84.
15. Doumpos, M., Gaganis, C. & Pasiouras, F.(2013) **Bank Diversification and Overall Financial Strength: International Evidence Around the Crisis**, Financial Engineering Laboratory, Technical University of Crete, Working Paper 2013.03, November.
16. D'Souza, C. & Lai, A.(2004) **Does Diversification Improve Bank Efficiency?**, The Evolving Financial System and Public Policy : Proceedings of a Conference held by the Bank of Canada, Ottawa, Ontario, Bank of Canada, December, pp. 105-127.
17. Ebrahim, A. & Hasan, I. (2008) **The Value Relevance of Product Diversification in Commercial Banks**, Review of Accounting and Finance, Vol. 7(1), Emerald Group Publishing Limited, pp. 24-37.
18. Firestone, S. & Wang, K. (2014) **Bank Risk Management and Portfolio Diversification**, Working Paper, Federal Reserve Board of Governors, February.
19. Gamra, S. B. & Plihon, D. (2011) **Revenue Diversification in Emerging Market Banks: Implications For Financial Performance**, Centre d'Economie de l'université Paris Nord, July.
20. García-Herrero, A. & Vazquez, F. (2007) **International Diversification Gains and Home Bias in Banking**, IMF Working Paper, WP/07/281, December.
21. Goetz, M. R., Laeven, L. & Levine, R. (2013) **Identifying the Valuation Effects and Agency Costs of Corporate Diversification: Evidence from the Geographic Diversification of U.S. Banks**, Review of Financial Studies, Vol. 26, pp 1787-1823.
22. Gurbuz, A. O., Yanik, S. & Ayturk, Y.(2013) **Income Diversification and Bank Performance : Evidence From Turkish Banking Sector**, Journal of BRSA Banking and Financial Markets, Vol. 7, No. 1, pp. 9-29.
23. Jensen, C. M. & Meckling, H. W. (1976) **Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure**, Journal of Financial Economics, Vol. 3, pp. 305- 360.
24. Jensen, C. M. (1986) **Agency Costs of Free Cash Flow:Corporate Finance and Takeovers**, American Economic Review, Vol. 76(2), pp. 323-329.
25. Kamp, A., Pfingsten, A. & Porath, D. (2005) **Do Banks Diversify Loan Portfolios? A Tentative Answer Based on Individual Bank Loan Portfolios**, Deutsche Bundesbank, Discussion Paper Series 2: Banking and Financial Studies No 03/2005.
26. Kazan, H. (2014) **Credit Portfolio Selection According to Sectors in Risky Environments: Markowitz Practice**, Asian Economic and Financial Review, Vol. 4, Issue 9, pp. 1208-1219.
27. Kiweu, J. M. (2012) **Income Diversification in the Banking Sector and Earnings Volatility: Evidence from Kenyan Commercial Banks**, Kenya Bankers Association, Working Papers Series WPS/02/12, December.

28. Klein, P. G. (1999) **Notes on Corporate Diversification**, Finance 9130, University of Georgia, July.
29. Laderman, E. (2000) **The Potential Diversification and Failure Reduction Benefits of Bank Expansion into Nonbanking Activities**, Working Paper, Federal Reserve Bank of San Francisco, USA, No 01.
30. Landi, A. & Venturelli, V. (2001) **The Diversification Strategy of European Banks: Determinants and Effects on Efficiency and Profitability**, EFMA 2001 Lugano Meetings, May.
31. Liang, J. N. & Rhoades, S. A.(1991) **Asset Diversification, Firm Risk, and Risk-Based Capital Requirements in Banking**, Review of Industrial Organization, Volume 6, Issue 1 , pp. 49-59.
32. Lin, S. L. (2010) **Bank International Diversification on Home Bias, Profitability and Risk: Evidence from Emerging and Industrial Countries**, Africa Journal of Business Management, Vol. 4(17), December, pp. 3817-3836.
33. Markowitz, H. (1952) **Portfolio Selection**, The Journal of Finance , Vol.7, No.1, March, pp. 77-91.
34. Mercieca, S., Schaeck, K. & Wolfe, S. (2007) **Small European Banks: Benefits from Diversification?** Journal of Banking & Finance, Vol. 31, issue 7, pp. 1975-1998.
35. Mohammad Abu Orabi, M. (2012), **Assessment of Investment Portfolios of Jordanian Banks**, European Scientific Journal June edition vol. 8, No.12, pp. 251-271.
36. Montgomery, C. A.(1994) **Corporate Diversification**, The Journal of Economic Perspectives, Vol. 8, No. 3, pp. 163- 178.
37. Mulwa, J. M., Tarus, D. K. & Kosgei, D. (2015) **Commercial Bank Diversification: A Theoretical Survey**, International Journal of Research in Management and Business Studies, Vol. 2, Issue 1, Jan-Mar 2015, pp 45-49.
38. Nguyen, T. C., Vinh Vo, D. & Nguyen, V. C. (2015) **Risk and Income Diversification in the Vietnamese Banking System**, Journal of Applied Finance & Banking, Vol. 5, No. 1, pp. 99-115.
39. Obinne, U. G., Uchenna, A. W., Nonye, U. J., & Okelue, U. D. (2012) **Impact of Corporate Diversification on the Market Value of Firms: A study of Deposit Money Banks Nigerian**, European Journal of Business and Management, Vol. 4, No. 8, pp. 47-56.
40. Odesanmi, S. & Wolf, S. (2007) **Revenue Diversification and Insolvency Risk: Evidence from Banks in Emerging Economies**, Journal of Financial Services Research 40:1, pp. 79-101.
41. Porter, M. (1980) **Competitive Strategy: Techniques for Analyzing Industries and Competitors**, Free Press, New York, USA.
42. Tabak, B. M., Fazio, D. M. & Cajueiro, D. O.(2010) **The Effects of Loan Portfolio Concentration on Brazilian Banks' Return and Risk**, Central Bank of Brazil Working Paper Series, No. 215, October.
43. Teece, D. J., Pisano G. & Shuen, A. (1997) **Dynamic Capabilities and Strategic Management**, Strategic Management Journal, Vol. 18(7), pp. 509-533.
44. The Financial Services Roundtable (1999) **Guiding Principles in Risk Management for U.S. Commercial Banks: A Report of the Subcommittee and Working Group on Risk Management Principles**, The Financial Services Roundtable, Washington DC, USA.
45. Winton, A. (1999) **Don't Put All Your Eggs in One Basket? Diversification and Specialization in Lending**, Center for Financial Institutions Working

المصادر الإلكترونية

١. إبراهيم، وسيم وليد: الظروف الاقتصادية الحالية تستدعي السؤال: أين الدور الاجتماعي والاقتصادي للقطاع المصرفي؟، مقال منشور في صحيفة النور، العدد ٥٧٢، ١٨ آذار، ٢٠١٣ عن الموقع الإلكتروني لجريدة النور
www.an-nour.com/محليات-1639/item/الظروف-الاقتصادية-الحالية-تستدعي-السؤال-أين-الدور-الاجتماعي-والاقتصادي-للقطاع-المصرفي-#.Vptq-PI95dg
٢. دليل إدارة المخاطر المصرفية-السياسات والإجراءات، مصرف سورية المركزي، عن الموقع الإلكتروني للمصرف العقاري <http://www.reb.sy/reb/Portals/0/RisksAdmin.pdf>
٣. عقل، مفلح: الائتمان المصرفي ومخاطره، مدخل نظري وعملي، إدارة البحوث، اتحاد المصارف العربية، ٢٠١٢ عن الموقع الإلكتروني لاتحاد المصارف العربية
<http://www.uabonline.org/ar/books/issues/1575160415731574157816051575160615751604/210/0>
٤. مقال منشور على الموقع الإلكتروني Syria Steps بعنوان "عشرة مخاطر تواجه القطاع المصرفي في سورية" بتاريخ ٢٤/٢/٢٠١٣ <http://www.syriasteps.com/?d=126&id=101252>
٥. مقال منشور على الموقع الإلكتروني لصحيفة الاقتصادية العراقية بعنوان "شركات حكومية تعيد تشكيل تجارة السلع الأولية في العالم"، العدد ٧٣٨٤، تاريخ النشر ٢٩ كانون الأول، ٢٠١٣،
http://www.aleqt.com/2013/12/29/article_811249.html
٦. عن الموقع الإلكتروني لصحيفة الخليج بتاريخ ١/٨/٢٠٠٩
<http://www.alkhaleej.ae/analyzesandopinions/page/e07c06f5-191c-4cf3-b459-227be6c4ecf9>

الملاحق

ملحق رقم (١): جداول الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

١. تنوع مصادر الدخل HHI_{Income}

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
HHI_Income	34	.50000346	.86009884	.5773217312	.08714789575

٢. التنوع القطاعي للمحفظة الائتمانية HHI_{Credit}

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
HHI_Credit	35	.26443648	.63894457	.3755685911	.08820025560
Valid N (listwise)	35				

٣. التنوع الدولي لمحفظة الأصول HHI_{Intl}

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
HHI_Intl	35	.31714785	.87079114	.6000990154	.13751004371
Valid N (listwise)	35				

٤. المخاطر الائتمانية $Risk_{Credit}$

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Credit_Risk	35	.0000000000	.1538533100	.031278019971	.0437765757876
Valid N (listwise)	35				

ملحق رقم (٢): دراسة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

١. دراسة الارتباط بين معامل هيرفندال هيرشمان لتنوع مصادر الدخل HHI_{Income} والمخاطر الائتمانية

$Risk_{Credit}$

Correlations			
		HHI_Income	Credit_Risks
HHI_Income	Pearson Correlation	1	-.407 [*]
	Sig. (2-tailed)		.017
	N	34	34
Credit_Risks	Pearson Correlation	-.407 [*]	1
	Sig. (2-tailed)	.017	
	N	34	35

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

٢. دراسة الارتباط بين معامل هيرفندال هيرشمان للتنوع القطاعي للمحفظة الائتمانية HHI_{Credit}

والمخاطر الائتمانية $Risk_{Credit}$

Correlations			
		Credit_Risks	HHI_Credit
Credit_Risks	Pearson Correlation	1	-.105-
	Sig. (2-tailed)		.549
	N	35	35
HHI_Credit	Pearson Correlation	-.105-	1
	Sig. (2-tailed)	.549	
	N	35	35

٣. دراسة الارتباط بين معامل هيرفندال هيرشمان للتنوع الدولي لمحفظة الأصول HHI_{Intl} والمخاطر

الائتمانية $Risk_{Credit}$

Correlations			
		HHI_Intl	Credit_Risks
HHI_Intl	Pearson Correlation	1	-.062-
	Sig. (2-tailed)		.722
	N	35	35
Credit_Risks	Pearson Correlation	-.062-	1
	Sig. (2-tailed)	.722	
	N	35	35

٤. مصفوفة الارتباط

		HHI_Income	HHI_Credit	HHI_Intl	Credit_Risk
HHI_Income	Pearson Correlation	1	.321	-.243-	-.407*
	Sig. (2-tailed)		.064	.167	.017
	N	34	34	34	34
HHI_Credit	Pearson Correlation	.321	1	-.207-	-.105-
	Sig. (2-tailed)	.064		.234	.549
	N	34	35	35	35
HHI_Intl	Pearson Correlation	-.243-	-.207-	1	-.062-
	Sig. (2-tailed)	.167	.234		.722
	N	34	35	35	35
Credit_Risk	Pearson Correlation	-.407*	-.105-	-.062-	1
	Sig. (2-tailed)	.017	.549	.722	
	N	34	35	35	35

ملحق رقم (٣): تحليل الانحدار البسيط والمتعدد

١. نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.407 ^a	.165	.139	.0409043292336

a. Predictors: (Constant), HHI_Income

ANOVA^b

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	.011	1	.011	6.341	.017 ^a
Residual	.054	32	.002		
Total	.064	33			

a. Predictors: (Constant), HHI_Income

b. Dependent Variable: Credit_Risk

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.151	.048		3.166	.003
	HHI_Income	-.206	.082	-.407	-2.518	.017

a. Dependent Variable: Credit_Risk

٢. نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.105 ^a	.011	-.019	.0441904602346

a. Predictors: (Constant), HHI_Credit

ANOVA^b

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	.001	1	.001	.366	.549 ^a
Residual	.064	33	.002		
Total	.065	34			

a. Predictors: (Constant), HHI_Credit

b. Dependent Variable: Credit_Risk

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	.051	.033		1.534	.135
HHI_Credit	-.052-	.086	-.105-	-.605-	.549

a. Dependent Variable: Credit_Risk

٣. نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة**Model Summary**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.062 ^a	.004	-.026-	.0443482393793

a. Predictors: (Constant), HHI_Intl

ANOVA^b

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	.000	1	.000	.129	.722 ^a
Residual	.065	33	.002		
Total	.065	34			

a. Predictors: (Constant), HHI_Intl

b. Dependent Variable: Credit_Risk

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	.043	.034		1.270	.213
HHI_Intl	-.020-	.055	-.062-	-.359-	.722

a. Dependent Variable: Credit_Risk

٤. نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	HHI_Intl, HHI_Income HHI_Credit ^a	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: Credit_Risk

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.426 ^a	.182	.100	.0418309363301

a. Predictors: (Constant), HHI_Intl, HHI_Income, HHI_Credit

ANOVA^b

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	.012	3	.004	2.220	.106 ^a
Residual	.052	30	.002		
Total	.064	33			

a. Predictors: (Constant), HHI_Intl, HHI_Income
, HHI_Credit

b. Dependent Variable: Credit_Risk

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.184	.071		2.571	.015
	HHI_Income	-.224-	.090	-.443-	-2.501-	.018
	HHI_Credit	.008	.088	.017	.095	.925
	HHI_Intl	-.042-	.058	-.127-	-.735-	.468

a. Dependent Variable: Credit_Risk

**البيانات المتعلقة بالدخل من الفوائد، والدخل من غير الفوائد، والدخل التشغيلي
للمصارف المدروسة**

عام ٢٠٠٨

الدخل التشغيلي	الدخل من غير الفوائد	الدخل من الفوائد	البنك
٧٧٦,١٢٩,٤٣٧	١٠٩,٠٠٣,٣٢٧	٦٦٧,١٢٦,١١٠	بنك بيبيلوس
١,٣٢١,٥٣٤,٤٧٣	٣٩١,٤٤٢,٧٨١	٩٣٠,٠٩١,٦٩٢	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
١,٦٥٠,٢٢٠,٢٨٥	٤٢٢,٢٣٦,٤١٠	١,٢٢٧,٩٨٣,٨٧٥	مصرف سورية والمهجر
٨٠٠,١٦٠,٦٦١	٢٣٤,٤٥٣,٢٩٩	٥٦٥,٧٠٧,٣٦٢	البنك العربي
١,٤٣٨,٩٥٣,٢١٦	١٣٠,٠٨٣,٩٤٩	١,٣٠٨,٨٦٩,٢٦٧	بنك عودة
٢,١٩٢,٢٤٢,٧٩٧	١٦٥,٩٠٣,٨٥٢	٢,٠٢٦,٣٣٨,٩٤٥	بنك بيمو السعودي الفرنسي
٢٤,٩٥٧,١٢٧	٨٨,٢٩٦,٧٥٧-	١١٣,٢٥٣,٨٨٤	بنك سورية والخليج
٨,٢٠٤,١٩٧,٩٩٦	١,٣٦٤,٨٢٦,٨٦١	٦,٨٣٩,٣٧١,١٣٥	الإجمالي

عام ٢٠٠٩

الدخل التشغيلي	الدخل من غير الفوائد	الدخل من الفوائد	البنك
٩٢٧,١٢٠,٥٠٠	٢٣٦,٩٩٢,١٨٧	٦٩٠,١٢٨,٣١٣	بنك بيبيلوس
١,٧٨٤,١١٠,٨٣٠	٥٨٥,٢٥٥,٩٥٦	١,١٩٨,٨٥٤,٨٧٤	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
١,٦٩٢,٥٧٥,٨٤٠	٤٤١,٤٢٦,٢٣٠	١,٢٥١,١٤٩,٦١٠	مصرف سورية والمهجر
٩٧٧,٣٧٤,٤٩٤	٢٩٢,٣٠٦,٨١٠	٦٨٥,٠٦٧,٦٨٤	البنك العربي
١,٨٤٧,٠٢٥,٩٤٩	٥١١,٨٧٢,٧٠٠	١,٣٣٥,١٥٣,٢٤٩	بنك عودة
٢,٧٢٢,٥٦٢,٨٥٠	٧٠٨,٦٧١,٠٣٠	٢,٠١٣,٨٩١,٨٢٠	بنك بيمو السعودي الفرنسي
٢٣١,٣٠٢,٤١٥	٨١,٤٨٣,٤٧٩	١٤٩,٨١٨,٩٣٦	بنك سورية والخليج
١٠,١٨٢,٠٧٢,٨٧٨	٢,٨٥٨,٠٠٨,٣٩٢	٧,٣٢٤,٠٦٤,٤٨٦	الإجمالي

عام ٢٠١٠

الدخل التشغيلي	الدخل من غير الفوائد	الدخل من الفوائد	البنك
١,٠٦٩,٥٧٣,٧٣٠	٣٢٠,٣٣٥,٦٨٨	٧٤٩,٢٣٨,٠٤٢	بنك بيبيلوس
١,٩٨٨,٦٨٢,٣٢٢	٦٣٨,٤٢٢,٧٠٣	١,٣٥٠,٢٥٩,٦١٩	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
٢,٠٠٣,٧٢١,٦٣٤	٥٣٥,٩٨٣,٠٣٩	١,٤٦٧,٧٣٨,٥٩٥	مصرف سورية والمهجر
١,٣٦٥,٩٠٧,٩١٤	٣٦٧,١٧٩,٠٨٤	٩٩٨,٧٢٨,٨٣٠	البنك العربي
٢,٢٥٠,٧٠١,٢١٨	٧٤٩,١٢٠,٣٨١	١,٥٠١,٥٨٠,٨٣٧	بنك عودة
٢,٨٨٠,٣٧٣,٩٤٣	٨٠٥,١٧٤,٦٩٢	٢,٠٧٥,١٩٩,٢٥١	بنك بيمو السعودي الفرنسي
٢٥٠,٠٣٩,٥٠٥	١٠٥,٥٣٥,٤١٧	١٤٤,٥٠٤,٠٨٨	بنك سورية والخليج
١١,٨٠٩,٠٠٠,٢٦٦	٣,٥٢١,٧٥١,٠٠٤	٨,٢٨٧,٢٤٩,٢٦٢	الإجمالي

**البيانات المتعلقة بالدخل من الفوائد، والدخل من غير الفوائد، والدخل التشغيلي
للمصارف المدروسة**

عام ٢٠١١

الدخل التشغيلي	الدخل من غير الفوائد	الدخل من الفوائد	البنك
١,٧٣٧,٢٦١,١٧٤	٨٧٠,٩٠٦,٤٨٠	٨٦٦,٣٥٤,٦٩٤	بنك بيبيلوس
٢,٦١٧,٠٩٧,٨٩٤	١,٠٥٨,٠٤٥,٦٦٣	١,٥٥٩,٠٥٢,٢٣١	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
٢,٥٨٦,٣٨٢,٧٢٣	٩١٢,٠٣١,٦٩٦	١,٦٧٤,٣٥١,٠٢٧	مصرف سورية والمهجر
١,٩٧٥,٨٤٧,١٩٥	٨٤٩,٨٢٣,١٣٤	١,١٢٦,٠٢٤,٠٦١	البنك العربي
٢,٩٣٠,٢٦٩,٨٠٤	١,٢٩٥,٣٣٣,٧٦٠	١,٦٣٤,٩٣٦,٠٤٤	بنك عودة
٣,٧٢٣,٤٤٦,٧٣٨	١,٢٨٠,٤٠٠,٧٢٥	٢,٤٤٣,٠٤٦,٠١٣	بنك بيمو السعودي الفرنسي
٧٥٧,٣٧٦,٦٠٣	٣٩٠,١٤٩,٥١٦	٣٦٧,٢٢٧,٠٨٧	بنك سورية والخليج
١٦,٣٢٧,٦٨٢,١٣١	٦,٦٥٦,٦٩٠,٩٧٤	٩,٦٧٠,٩٩١,١٥٧	الإجمالي

عام ٢٠١٢

الدخل التشغيلي	الدخل من غير الفوائد	الدخل من الفوائد	البنك
٢,٧٨٩,٧٦٨,٠٥٦	١,٧٦٩,٠٣٠,١٠٩	١,٠٢٠,٧٣٧,٩٤٧	بنك بيبيلوس
٢,٧٨٥,٦١٠,٨١٥	١,١٨٨,٢٦١,٥٥٤	١,٥٩٧,٣٤٩,٢٦١	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
٢,٥١٦,٠١٤,٦٥٤	١,٣١٠,٥٤١,٤٤٩	١,٢٠٥,٤٧٣,٢٠٥	مصرف سورية والمهجر
٢,٢١٢,٩٥٥,٥١٩	١,٣٨٧,٢١٦,٧٨٥	٨٢٥,٧٣٨,٧٣٤	البنك العربي
٢,٩٦٦,٠٠٤,٩٣٨	١,٧٧٥,١٧٧,٣٦٦	١,١٩٠,٨٢٧,٥٧٢	بنك عودة
٣,٤٦٨,٥٠٩,٧٩٦	١,٨٧٩,٩٠٤,٢٢١	١,٥٨٨,٦٠٥,٥٧٥	بنك بيمو السعودي الفرنسي
١,١٨٣,٤٣٧,٦٦٧	٦٠٣,٦٧٨,٧١٨	٥٧٩,٧٥٨,٩٤٩	بنك سورية والخليج
١٧,٩٢٢,٣٠١,٤٤٥	٩,٩١٣,٨١٠,٢٠٢	٨,٠٠٨,٤٩١,٢٤٣	الإجمالي

توزيع القروض الممنوحة إلى القطاعات المختلفة للمصارف المدروسة

عام ٢٠٠٨

البنك	القطاع الزراعي	القطاع التجاري	القطاع الصناعي	إنشاءات وعقارات	أخرى	خدمات	استهلاكية
بنك بيبيلوس	١,٣٣٧	٤,١٧٨,١١٩,٩٩٢	٣٩٩١٠٣٤٧٧٦	١٩١,١٠٥,٧٦١	١,٨٩١,٧٤٢,٠٣٠	٣٠٩١٧٧٧٠٣	٠
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	٤,٩٤٢,١٠٠	٩,١٠٨,٩٣٣,٤٥١	٨,٦٦٧,٦٧٠,٧١٨	٩١٣,٢٧٩,٩١٢	٣٤٠,٨٧٧,٥٩٩	٠	٠
مصرف سورية والمهجر	١٤٨,٢٤٨,٤٥٦	١٣,٥٣٥,٨٢٧,٢٤٠	٧٠٩,٧٠٠,٠٥٤	١٨٦,٠٩٩,١٢٥	٢,٧٥٣,٥٨٩,٢٦٧	٨٠٥,٩٠٣,٨٤٠	٠
البنك العربي	١٠,٨٤١,١٢٧	٥,٦٧٢,٦٤٦,٠١٢	٢,٧٩٠,٠٢٥,٢٧٥	٣٥٤,١٧٠,٨١٢	٢,٩٦٠,٨١٤,٧٩٦	٠	٤٥٦,٩٥٧,٧٧٤
بنك عودة	١٤٩,٥٠٢,٠٠٠	٨,٦٤٦,٣٦٠,٠٠٠	٥,٨٩٤,٤٥٦,٠٠٠	٦٣٧,٧٩٥,٠٠٠	٨٦,٥٩٣,٠٠٠	٠	٣,٨٩١,٠٦٥,٠٠٠
بنك بيمو السعودي الفرنسي	٤,٤٧٣,٤٠٤	١,١٩٦,٣٦٨,٣٠٥	٤,٨٤٥,٧٧٣,٣٥٧	٥٧٦,٩٠٣,٨٠٤	٢٠,٠٩٥,٤١٧,٦٩٦	٠	٠
بنك سورية والخليج	٠	١,٩٩١,٥٣٩,٦٤٨	٣٠٧,٩١٨,١٦٩	٧,٠٢٠,٣٤٦	٢٠,٦٨٣,٦٦٤	٠	١,٨٣٥,١٣٠,٤١٨
الإجمالي	٣١٨,٠٠٨,٤٢٤	٤٤,٣٢٩,٧٩٤,٦٤٨	٢٧,٢٠٦,٥٧٨,٣٤٩	٢,٨٦٦,٣٧٤,٧٦٠	٢٨,١٤٩,٧١٨,٠٥٢	٨٠٥,٩٠٣,٨٤٠	٦,١٨٣,١٥٣,١٩٢

عام ٢٠٠٩

البنك	القطاع الزراعي	القطاع التجاري	القطاع الصناعي	إنشاءات وعقارات	أخرى	خدمات	استهلاكية
بنك بيبيلوس	١٥٦,٣٩٧,٣٤٣	٥,٩٢٢,١٧٣,٤٤٦	٦,٧٩٢,٩٦٦,٦٣٧	١٨٤,١٤٦,٥٨١	٠	٣,٢٢٩,٣٢١,٥٨٩	٠
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	٩,٩٢٦,٣٠١	١٠,٩٩٦,٤٦٤,٩٧٥	٢,٦٢١,٤٥٩,٣٣٩	٨٥٤,١٢٣,٤١٦	١١,٥٥٦,٣٦٤,٤٠٠	٠	١,٠٩٦,٦٦٦,٥٣٨
مصرف سورية والمهجر	١٠٢,٧١٥,٣١٣	١٠,٢٥٢,٤٩٢,٤٧٩	٣,٨٩٣,٢٩٨,٩٦٠	٥٣٣,٢٩٤,٨٦٨	٦٨١,٠١٤,٥٤٥	٣,٩٢٨,٥٦٥,٧٥٨	٠
البنك العربي	٤٢٤,٢١٢,٧٩٥	٨,٤٠٢,١١٦,٠٦٨	٥,٩٩٤,٤٣٢,٧٨٧	٩٠٨,٩٦١,٥٧٧	٨٧٨,٩٣٨,١١٦	٠	٥١٣,١٥٦,٨٩٠
بنك عودة	٠	٧,٧٩٢,٤٧٧,١٥١	٧,٩٨٥,٥١٣,٤٤٥	١,٠٩٠,١٣٤,٨٧٢	١٨٠,٧٩١,٨٦٥	٩,٠٥١,٢٨٢,١٦٢	٠
بنك بيمو السعودي الفرنسي	٤,٤٩١,٧١١	١,٢١٧,١٤٩,٨٣٣	٤,٢٧٨,٦٥٩,٩٢٥	٦٠٤,٦٢٩,٤٠٩	٢٢,٠٦٦,٦٠٧,٩٩١	٠	٠
بنك سورية والخليج	٠	١,٣٢١,٥٧٢,١٩٨	٦٦١,١١٧,٤٦٦	٤,٤٣٣	٠	٢,٥٦٣,٨٠١,٥٧٩	٠
الإجمالي	٦٩٧,٧٤٣,٤٦٣	٤٥,٩٠٤,٤٤٦,١٥٠	٣٢,٢٢٧,٤٤٨,٥٥٩	٤,١٧٥,٢٩٥,١٥٦	٣٥,٣٦٣,٧١٦,٩١٧	١٨,٧٧٢,٩٧١,٠٨٨	١,٦٠٩,٨٢٣,٤٢٨

توزيع القروض الممنوحة إلى القطاعات المختلفة للمصارف المدروسة

عام ٢٠١٠

البنك	القطاع الزراعي	القطاع التجاري	القطاع الصناعي	إنشاءات وعقارات	أخرى	خدمات	حكومي وقطاع عام	استهلاكية
بنك بيبيلوس	٢٦٣,٩٠٧,٢٢٨	٧,٨٤٣,٤٢٥,٢٢٠	٩,٠٠٨,٨١٧,٨٦٤	١٤٤,٥٧٩,٣٩١	٠	٤,٩٢٢,٨٨٩,٠٦١	٢٠٦,٠٠٠,٠٠٠	٠
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	١٠,٥٢٨,١٢١	٩,٧٢٧,٩١٥,١٠٣	٢,٧٠٧,٧٠١,٣٥٠	١,٠٣٣,٩٤٨,٧٦٢	١٢,٠٠٩,٢١٨,٠٥٦	٠	٦,٣٧٢,٠٠٠,٠٠٠	١,٢١٦,٨٨٢,٥٩٨
مصرف سورية والمهجر	٢١٥,٣٦٠,٧٣٥	١٣,١٥٣,٥٩٠,٠١٠	٤٦٥٨٩٩٠,٣٩٥	٧٨٨,٣٥٨,٥٦٧	٥,١٦٤,٧٤٨,٩٥٣	٠	٦,٣٧٢,٠٠٠,٠٠٠	٠
البنك العربي	١١١,١١٩,١٤٥	١١,٣٠١,٠٤٥,٣٥٢	٧,١٦١,٤٢٩,٠١٢	٩٩٤,٧٥٢,١٤١	١,٩٦٩,٦٤٨,٧٤٢	٠	١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٨٤,٦٧٠,٠٠٧
بنك عودة	٠	٧,١٦٥,١٥١,٣٨٠	١١,٨١٤,٤١٧,٢٩٢	٩٢٢,٣٢٨,٢٣٢	٦٠,٥٠٠,١٨٦	١٣,٧٩٥,٤٧٧,٠٥٤	٥,٦٨٦,٠٠٠,٠٠٠	٠
بنك بيمو السعودي الفرنسي	٤٥٣,٥٤٤,٩٣٦	٥,١٦٢,٨٤٥,٣٥١	٣,٢٧٦,٧٩٧,٩٧٧	١,٧٧٨,٥٣٢	٢٣,٧٤٤,٤٧٤,١٢٩	٠	٤,٢١٥,٠٠٠,٠٠٠	٠
بنك سورية والخليج	١٥٢,٦٣٧	٣,٠٠٢,١٧٩,١٧٢	١,١٤٨,٣١٠,٤٣٥	٠	٠	٣,٣٠٩,٥٠٩,٣٦٧	٠	٠
الإجمالي	١,٠٥٤,٦١٢,٨٠٢	٥٧,٣٥٦,١٥١,٥٨٨	٣٩,٧٧٦,٤٦٤,٣٢٥	٣,٨٨٥,٧٤٥,٦٢٥	٤٢,٩٤٨,٥٩٠,٠٦٦	٢٢,٠٢٧,٨٧٥,٤٨٢	٢٣,٨٥١,٠٠٠,٠٠٠	١,٨٠١,٥٥٢,٦٠٥

عام ٢٠١١

البنك	القطاع الزراعي	القطاع التجاري	القطاع الصناعي	إنشاءات وعقارات	أخرى	خدمات	حكومي وقطاع عام	استهلاكية
بنك بيبيلوس	٥١١,٩٤٧,٧١٥	٧,١٤١,٦١٥,٣٦٠	١١,١٤٨,٩٤٢,٥٢٥	٦٦١,٩١١,٤٨٨	٠	٤,٢٨٦,١٨٨,٤٨٣	٠	٠
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	٩,٥٩٠,٤٢١	١٠,٢٧٩,٧٥٧,٣٦٣	٧,٤١٣,٧١٧,٧٩٩	١,٣٦١,٩٧٢,٠٩٦	٨,٩٥٦,٣٧٢,٠٣١	٠	٠	٩٨٧,٣٤٩,٠٠٤
مصرف سورية والمهجر	٣٨٦,٦١٩,٦٣٨	٩,٩٩٥,٩٥١,٣٦٤	٤,٦٠٥,٣١١,٨٩٤	١,٤٨٧,١١٠,٢٧٠	٠	٤,٧٣٨,٠٦٤,٨٤٣	١٧,٥٢٩,٧٢٩	٠
البنك العربي	١٧٦,٣١١,٨٢٥	٩,٦٨٩,٩١٩,٤٧٩	٨,٥٤٣,٣٩٨,٢٠٠	١,٧٥٤,٣٤٦,٣٥٩	١,٤٠٣,١٣٦,٢٠٩	٠	٠	٨٦٢,٦٨٦,٠٢٨
بنك عودة	٠	٦,٢٩٢,٦٥٤,٠٢٥	١١,٣١٣,٣١٠,٤٢١	٦١٤,٣١١,٢٠٩	٩٩,٩٨٩,٨٤٥	١٠,٨٢٠,٤٢٣,٢٥٧	٠	٠
بنك بيمو السعودي الفرنسي	٩٩,٧٩٢,٩٩٤	٧,٥٧٦,٢١٠,٦٩٧	٤,٠٧٦,٣٦٩,٧٧٨	٠	٢١,١٨٣,٠٦٢,٦٦٢	٠	٠	٠
بنك سورية والخليج	٠	٦,٥١٥,٧١١,٦١٤	٢,٤٠٩,٥٤١,٠٩٠	١٥٢,١٣٩	٠	٣,٧٨٤,٠٠٩,٢٢٩	٠	٠
الإجمالي	١,١٨٤,٢٦٢,٥٩٣	٥٧,٤٩١,٨١٩,٩٠٢	٤٩,٥١٠,٥٩١,٧٠٧	٥,٨٧٩,٨٠٣,٥٦١	٣١,٦٤٢,٥٦٠,٧٤٧	٢٣,٦٢٨,٦٨٥,٨١٢	١٧,٥٢٩,٧٢٩	١,٨٥٠,٠٣٥,٠٣٢

توزيع القروض الممنوحة إلى القطاعات المختلفة للمصارف المدروسة

عام ٢٠١٢

البنك	القطاع الزراعي	القطاع التجاري	القطاع الصناعي	إنشاءات وعقارات	أخرى	خدمات	حكومي وقطاع عام	استهلاكية
بنك بيبيلوس	٢٥٦,٨٠١,٩٨٤	٤,٩٣٩,٣٩٧,٤٦٤	٨,٤٨٩,٦٧١,٢٣٧	٢٤١,٥٠١,١١٧	٠	٣,١١٢,١٠٩,٣٩٥	١٠,٠٣٠,٧٩١	٠
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	١٤,٦٧١,٣٢٢	١٠,٧٦٥,٥٠٧,٠٨١	٦,٩٤٨,٨٣٤,٩٣٩	٢,٠٧١,٩٢١,١٩٧	٠	٢,١١٤,٨٣٤,٠٧٦	٠	١,٠٤٦,٩٥٢,٤٨٩
مصرف سورية والمهجر	٢٦٧,٦٧١,٩٣٥	٥,٧٥٩,٥٠٠,٢٦٧	٣,٣٣٢,٩١٢,٣٦٠	١,٢١٠,٧٧٦,٥٣٠	٠	٣,٢٠٧,٠٥٨,٠٦٦	٠	٠
البنك العربي	١٧٦,٦٦٣,٩٣٢	٧,٢٨٢,٦٧٧,٨٢٩	٦,٤٥٦,٦٢٤,٠٥٠	١,٦٣٣,٠٠٧,٠٣٩	١,٢١٨,٢٧٣,٣٥٦	٠	٠	٦٠٤,٩١٣,٧٩٠
بنك عودة	٠	٣,٥٢٦,١٦٩,٨٤٣	٩,٦٦٣,١٠٩,٦٩٥	٣٩٢,٢٨٩,٦٧١	٠	٧,١٧١,٨٩٨,٣٤٨	٠	٠
بنك بيمو السعودي الفرنسي	٦٢,٢٦٣,٧١٩	٦,٢٧١,٤٥٠,٧٦٤	٥,١٠٢,٨٠٨,٨٣٦	٠	١٤,٩٨٤,٩٦٠,٩٥١	٠	٠	٠
بنك سورية والخليج	٠	٤,٦٥٦,٤٥٥,٥٠٠	٢,٩٧٣,٥٩٣,٤٤١	٥,٢٤٨,٤١٩	٠	٥,٤٩١,٤١٠,٩٧٠	٠	٠
الإجمالي	٧٧٨,٠٧٢,٨٩٢	٤٣,٢٠١,١٥٨,٧٤٨	٤٢,٩٦٧,٥٥٤,٥٥٨	٥,٥٥٤,٧٤٣,٩٧٣	١٦,٢٠٣,٢٣٤,٣٠٧	٢١,٠٩٧,٣١٠,٨٥٥	١٠,٠٣٠,٧٩١	١,٦٥١,٨٦٦,٢٧٩

توزيع الأصول على المستوى الدولي للمصارف المدرسة

عام ٢٠٠٨

البنك	سورية	الشرق الأوسط	آسيا	أمريكا	دول أخرى	أفريقيا	أوروبا
بنك بيبيلوس	١٧,٧٦٢,٤١٤,٧٣٦	٣,٠٦٤,٨٨٨,٦٨٤	٢٥	٩,٥٨٦	٦٣	٣١٧,٣٨٦,٧٧٢	٣,٢٣٠,٤٩٣,٧١٩
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	٤١,٨٢١,٣٥٤,٧٤٥	٥,١٥٠,٩١٩,٩٢٧	٠	٠	٠	٠	٥,١٢٦,٠٣٥,٦٠٨
مصرف سورية والمهجر	٣٧,٤١٦,٩٩١,٧٢٤	١٥,٢٩٩,١٥٢,٢٠٥	٢,٥٨٨,٣٤٩,٢٤٤	١٠٠,٤٢٢,٥٧٤	٠	٠	١٣,٣٨٩,٧٣٥,٢٤٧
البنك العربي	٢٤,٠٧٦,٣٤٠,٣٢٠	٥,٧٤٦,٠٩٩,٢٦٩	٥٠٤,٠١٦	٢,٠٧١,٩٥٨	٢,٥٣٨,٩٨٣	٨,٤١٣	٢,٤٣٩,٧٧٩,٥٨٥
بنك عودة	٣٣,١١٠,٣٣٧,٠٠٠	٨,٠٥٣,١٧٢,٠٠٠	٠	٢٢٦,٤٧٣,٠٠٠	٠	٠	١٣,٨٤١,٠٧٠,٠٠٠
بنك بيمو السعودي الفرنسي	٥١,٦٣٥,٤٢٢,٣٧٦	٥,٠٥٨,٧٧٦,٦٨٤	٣,٣٦٣,٠١٣,٧٩٧	٤١,٢٨٩,٢٩٠			٢٤,٢٧٤,٠٤٩,٩٢٥
بنك سورية والخليج	٧,١٨٢,٧١٠,٤٨٧	٦١٩,٠٠٨,٧٢٢	٠	٠	٠	٠	١١,٢١٤,٧٨٠
الإجمالي	٢١٣,٠٠٥,٥٧١,٣٨٨	٤٢,٩٩٢,٠١٧,٤٩١	٥,٩٥١,٨٦٧,٠٨٢	٣٧٠,٢٦٦,٤٠٨	٢,٥٣٩,٠٤٦	٣١٧,٣٩٥,١٨٥	٦٢,٣١٢,٣٧٨,٨٦٤

عام ٢٠٠٩

البنك	سورية	الشرق الأوسط	آسيا	أفريقيا	دول أخرى	أمريكا	أوروبا
بنك بيبيلوس	٢٥,١٦٣,٣١٢,٦٠٦	٢,١٧٦,٩٢١,٨٨٥	٢٣٧,٣٨٠,٠٠٠	٠	٠	٠	٣,١١٠,٧٠٩,٢٩٩
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	٤٥,٢٣٥,٣٩٩,٥٩٠	١٠,١٤٣,٣٥٠,٩٣٤	٠	٠	٠	٠	٨,٢٩٥,٤٠٢,٨٥٥
مصرف سورية والمهجر	٣٩,٩٠١,٦١٩,٦٦٥	١٢,١٩٤,٥٥٥,٠٧٣	١,١٤٧,٢١٥,٠٣١	٠	٠	٩١,٣٨٠,٤٣٥	١٥,٢٣٨,٢٣٥,٦١٨
البنك العربي	٣٠,٠٢٠,٧٦٤,٣٤٣	١,٠٥١,٠٥١,٥٣٧	١٤,٧٢٧,٣٢٨	٢١٠,٧٨٩	٧,٣٢٥,٣١٣	٤٨,٧١٨,٩٩٢	١,٦٣٢,٨٦٥,٦٣٧
بنك عودة	٥٢,٠٢٥,٦٩٥,٣٣٣	٩,١٨٨,٩٦٣,٧٣٤	١,٣٩٤,٨٤٧,٧٧٧	٠	٠	٦٩٨,٤٥٧,١٤١	٨,٧٩٣,٤٧٨,٩٧٤
بنك بيمو السعودي الفرنسي	٦٢,٦٨٥,٦١٢,١٨٥	٦,٤٣٩,٨٧٨,٠١٤	٢,٦٣٠,٠٥٩,٠٥١	٠	٠	٧٢,٥٢٤,٠٢٩	٢٥,٠٥٣,١٦٨,٨٧٣
بنك سورية والخليج	٨,٥٨٤,٢٩٣,٦٨٤	١,٤٠٩,٤١٤,٠٥٤	٠	٠	٠	٠	١٩٨,٥٥٧,٨٢٥
الإجمالي	٢٦٣,٦١٦,٦٩٧,٤٠٦	٤٢,٦٠٤,١٣٥,٢٣١	٥,٤٢٤,٢٢٩,١٨٧	٢١٠,٧٨٩	٧,٣٢٥,٣١٣	٩١١,٠٨٠,٥٩٧	٦٢,٣٢٢,٤١٩,٠٨١

توزيع الأصول على المستوى الدولي للمصارف المدرسة

عام ٢٠١٠

البنك	سورية	الشرق الأوسط	آسيا	أمريكا	أفريقيا	أوروبا
بنك بيبيلوس	٣٤,٦٤٧,٤٠٥,٨٢١	٢,١١٣,٣١٠,٤٢٨	٠	٠	٤٤٨,٩٣٦,٦٩٤	٢,٩٧٩,٦٢١,٣٩٨
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	٥٧,٣٣٧,١٦٢,٨٥٥	٨,٣٦٤,٧٦٣,١٣١	٠	٠	٠	٦,٨٨٧,٩٩٦,٩٩٩
مصرف سورية والمهجر	٥٧,٠٠٣,٩٩٨,٠٣٩	١٤,٧٣٤,٩١٣,٧٢٨	٧,٩٣٢,٨٢٣	٩٨,٠٢٠,٩٣٣	٠	١٥,٦٠٦,٠٤٨,١٧٦
البنك العربي	٣٦,٨٣٤,٩٨٠,٩٤٤	٧٣٩,٠٥٥,٩٩٢	١٥,٤٤٢,٢٤١	٨٥,٤٤٤,٩٧٥	٠	١,٨٥٦,٥٢٥,٥٦٢
بنك عودة	٧٣,٦٩٥,٠٢٦,٨٥٢	٩,٥٦٢,٥٠٢,٠٧٨	٢٢١,٢٨١,٥٩٤	٤٥١,٢٦٦,٣٩١	٠	٥,٦٣٨,٧٥٨,٤٦٦
بنك بيمو السعودي الفرنسي	٧٤,٦٤٨,٣٢٧,٧٢٧	٦,٦١٠,٨٨٠,٨٧٢	٢,٣٤٤,٣٧٦,٩٢١	٣١,٦٨٩,٤٤٣	٠	٢٥,٣٠٢,٨٣٨,١٥٤
بنك سورية والخليج	١١,٥٥٨,٧٢٠,٧٨٣	١,٥٠٠,٨٥٠,٣٠٧	٠	٠	٠	٤٨٤,٥٤٧,٩٦٨
الإجمالي	٣٤٥,٧٢٥,٦٢٣,٠٢١	٤٣,٦٢٦,٢٧٦,٥٣٦	٢,٥٨٩,٠٣٣,٥٧٩	٦٦٦,٤٢١,٧٤٢	٤٤٨,٩٣٦,٦٩٤	٥٨,٧٥٦,٣٣٦,٧٢٣

عام ٢٠١١

اسم البنك	سورية	الشرق الأوسط	آسيا	أمريكا	أفريقيا	أوروبا
بنك بيبيلوس	٢٩,٧٤٨,٢١٢,٩٤٤	٥,٠٧٤,٨٢٤,٧٥٨	٢,٢٢٩,٤٦٢,٤٤٩	٠	٧٥٢,٧٣٦,٤٨٨	٥,٥٠١,١٠٢,٢٧٠
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	٤٥,٢٦١,٦٦٦,٠٠٦	٦,٥٧٦,٦٦٢,٢٧١	٠	٠	٠	٣,٩٥١,٠٦٨,٣٥٣
مصرف سورية والمهجر	٣٧,٠٠٨,٤٩٢,٢٨٦	١٥,٩٤١,٨٩١,٢٤٢	٧٧,٣٩٥,٨٩٤	١٢٠,٠٢٦,٦٦٣	٠	١١,٦٨٤,٢٤٦,٦٨١
البنك العربي	٢٨,٧٣٨,٦٦٨,٦٣٦	٤,٢٢٨,٩٥٩,٨٢٤	١٨,٩٣٥,٧٨٠	١٠٥,٣٢٠,٠٨٠	٠	١,٠٣٣,٢٦١,٥١٤
بنك عودة	٤٤,٠٢٨,٢٥٧,٩٢٠	١٢,٢٠٤,٠٦٤,٨٠١	٢٦٠,٢٠٣,٠٦٩	٣١٠,١٣٢,٠٤٧	٠	١,٩٨١,٨٩٤,٤٧٠
بنك بيمو السعودي الفرنسي	٤٤,٧٨٩,٤٤٠,٠٨٤	١٦,٦٨٧,٧٩٣,١٦٨	٣١٤,٤٤٢	١,١٠٤,٣٦١	٠	٦,٦٥١,٨٦٧,٣٤١
بنك سورية والخليج	١٦,٢٦٩,٦٨٥,٧٥٧	٢,٢٨٢,٧٧٧,٩٢٦	٠	٠	٠	١,٢٨٩,٩٨٣,٣٢٤
الإجمالي	٢٤٥,٨٤٤,٤٢٣,٦٣٣	٦٢,٩٩٦,٩٧٣,٩٩٠	٢,٥٨٦,٣١١,٦٣٤	٥٣٦,٥٨٣,١٥١	٧٥٢,٧٣٦,٤٨٨	٣٢,٠٩٣,٤٢٣,٩٥٣

توزيع الأصول على المستوى الدولي للمصارف المدروسة

عام ٢٠١٢

البنك	سورية	الشرق الأوسط	آسيا	دول أخرى	أمريكا	أفريقيا	أوروبا
بنك بيبيلوس	٣٢,٧٧٧,٧٤٩,٦٦٢	٦,٣١٢,٧٠٠,٣٦٦	٠	٠	٠	٠	١,١٩٠,٠٢٦,٤٧١
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	٣٦,٠٠٣,٨٠١,٢٦٢	١٣,٥٨٤,١٥٥,٤٨٠	٠	٠	٠	٠	٢,٢٠٦,٣٢٣,٤٧٦
مصرف سورية والمهجر	٢٨,٨٢١,٢٧٢,٥٣٢	١٧,٢٢٥,٠١٦,١٥٠	١٠,٨٤٤,٠٢٣	٠	٥٨٣,٦٠٢	٠	٧,٩٦٤,٨٢٤,٥٧٨
البنك العربي	٢٦,٨٦٧,٤٩٣,٠١٨	٦,٧٥٨,٨٦٠,٦٥٦	٧٩,٩٩٢	١٥٥,٩٠١	١٤٦,٥٨٣,٣٢٧	٠	٦٢٩,٠٦٧,٣٨٨
بنك عودة	٣٥,٠٩٥,٩١٧,٣٦٥	٩,٧٢١,٨٠٤,٣٤٣	٠	٠	٤٢٩,٧٠٧,٧٠٠	٠	٨٢٤,٩٢١,٠٦٩
بنك بيمو السعودي الفرنسي	٥٦,٥٢٩,٨٠٩,٨٩٣	١٣,٩٧٦,١٠٩,٦٠٩	١٠,٣١٢,٥٨٨	٠	٦,٧٤٦,٢٧٥	٠	٨,٨٣٣,٩٩٣,٠١٢
بنك سورية والخليج	١٨,٣٤٩,٢٦٣,٨٧٩	٣,٤٤٤,٦٨٦,٨٧٧	٠	٢٠٢,٤٥٢	٠	٠	١,٥٣٥,٧٦٠,٠٥٨
الإجمالي	٢٣٤,٤٤٥,٣٠٧,٦١١	٧١,٠٢٣,٣٣٣,٤٨١	٢١,٢٣٦,٦٠٣	٣٥٨,٣٥٣	٥٨٣,٦٢٠,٩٠٤	٠	٢٣,١٨٤,٩١٦,٠٥٢

البيانات الخاصة بالتسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة ومخصصاتها للمصارف المدرسة

عام ٢٠٠٨

البنك	مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة	مخصص تدني تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	إجمالي المخصصات	إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة	تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	إجمالي التسهيلات
بنك بيبيلوس	٥٦,٠٩٩,٨٠٣	٠	٥٦,٠٩٩,٨٠٣	١٠,٦٣١,٩٢٥,١٩٣	٢,٦٩٥,٩١٣,٢٩٤	١٣,٣٢٧,٨٣٨,٤٨٧
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	١,٩٤٣,٨١٨	٠	١,٩٤٣,٨١٨	١٩,٠٣٩,١٧٠,٢٥٢	٠	١٩,٠٣٩,١٧٠,٢٥٢
مصرف سورية والمهجر	٩٥,٠٩٨,٩٩٣	٠	٩٥,٠٩٨,٩٩٣	١٨,٢٥٣,٢٨٠,٨١٠	٤,٥١٧,٤٥٥,٠٠٠	٢٢,٧٧٠,٧٣٥,٨١٠
البنك العربي	٣٨٥,٧٩٢	٠	٣٨٥,٧٩٢	١٢,٢٥٣,٦٨٣,٧٢٤	٢,٧٤١,٠٧١,٩٢٤	١٤,٩٩٤,٧٥٥,٦٤٨
بنك عودة	١١١,٣٣٧,٦١٠	٠	١١١,٣٣٧,٦١٠	١٩,٤١٧,١٠٨,٦١٠	١٣,٠٥٦,١٦٢,٤٨٩	٣٢,٤٧٣,٢٧١,٠٩٩
بنك بيمو السعودي الفرنسي	٣٧٤,٣٨١,٨٢٦	٦٠,١٠٣,٨٧١	٤٣٤,٤٨٥,٦٩٧	٢٧,١٨٧,٩٤٣,٠٦٥	٨,٣٣٤,٩٢٢,١٦٨	٣٥,٥٢٢,٨٦٥,٢٣٣
بنك سورية والخليج	٠	٠	٠	٤,١٦٢,٢٩٢,٢٤٥	٧٠٦,٨٠٢,٦٣٨	٤,٨٦٩,٠٩٤,٨٨٣

عام ٢٠٠٩

البنك	مخصص تدني تسهيلات ائتمانية	مخصص تدني تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	إجمالي مخصصات	إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة	تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	إجمالي التسهيلات
بنك بيبيلوس	١١٤,٨٦١,٥١٠	٠	١١٤,٨٦١,٥١٠	١٦,٤٢٤,٩٨٥,٨٩٢	٣,٧٧٥,٥٦٤,٤٤٩	٢٠,٢٠٠,٥٥٠,٣٤١
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	٢٣,٥١٤,٨٨٧	١,٥٠٠,٠٠٠	٢٥,٠١٤,٨٨٧	٢٧,١٦٣,١٢٧,٤٦٢	٨,٦٣١,٨٤١,١١٢	٣٥,٧٩٤,٩٦٨,٥٧٤
مصرف سورية والمهجر	١٢٦,٤٥٢,٥٦٦	٠	١٢٦,٤٥٢,٥٦٦	١٩,٥٤٨,٤٦٤,٠٥٠	٤,٢٥٤,٨٨٢,٠٠٠	٢٣,٨٠٣,٣٤٦,٠٥٠
البنك العربي	١٤٨,٠٢١,٣٤١	٦٤,٠٧٠	١٤٨,٠٨٥,٤١١	١٧,٣٠٩,٠٦٧,٢١٠	٢,٧٠٠,٧٨٩,١١٦	٢٠,٠٠٩,٨٥٦,٣٢٦
بنك عودة	١٣٤,٩٢٧,٨٤٦	٠	١٣٤,٩٢٧,٨٤٦	٢٦,٢٤٨,٥٨١,٩٠٢	٨,٦٠٩,٥٠٠,٨٢٤	٣٤,٨٥٨,٠٨٢,٧٢٦
بنك بيمو السعودي الفرنسي	٥٣٩,٢٢٠,٧٨٠	٦٤,٢٩٣,٥٧٢	٦٠٣,٥١٤,٣٥٢	٢٨,٨١٣,٤٧٩,٠٠٠	٨,٦٢٨,٤٨٥,٤٤٧	٣٧,٤٤١,٩٦٤,٤٤٧
بنك سورية والخليج	٢٧,٨٠٨,٣٩٣	٠	٢٧,٨٠٨,٣٩٣	٤,٥٧٨,٩١٠,٣١٤	١,٦٧٣,٨٥٠,٤٣٦	٦,٢٥٢,٧٦٠,٧٥٠

البيانات الخاصة بالتسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة ومخصصاتها للمصارف المدرسة

عام ٢٠١٠

البنك	مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة	مخصص تدني تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	إجمالي المخصصات	إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة	تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	إجمالي التسهيلات
بنك بيبيلوس	١٣٨,٨٠٢,١٣٦	٠	١٣٨,٨٠٢,١٣٦	٢٢,٥٧٣,٤٦٨,٠٢٧	٥,٣٦٥,٥٤٤,٢٠٠	٢٧,٩٣٩,٠١٢,٢٢٧
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	٥٦,٣٩٣,٨٨٣	٧٦,٤٦٢	٥٦,٤٧٠,٣٤٥	٣٣,١٥٥,٣٩٣,٦٧٠	١١,٧٤٥,٦٩٧,٨٥٧	٤٤,٩٠١,٠٩١,٥٢٧
مصرف سورية والمهجر	١٤٣,٩٠٧,٨١٦	٣,٥٩٦,٠٠٠	١٤٧,٥٠٣,٨١٦	٣٠,٥٣٧,٥٠٥,٠٤٣	٥,١٨٤,٣٤١,٤٢٤	٣٥,٧٢١,٨٤٦,٤٦٧
البنك العربي	٢٣٢,٣٣٢,٧٧٩	٢١,٥٧٤	٢٣٢,٣٥٤,٣٥٣	٢٣,٤١١,٤٤٠,١٧٠	٣,٣٨٦,٧٢١,٨٣٦	٢٦,٧٩٨,١٦٢,٠٠٦
بنك عودة	٢٨٣,٤١٤,٨٧١	٥,٥٧١,٠٢٦	٢٨٨,٩٨٥,٨٩٧	٣٩,٧٩٤,٠٨٢,٣٥٢	٨,٥٥٠,١٠٧,٣٠٤	٤٨,٣٤٤,١٨٩,٦٥٦
بنك بيمو السعودي الفرنسي	٨٠٥,٠٩٨,٦٥٧	٢٤,٥٤٩,٠٤٣	٨٢٩,٦٤٧,٧٠٠	٣٧,٨٥٧,٤٠٦,٥٣٢	٩,٣٧٢,٠٨٦,٥٦٨	٤٧,٢٢٩,٤٩٣,١٠٠
بنك سورية والخليج	١١٢,٤٥٨,٢٣٤	٠	١١٢,٤٥٨,٢٣٤	٧,٥٩٣,٨٨٩,٢٣٦	١,٧٧٢,٣١٥,٤٢٧	٩,٣٦٦,٢٠٤,٦٦٣

عام ٢٠١١

البنك	مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة	مخصص تدني تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	إجمالي المخصصات	إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة	تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	إجمالي التسهيلات
بنك بيبيلوس	٩٤٣,٦٠٩,٠٥٠	١,٩٤١,٢٠٠	٩٤٥,٥٥٠,٢٥٠	٢٤,٧٩٧,٧٧٩,٦١١	٤,٣٢٦,٤٨٢,١٢٨	٢٩,١٢٤,٢٦١,٧٣٩
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	٤٥٤,٥٩٥,١٨٢	٤,٩٦٥,٤٥٥	٤٥٩,٥٦٠,٦٣٧	٢٩,٥٤١,٦٦٧,٩٠٤	٩,٨٧٨,٧٦٧,٤٤٥	٣٩,٤٢٠,٤٣٥,٣٤٩
مصرف سورية والمهجر	٧٢٨,٧٢٤,٥٠٧	١٣,٦٠٦,٦٥٩	٧٤٢,٣٣١,١٦٦	٢٢,١٥٥,٨٣٤,٣٦٦	٥,٠٥٩,١٧٢,٠٥٥	٢٧,٢١٥,٠٠٦,٤٢١
البنك العربي	٩٧٥,٣٣٧,٨٣٦	٠	٩٧٥,٣٣٧,٨٣٦	٢٣,٥٨٧,٠٥٥,٣٤١	٢,٠٥٩,٢٤٥,٢٥٢	٢٥,٦٤٦,٣٠٠,٥٩٣
بنك عودة	١,٨٥٠,٧٢٧,٤٥٢	٣,٤٩٢,٢٤٩	١,٨٥٤,٢١٩,٧٠١	٣١,١٤٤,٥٢٣,٨٦٤	٤,٠٣٩,٦٣٣,٩٨٥	٣٥,١٨٤,١٥٧,٨٤٩
بنك بيمو السعودي الفرنسي	١,٦٠٢,٧٣٦,١١٥	٣١,١٤١,٢٤٠	١,٦٣٣,٨٧٧,٣٥٥	٣٤,٩١٦,٦٤٦,٣٣٥	٧,٤٦٩,٥٢٣,٥٦٥	٤٢,٣٨٦,١٦٩,٩٠٠
بنك سورية والخليج	١٤٨,٠٨٩,٨٧٣	٠	١٤٨,٠٨٩,٨٧٣	١٢,٨٩٧,٢٥٩,٨٨٢	١,٤٩٦,٣٣٠,٤٤١	١٤,٣٩٣,٥٩٠,٣٢٣

البيانات الخاصة بالتسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة ومخصصاتها للمصارف المدرسة

عام ٢٠١٢

البنك	مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة	مخصص تدني تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	إجمالي المخصصات	إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة	تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	إجمالي التسهيلات
بنك بيبيلوس	٣,٣٥٦,٤٩٦,٧٥٥	١٧٨,٤٣٢,٨٢١	٣,٥٣٤,٩٢٩,٥٧٦	٢٠,٩٢١,٤٠٧,٧٢٩	٢,٠٥٤,٥٦٤,٥٤٦	٢٢,٩٧٥,٩٧٢,٢٧٥
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	١,٦٨١,٠٠٦,٥٨٥	١,٥٧٣,٧٥٤	١,٦٨٢,٥٨٠,٣٣٩	٢٤,٨٦٥,٦١٤,١٢٨	٢,٧٦٧,٨٨٦,٧٣٦	٢٧,٦٣٣,٥٠٠,٨٦٤
مصرف سورية والمهجر	٢,٠٦٥,٢١٧,٢٣٨	٧,٥٤٣,٥٧٢	٢,٠٧٢,٧٦٠,٨١٠	١٦,٢٥١,١١٧,٣٥٩	٢,٧٢١,٥٢٠,٩١٤	١٨,٩٧٢,٦٣٨,٢٧٣
البنك العربي	٢,٧٩٩,٠٥٢,٧٩٦	١٣,٠٠٦,٧١٨	٢,٨١٢,٠٥٩,٥١٤	٢٠,٩٤٥,٦٢١,٩٤١	١,٢٩٢,٢٤٤,٧٩٦	٢٢,٢٣٧,٨٦٦,٧٣٧
بنك عودة	٣,٨٣٤,٢٧٥,٧٣٠	٥,٣٤٨,٣٦٣	٣,٨٣٩,٦٢٤,٠٩٣	٢٤,٨٦٤,٣٠٣,٩٨٣	١,٥٦٨,٣٣٤,٤٨٢	٢٦,٤٣٢,٦٣٨,٤٦٥
بنك بيمو السعودي الفرنسي	٣,٢٧٠,٤٨٩,٣١٢	٤١,٩٦٦,٧٠٧	٣,٣١٢,٤٥٦,٠١٩	٣٠,٥٢٤,٦٩٣,٩٠٧	٤,٣٧٢,٥٠١,٥٨٠	٣٤,٨٩٧,١٩٥,٤٨٧
بنك سورية والخليج	١,١٧٤,٧٦٥,٨١٤	٢٤,١٩٦,٩١٢	١,١٩٨,٩٦٢,٧٢٦	١٤,٤٦٢,٩٠١,٥٤٣	٢,٤٥٩,١٦٩,٤٠٢	١٦,٩٢٢,٠٧٠,٩٤٥

Abstract

This study aims at highlighting the modern diversification policies as an advanced approach in the banking industry and studies their effect on decreasing credit risk which is considered as one of the most outstanding risks that banks face nowadays.

The researcher applied this study on a sample of seven private banks in Syrian Arab Republic in the period between 2008 and 2012. The statistical analysis included studying the correlation and regression between dependent and independent variables. The data was analyzed by using the Statistical Package for Social Sciences (SPSS) and it was taken from the financial statements of the studied banks.

The study concluded that the sample of the chosen banks didn't follow the modern diversification policies in mostly. Also it concluded that the diversification was limited to some banking operations such as income diversification and it was unnoticeable in credit portfolios. Adding to that, there was no significant international diversification in the assets' portfolios.

On the contrary to theoretical basis, the results didn't show any significant effect of the diversification policies on decreasing credit risks. The results showed that there was a good negative correlation between HHI_{Income} which represents the degree of diversification and credit risks. That means the more banks tend to concentrate in income resources, the less credit risks they have. Also there was a significant effect of income diversification on credit risks. While there was no significant effect of neither HHI_{Credit} nor HHI_{Intl} on credit risks.

Eventually, the researcher presents a number of suggestions and recommendations. The researcher hopes that these suggestions and recommendations meet a strong reflection, to be taken into consideration and to arrive into the stage of being applied. As a result of this, they may help in promoting the banking industry in Syria.

Keywords: Credit Risks, Risk Management, Diversification, Diversification Policies.